وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعـــة أبـــو بكـــر بلقايـــد – تلمســـان
الملحقـــة الجامعيـــة – مغنيـــة
كليـــة الحقـــــوق

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص: القانون الدولي العام

تحـــت عنـــــوان

الجامعة العربية ودورها في حل النزاعات والأزمات العربية

من إعداد الطالب:
بن مونة بشير

تحت إشراف:
د. بن صغير مراد

لجنة المناقشة:

أ. جزول صالح	أستاذ مساعد أ	الملحقة الجامعية – مغنية	رئيســـا
د. بن صغير مراد	أستاذ محاضر أ	جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان	مشرفا ومقررا
أ. بوزيدي إلياس	أستاذ مساعد أ	الملحقة الجامعية – مغنية	مناقشـــا

السنة الجامعية: 1435هـــ–1436هـــ/ 2014 م– 2015 م

الإهداء

نهدي بحثنا إلى الوالدين الكريمين و زوجتي
الكريمة و أبنائي عبد الله و رفيدة و ذوينا و أهلينا و
أساتذتنا الأفاضل الذي تعلمنا منهم في مشوارنا
الدراسي ما وفقنا الله إليه من علم نافع ،و إلى كافة
زملائنا الدارسين في مجال القانون و إلى كل طالب علم

*بن مونة بشير

كلمة شكر و عرفان

نحمد الله عز و جل و نشكره على ما وفقنا إليه من طلب العلم على أيدي جميع أساتذتنا الأفاضل من بداية المشوار الدراسي إلى نهايته ،و نتقدم بجزيل الشكر و التقدير و الامتنان إلى:

الأستاذ الدكتور،بن صغير مراد طوال مدة إشرافه على هذا العمل و الذي لم يبخل علينا بتوجهاته و نصائحه القيمة التي أفادنا بها في إتمام هذا البحث.

و نهدي جزيل الشكر و العرفان إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة.

كما نتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى رئيس الملحقة الجامعية بمغنية و كذا رئيس قسم العلوم القانونية و الإدارية و كل موظفي كلية الحقوق.

و في الأخير نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل .

مقدمة :

إن الوطن العربي يعتبر حلقة وصل بين آسيا و إفريقيا و باقي مناطق العالم الأخرى ،بحيث يكتسب موقع جغرافي ذو أهمية إقتصادية بالدرجة الأولى،مما دفع بالدول الكبرى في العالم إلى التكالب على هذا الوطن وجعلها تخطط وتضع السياسات والبرامج الدولية من أجل السيطرة على هذه المنطقة ،هذا ما دفع بالدول العربية إلى تأسيس جامعة الدول العربية بعد حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أسفرت عن بروتوكول الإسكندرية الصادر في 1944/10/07، حيث أعلن عن قيام جامعة الدول العربية بتاريخ 1945/03/22 لتمثل مصالح جميع الدول العربية وتحقيق التعاون فيما بينها،و العمل على تمثيلها و الدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية .

وجاء تأسيسها كأحد المتغيرات الناجمة عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية،ونتاجا لمشاورات عربية-عربية وعربية-بريطانية وصولا لاتفاق سبعة دول مؤسسة هي العراق ومصر

وسوريا والمملكة العربية السعودية ولبنان واليمن والأردن .

إن سعي جامعة الدول العربية الجاد من أجل الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول العربية تأثر بجملة من المتغيرات،كحالة التجزئة والصراع الاقليمي والاختلاف الذي تعيشه الأمة العربية سواء كان على المستوى المحلي أو الاقليمي .

وقد تجلى ذلك في الصراع المرير والتاريخي العربي الاسرائيلي ووجود بعض النزاعات الثنائية بين الدول العربية،ناهيك عن ما يحدث اليوم في هذا الوطن من تقاتل وتفاعلات سريعة بداية من الثورات العربية الحديثة .

بناءا على هذا نجد أن جامعة الدول العربية كأي منظمة إقليمية لها مبادئ و أهداف تسعى إلى تحقيقها لإرضاء الأطراف واستمرار السلم.

و لكن مازالت غير قادرة على تحقيق أبسط شئ أنشأت من أجله وهو الحفاظ على الأمن

والسيادة للدول الأعضاء مما جعلت إشكالية وجودها وقدراتها محل تساؤلات عديدة فهذه الدراسة تهدف إلى الإجابة على الاشكالية التالية:

ماهو دور الجامعة في حل النزاعات والازمات العربية؟

بداية من كيفية إنشائها وماهي الأهداف والمبادئ التي أنشئت من أجلها؟

وما موقفها من بعض الأزمات العربية الراهنة؟

كل هذا نجده في دراسة بحثنا بأهدافه المتعددة .

ونظرا لأهمية الموضوع قد حاولنا إعطاء فكرة عن جامعة الدول العربية ودورها في الحفاظ على السيادة الاقليمية للدول الاعضاء وعن دورها في حل النزاعات العربية من خلال سعينا إلى اتباع المنهج التاريخي من أجل تحليل الوقائع التاريخية بالوقوف عند أهم المحطات التاريخية الخاصة بالدول العربية ثم استعنا في بحثنا هذا بالمنهج التحليل وذلك بتحليل الوقائع خاصة الحديثة منها كالثورات العربية،ووضعنا لذلك خطة بحث تناولنا في فصلها الأول الإطار التأصيلي لجامعة الدول العربية مبينا فيه التغيرات الدولية إبان إنشاء الجامعة ثم الإطار المؤسساتي للجامعة.

ثم تطرقنا في الفصل الثاني إلى دور الجامعة العربية في حل النزاعات العربية وعلى رأسها النزاع العربي الإسرائيلي ثم موقفها من بعض الأزمات العربية الراهنة سواءا كانت الاقليمية والثنائية وحتى المحلية منها .

إن فكرة إنشاء جامعة تضم الدول العربية في منظمة اتحادية واحدة هي فكرة تتجاوب مع رغبات العرب، وترتبط بفكرة التلاحم الطبيعي والعضوي الذي يجب أن يقوم بين دول تعيش في وطن مشترك، وتنتمي إلى قومية واحدة، وتتحدث لغة واحدة، وتملك تاريخا مشتركا ومصالح مشتركة وتواجه مصيرا مشتركا.

لقد بقي العرب أكثر من أربعة قرون تحت الحكم العثماني، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى سعى الحلفاء إلى استمالة العرب وكسب صداقتهم والاستفادة من طاقاتهم لدحر الامبراطورية العثمانية، وتعهدوا بمساعدتهم على تحقيق الوحدة العربية، وخدع العرب بالوعود المعسولة فناصروا الحلفاء وقاتلوا الأتراك. وبعد الحرب تنكر الحلفاء لعهودهم وتقاسموا الأقطار العربية في الشرق واستعمروها باسم الانتداب.

وفي فترة ما بين الحربين تفجرت الثورات والانتفاضات في كل الأقطار العربية ضد المستعمرين. و لم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى كان معظم دول المشرق العربي قد نال استقلاله. وبعد سنوات قليلة هبت رياح الحرية على ما تبقى من أقطار عربية في الجزيرة وفي إفريقيا فتخلصت من الاستعمار بمختلف أشكاله. وجميع هذه الأقطار استقلت، «ولكن ليس في دولة عربية واحدة، كما لاحظ الأمير رئيف أبي اللمع، الأمين العام المساعد السابق لجامعة الدول العربية، بل في دول متعددة، كل دولة منها لها كيان تحافظ عليه، واستقلال تتمسك به، وثروة طبيعية لا ترضى بأن يشاركها فيها الغير، ثم ملك أو أمير لا يتنازل عن عرشه لأحد».[1]

إن فكرة الوحدة العربية تبلورت في العصر الحديث مع تبلور الفكرة القومية، ومع انتشار الأفكار القيمة التي أذاعها المفكرون العرب (ونخص بالذكر الطيب منهم والمفكرين اللبنانيين) حول هذا الموضوع وكانت حجج المنادين بالوحدة تقوم على فكرة وجود

[1] د. محمد المجدوب "التنظيم الدولي" ، الطبعة الثامنة منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2006 ، ص 369 و 370.

اسس قومية متينة، وإمكانات اقتصادية هائلة، وطاقات بشرية وحضارية عظيمة، وأخطار استعمارية وصهيونية تهدد العرب جميعا وتطمع في أرضهم وثرواتهم وتستهدف إدامة التفرقة بينهم. وحينما قوي تيار الوحدة مع بداية الحرب العالمية الثانية سارعت بريطانيا إلى استغلاله وتوجيهه لحسابها، فقامت تدعو إلى وجوب اتحاد الدول العربية.[1]

فما هي البيئة الخارجية والداخلية التي نشأت فيها الجامعة؟. وما هي المبادئ والأهداف التي قامت عليها الجامعة؟. وما هي شروط العضوية فيها وأجهزتها الأساسية؟. هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

[1] د. محمد المجدوب، المرجع السابق، ص 370.

المبحث الأول: التغيرات الدولية إبان إنشاء الجامعة.

وبعد حصول بعض الاقطار العربية على الاستقلال من الناحية القانونية ظهرت الدعوة إلى إنشاء جامعة عربية تضم الدول العربية بمباركة وتأييد بريطانيا تحت شعار أجمع واحكم. واستغلت الأقطار العربية هذا الاتجاه لعلها تتمكن من أن تملك زمام أمورها وتستطيع أن تشق طريقها نحو الوحدة والتحرر.

انتهز العرب فرصة الجهود الدولية لإقامة تنظيم دولي للعرب، وقرروا الإفادة من هذه المبادرة بغض النظر عن النوايا التي تختفي ورائها، وسارع رئيس وزراء مصر إلى دعوة الدول العربية لإجراء مشاورات بشأن الوحدة العربية، ولبت الدول العربية النداء وارسلت ممثلين عنها للتشاور مع الحكومة المصرية وكان يطلق على هذه المشاورات رسميا "مشاورات الوحدة العربية" وكانت تصريحات ممثلي الدول العربية تنادي بهذه الوحدة بحماس كبير. فكانت بعض الدول ترغب بإقامة دولة عربية موحدة بينما ترى دول أخرى قيام دولة اتحادية قوية تستطيع السيطرة على أرجاء الوطن العربي.[1]

وكان الحلم ببناء وطن عربي موحد هو شعور لدى شعوب المنطقة العربية ككل بعد الإنقسام الذي مارسه الاستعمار عليها، لذلك حدثت تغييرات كثيرة إبان إنشاء جامعة الدول العربية، الخارجية منها والداخلية.

[1] سهيل حسين الفتلاوي "مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية" الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 1431هـ - 2010م، ص 251 و 255.

المطلب الأول: البيئة الخارجية إبان إنشاء الجامعة

الفرع الأول: على المستوى العربي:

يمكن القول إن الحقيقة العربية هي حجر الأساس لهذا التطور التاريخي.

أولا؛ كانت الحرب مناسبة لنمو الحركات الوطنية ونشاط المقاومة ضد الوجود الاستعماري مما انعكس على استقلال عدد متزايد من الدول العربية، و الحاجة إلى اقامة نوع من التوازن بين القوى السياسية.

ثانيا؛ تعززت الحاجة إلى الوحدة مع الوعي بمخاطر الحركة الصهيونية و تقاطر الهجرات اليهودية على فلسطين، بدور لا يغفل للدول المنتدبة عليها (بريطانيا) تحقيقا لحلم الدولة اليهودية .

ثالثا؛ أدى تزايد الاحتكاك بالغرب نتيجة البعثات التعليمية إلى الانفتاح على بعض الأفكار ; التيارات السياسة التي كانت تعمل فيه و في مقدمتها الفكرة القومية.

رابعا؛ بدت أن هناك درجة معقولة من التبادل التجاري وانتقال الأشخاص خاصة بين دول المشرق العربي على نحو بدا وكأنه يوفر الأساس المادي للوحدة إضافة إلى الأساس الروحي والثقافي المبدئي.

الفرع الثاني: على المستوى الإقليمي:

ساعدت التطورات التي كانت تجتازها دول الجوار وهي بالأساس تركيا وإيران على شغلها بنفسها وصرفها عن محاولة إجهاض مساعي العرب إلى الوحدة. أما تركيا فقد كانت هزيمتها في الحرب العالمية الأولى ومخاوفها من قيام نظام شيوعي على حدودها، وبوادر تغيير علاقاتها و تحالفاتها من الشرق إلى الغرب أهم محددات أجندتها الداخلية

والخارجية. وفي الوقت الذي تكفل فيه على إقليم الأسكندرونة من سوريا، وفشلها في اقتطاع الموصل من العراق بتعلية الجدران التي تفصلها عن محيطها العربي والإسلامي وإكسابها سمكاً إضافياً، وأما إيران فكانت مكبلة بنظام متسلط وباستعمار غربي مسيطر على موارد الثروة فيها، بأكثر مما كانت تركيا، وبخطر الجار الشيوعى القومي الذي[1] تحتفظ معه بحدود طويلة والذي لم يخف نواياه الاستعمارية في منافذها البحرية وفي نفطها.

الفرع الثالث: على المستوى الدولي .

تلت الحرب العالمية الثانية مرحلة انتقالية من مراحل تطور النظام الدولي، صرفت انتباه الولايات المتحدة الأمريكية إلى المناطق المجاورة للاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والصين، فيما تركت المنطقة العربية، مؤقتاً، لتقع ضمن اهتمامات بريطانيا وفرنسا بخبرتيهما الطويلة في الشئون العربية.

وفيما يخص بريطانيا تحديداً فمن المهم في تحليل موقفها من تأسيس جامعة الدول العربية توضيح حقيقتين بالغتي الأهمية :

1. أنها لعبت بالفعل دوراً داعماً لتأسيس جامعة الدول العربية لأسباب مصلحية.
2. أن هذا الدور كان دوراً مكملاً أو مساعداً و ليس منشئا أو مبادرا، سواء لأنه لا توجد دولة بلغت درجة هيمنتها السياسية في حقبة تاريخية معينة قادرة على نفخ الروح في فكرة من العدم، أو لأن السلوك السياسي البريطاني، وكما اتضح لاحقاً كان سلوكاً معادياً لتطوير الآصرة العربية وساعياً إلى منافستها بأواصر مصطنعة أهمها أواصر الشرق أوسطية.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، النظم و المنظمات الإقليمية و الدولية ، الطبعة الأولى دار الفكر العربي ، 1428 ه 2007 ص 74،75.

ويرى أخرون أن بريطانيا وجدت في الأربعينيات من القرن العشرين أن وجود أحد الأشكال المؤسسة التي تنتظم فيها الدول العربية المستقلة في حينه يخدم مصالحها من عدة نواح أساسية.

1. التعامل مع طموحات المنظمة تعاملا جديدا تحسبا للمنافسة الدولية.
2. التجاوب مع المد الاستقلالي والتحرري الذي بدا أنه سيكون أحد معالم العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب.
3. الاعتبار بالانتفاضات التي حصلت ضدها، ومنها ثورة العراق أيام رشيد على الكيلاني، وحركات التمرد ضدها في مصر.
4. حل قضية اليهود في فلسطين، توهما منها أن تأسيس دولة يهودية لا يمكن أن يتم إلا من خلال إطار عربي قادر على إعطاء التنازلات للصهاينة وموحد لكلمة العرب ومنسقها في هذا الشأن.
5. الاستفادة من خبرة الحرب العالمية الثانية التي أكدت الطبيعة الواحدة اقتصاديا واستراتيجيا للمنطقة العربية كمنطقة تزخر باحتياطي نفط ضخم يجاور ثلثي الاحتياطي العالمي المعروف آنذاك، وكمعبر لأحد أهم المجارى المائية الدولية: قناة السويس، وكحلقة وصل بين الشرق والغرب، وبالتالي الشعور بالحاجة للتعامل مع هذه الحقيقة بما يلائمها[1]. .

الفرع الرابع: نتائج الحرب العالمية II التي كانت سببا في إنشاء الجامعة.

و كان من نتائج الحرب العالمية الثانية:

1. ضعف قدرة بريطانيا العسكرية: قبل أن تحسم الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء، تعرضت بريطانيا إلى التدمير الكامل، فشعرت بقرب نهايتها، فقبل سنة من انتهاء

[1] صلاح الدين حسن السيسي ، المرجع السابق، ص 75

الحرب العالمية الثانية في عام 1944 جمعت العرب، ونظموا برتوكول الاسكندرية ليكون البذرة الأولى لإنشاء الجامعة. وعندما اشتد الصراع العسكري بين الحلفاء ودول المحور في بداية عام 1945 وقبل أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بضرب هيروشيما ونكازاكي في آب من 1945، رتبت بريطانيا عقد ميثاق جامعة الدول العربية في آذار من عام 1945، قبل رحيلها المحتمل من الوطن العربي، وبالفعل فقد انسحبت بريطانيا قانونيا من المنطقة بعد مرور سنة واحدة من قيام جامعة الدول العربية.

2. انحسار النفوذ الفرنسي المنافس لبريطانيا: فقد استغلت بريطانيا احتلال فرنسا من قبل ألمانيا عام 1942، واقامة حكومة المنفى في لبنان ثم لندن واستمر احتلال فرنسا إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، مما جعل بريطانيا وحدها في المنطقة وهي في حالة انهيار شبه كامل، فكان لا بد لبريطانيا من استغلال الغياب الفرنسي و ترتيب الأوضاع بحسب ما تقتضيه مصالحها. فعملت على التقرب لدول المنطقة ورسم مستقبلها وتحفيزها على مواجهة الحالات المحتملة.[1]

3. توقع خسارة الحلفاء الحرب العالمية الثانية: توقعت العديد من الدول خسارة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وهذا يعني إيقاظ الدولة العثمانية من جديد، وهو أمر يثير مخاوف العالم الغربي بشكل عام وبريطانيا بصورة خاصة، فالخطر التركي يبقى الهاجس الذي يؤرق الدول الغربية حتى الوقت الحاضر فالغرب لا يريد لتركيا أن تكون دولة ذات شأن في العالم، لهذا فلا بد من تقوية دول المنطقة في مواجهة الأطماع التركية.

4. التخوف من إيران: ففي عام 1942 أدخلت جيوش كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا والاتحاد السوفيتي الأراضي الإيرانية، بذريعة الخوف من قيام

[1] . سهيل حسين الفتلاوي: جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 1432هـ - 2011م، ص 58، 59، 60، 61.

ألمانيا بإحتلال منابع النفط في إيران، لهذا فإن خسارة الحرب العالمية الثانية يعني السيطرة على نفط إيران، لهدا لا بد للعرب من أن يتمكنوا من حماية أنفسهم من الخطر الألماني الإيراني، وبخاصة بعدما وجدوا أن لإيران مطامع في الدول المجاورة.

5. ظهور النفط في المنطقة: تشكل السعودية والعراق احتياطيا نفطيا كبيرا مهما بالنسبة للعالم وأنه لا تقدم ولا تطور ولا إدامة للحرب بدون النفط، وتشكل مصر ممرا دوليا (قناة السويس) مهما في حركة النقل البحري التجاري والحربي، وتطل اليمن على فتحة الخليج العربي والبحر الأحمر والإطلال على البحر العربي أما بالنسبة لسوريا والأردن ولبنان، فهي دول وسطية بين هذه الدول تشكل عمقا استراتجيا مهما، كان من المعتقد إكتشاف النفط فيها، لهده الأسباب أرادت بريطانيا تطوير الدول العربية بعد قيامها وإن تضاف إليها المجاورة للعرب وتحويلها إلى حلف أطلقت عليه حلف بغداد، يضم باكستان المطلة على فتحة الخليج العربي وإيران الدولة النفطية المهمة وتركيا الدولة القوية المهمة، غير أن الرياح تجري بما لا تشتهيه السفن. فلم تنظم الدول العربية الأخرى بضغط أمريكي، وحصل انقلاب في العراق أطاح بحلف بغداد وتحول إلى حلف المركزي (السانتو).

6. الحد من المد القومي في الوطن العربي: شهدت فترة الأربعينيات، مدا قوميا عربيا في كل من العراق وسوريا ولبنان ومصر، وشكلت العديد من الأحزاب القومية في هذه الدول عمات بشكل علني.[1] فأرادت بريطانيا أن تركب الموجة القومية للحد منها قبل أن تفلت زمام الأمور وتقوم قوة قومية مؤثرة تجمع العرب في دولة واحدة تهدد مصالحها الاستراتجية في المنطقة فبادرت بطرح مشروع قومي على ما تراه مناسبا لها، وكانت الفكرة السائدة في بريطانيا وحدة من صنعنا خير من اتحاد من صنع العرب أنفسهم.

[1] سهيل حسين الفتلاوي: جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة : المرجع السابق ص 59 و 60.

7. نمو الحركة الشيوعية: كان انضمام الاتحاد السوفيتي للحلفاء ضد ألمانيا، قد سمح للشيوعية بالعمل العلني في الدول الغربية و في الولايات المتحدة الأمريكية، والأقاليم المستعمرة التابعة لها، ودخلت الشيوعية الوطن العربي عام 1919، من قبل اليهود السوفيت المهاجرين على فلسطين وشكل فروعا في العديد من الدول العربية لهذا فقد عمل الحزب الشيوعي في العراق (يوسف سلمان) وفي سوريا (خالد بكداش) وفي مصر (كوريل) وفي فلسطين (موسى) و كذلك في لبنان، وامتد إلى دول الخليج العربي، وقد وجدت بريطانيا أن وجود هذه الأحزاب الموالية للإتحاد السوفيتي يعد خطرا على مصالحها، وهي تعلم جيدا رغبت السوفيت بالوصول إلى المياه الدافئة، فلا بد من إنشاء تكتل عربي يعمل على تحجيم هذه الأحزاب من الداخل دون أن تتدخل بريطانيا وتخالف التزاماتها الدولية، وتمنع الولاء للاتحاد السوفيتي.

8. دخول الولايات المتحدة الوطن العربي: كان اكتشاف النفط في السعودية الدور الكبير في دخول الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة العربية ومنافستها بريطانيا، وبخاصة بعد أن ضعفت بريطانيا لدرجة كبيرة. وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على ترتيب أوضاعها في المنطقة في ضوء نظرية ملئ الفراغ. مما دفع بريطانيا العمل على ترتيب الأوضاع المنطقة قبل أن يمتد التغلغل الأمريكي لدول أخرى كانت خاضعة لبريطانيا مثل العراق و الأردن غير أن الهدف البريطاني دفع[1] الولايات المتحدة الأمريكية على إجهاض المشروع البريطاني فتدخلت حتى في صياغة ميثاق الجامعة العربية.

[1] سهيل حسين الفتلاوي: جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة : المرجع السابق ص 59 و 60.

المطلب الثاني: البيئة الداخلية إبان إنشاء الجامعة.

منذ مطلع الأربعينيات من القرن المنصرم، ظهرت عدة مشاريع ومحاولات وحدوية كان من أهمها.

الفرع الأول: مشروع الهلال الخصيب.

لقد طرحت الحكومة البريطانية منذ مطلع الأربعينيات مشروع وحدة الهلال الخصيب لكسب ولاء العرب وإرباك الفرنسيين في سورية ولبنان، تمهيداً لإزالة نفوذها عنهما. إذ أدلى "انتوني أيدن" وزير خارجية بريطانيا أنداك بتصريحه الشهير في 29 أيار/أبريل 1941 الذي قال فيه (...إن حكومة صاحبة الجلالة تعطف عطفاً عظيماً على الأماني السورية الخاصة بالاستقلال، ولكني أذهب أبعد من ذلك، فكثير من المفكرين العرب يرغبون في أن يتحقّق للشعوب العربية قدر من الوحدة أعظم من القدر الذي تتمتع به الآن، ولا يجب إلا أن يجد مثل هذا النداء من أصدقائنا جواباً و يبدو لي طبيعياً، وحقاً في العلاقة الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية والصلات السياسية يجب أن تتقوى). واستغلّ العراق هذا التصريح ليطرح مشروعاً اتحادياً في كانون الثاني 1942، قدم نوري السعيد رئيس وزراء العراق أنداك مشروعا باسم الكتاب الأزرق، ليقدمه إلى "ريتشارد جيس" وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، كما قام بتوزيعه على رؤساء الوزراء العرب أنداك، وجاء في هذا المشروع إن الحل المنصف الوحيد بل الأمل الوحيد لضمان دوام السلام والاطمئنان و التقدم في المنطقة العربية هو أن:

1. يعاد توحيد سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن في دولة واحدة.
2. إنشاء عصبة عربية ينضم إليها العراق وسورية فوراً على أن يفسح المجال لدول عربية أخرى بالانضمام إليها متى شاءت.

3. أن يكون لهذه العصبة العربية مجلس دائم ترشحه الدول الأعضاء في العصبة ويراس العصبة أحد رؤساء الدول الذي يتم اختياره من بين رؤساء الدول الأعضاء..
4. تتولى العصبة العربية مسؤولية ما يلي.
   I. الدفاع
   II. الشؤون الخارجية
   III. العملة
   IV. المواصلات
   V. الجمارك
   VI. حماية حقوق الأقلية في التعليم

و لم يلق استجابة من الأقطار العربية، فقد عارضت مصرهذا المشروع خشية من امتداد النفوذ العراقي إلى داخل منطقة الهلال الخصيب، الأمر الذي يعني إضعاف نفوذها فيه. أما السعودية فكانت تعتقد أن أي اتحاد عربي تقوده بريطانيا لا بد وأن يأتي لخدمة الأسرة الهاشمية، واتساع نفوذ سلطانها الذي يتعارض وأهداف الأسرة السعودية نتيجة للعداء القائم بينهما، وأصرت سورية على النظام الجمهوري الذي كانت تطمح إليه. وفي لبنان رفض الموارنة استبدال وضعهم الحالي الذي منحهم امتيازات كثيرة.

الفرع الثاني: مشروع سورية الكبرى.

كان من نتائج سقوط المملكة العربية السورية التي أسسها فيصل ابن الحسين على يد القوات الفرنسية في أعتاب الحرب العالمية، وارغامه على ترك دمشق في 24 تموز 1920، هروب عدد كبير من الزعماء السوريين ومن بينهم الأمير عبد الله ابن الحسين إلى منطقة الأردن، الذي أسس إمارة فيها عرفت بإمارة شرق الأردن وأصبح حاكما عليها سنة 1921، بعد أن نالت اعتراف بريطانيا. واستغل الأمير عبد الله ابن الحسين

ظروف الحرب العالمية الثانية وتصريح "انتوني أيدن" وزير الخارجية البريطاني ليقدم سنة 1941 مشروعه الأول إلى الحكومة البريطانية، تضمن هذا المشروع إلحاق سورية ولبنان وفلسطين بإمارته وأطلق على مشروعه اسم (سورية الكبرى) و لم يلق هذا المشروع التأييد من قبل الزعماء السوريين لتمسكهم بتحقيق النظام الجمهوري.

وطرح الأمير عبد الله ابن الحسين مشروعه الوحدوي الثاني على الحكومة البريطانية في 28 أبريل 1943، وتضمن هذا المشروع الدعوة لقيام دولة عربية موحدة في سورية تضم سورية الشمالية وشرق الأردن وفلسطين ولبنان، مع وضع إدارة خاصة في لبنان وفلسطين، على أن يكون هو رئيس للدولة السورية الموحدة، وبعد إعلانها يصار إلى إنشاء إتحاد عربي تعاهدي في سورية والعراق، ويكون الباب مفتوحا لانضمام باقي الأقطار العربية، وفي أعقاب طرح هذا المشروع الوحدوي، طرحت العديد من المقترحات حول شكل التقارب العربي، كما جرت عدة اتصالات بين حكومات الدول العربية، بدأت بالمشاورات في أول الأمر بين مصطفى النحاس ورئيس وزراء مصر أنداك ونوري السعيد رئيس وزراء العراق في دلك الوقت، ثم بنهما وبين حكومات الدول العربية الأخرى، وبناء على هذه المشاورات تم الاتفاق على أن تقوم حكومة مصر بتوجيه الدعوة على عقد مؤتمر تحضيري بمدينة الاسكندرية تمهيدا لعقد مؤتمر عربي عام لإقرار إنشاء الهيئة العربية الدولية.

وخلال الفترة من 25 سبتمبر إلى 07 أكتوبر 1944 انعقد مؤتمر الاسكندرية لبحث الأسس التي تقوم عليها الوحدة العربية المنشودة، وخلال هذا المؤتمر طرحت ثلاث تصورات رئيسية للوحدة العربية، الأول يرى ضرورة تحقيق وحدة فورية للدول العربية تتم عن طريق إنشاء دولة عربية موحدة ذات سلطة مركزية. أما التصور الثاني فيرى ضرورة إقامة دولة عربية اتحادية لها برلمان إتحادي، أما الثالث وهو الذي كتب له أن يسود، فتمثل

في اقامة تنظيم من شأنه تنسيق سياسات الدول العربية وارساء التعاون فيما بينها ونادى بهذا الاتجاه كل من لبنان واليمن.

وانتهت أعمال اللجنة بالتوقيع على بروتوكول أطلق عليه اسم (بروتوكول الاسكندرية) في 07 أكتوبر 1944 ووقع على هذا البروتوكول ممثلو ست دول وهي (مصر، العراق، سورية، لبنان، المملكة العربية السورية، شرق الأردن)، وعهد إلى لجنة فرعية سياسية بمهمة وضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية وأنجزت هذه اللجنة أعمالها في شهر مارس 1945، وعرض هذا المشروع على ممثلي الدول الست المشتركة في مؤتمر القاهرة المنعقد في 22 مارس 1945 وتم اقرار الميثاق بالإجماع، ولم تحضر اليمن هذا المؤتمر لكنها وقعت على الميثاق في صنعاء في 05 مايو 1945 وكان ذلك إيذانا بميلاد جامعة الدول العربية، ولم يمض عام واحد إلا انتهت جميع الحكومات العربية من التصديق على ميثاق الجامعة وإيداع تصديقاتها لدى الأمانة العامة للجامعة وأصبح الميثاق نافذ المفعول في 11 مارس 1945.[1]

الفرع الثالث: الدعوة إلى اتحاد و للوحدة العربية.

يدعو هذا الاتجاه إلى اتحاد بين الدول العربية، يضم مصر وسورية واليمن بالإضافة إلى أقطار الهلال الخصيب، وانقسم أصحاب هذه الدعوة إلى اتجاهين، الأول يدعو إلى اتحاد فدرالي أو كونفدرالي، أو نوع من الاتحاد له سلطة عليا تفرض إرادتها على الدول الأعضاء، والآخر يدعو إلى اتحاد يعمل على التعاون والتنسيق بين الدول العربية بعضها بعضا مع احتفاظ كل دولة باستقلاليتها وكان الاتجاه السائد في مباحثات الجامعة تبني هذا الاتجاه، إلا أن الظروف الدولية كانت تعمل بخلاف ذلك.

[1] علي يوسف الشكري: المنظمات الدولية و الإقليمية، إيتراك للنشر و التوزيع بمصر 2004، ص 177 - 178 - 179.

كان التيار المسيطر على الشارع العربي ينادي بوحدة عربية تجمع كل الدول العربية. فمند بداية الأربعينيات من القرن الماضي ظهرت العديد من الأحزاب والتجمعات والمنظمات الوطنية تطالب بتحقيق الوحدة العربية، وشكلت المطالبة بالوحدة العربية تيارا شعبيا كبيرا شمل الدول العربية المستقلة في ذلك، وقد ظهرت العديد من الأحزاب القومية في كل من مصر وسورية والعراق ولبنان تنص تقوم برامجها على تحقيق الوحدة العربية.[1]

[1] سهيل حسين الفتلاوي ،جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العلومة،المرجع السابق، ص 53.

المبحث الثاني: الإطار المؤسساتي للجامعة.

إن تقوية الروابط والعلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية بين الدول، تحتاج إلى قيام إتحاد فيما بينها أو تأسيس منظمة أو جامعة تنظم إليها الدول، فتجمع بينها على أساس التعاون والتضامن في كل المجالات لتصبح قادرة على مواجهة المصاعب والمشاكل والتحديات الداخلية و الخارجية. مع الحفاظ على سيادة و استقلال كل دولة.[1]

الجامعة العربية تعتبر منظمة إقليمية دولية ذات طابع قومي، لأنها لا تقتصر على مجموعة من الدول تستند مصالحها المشتركة في العلاقات الدولية على مجرد العامل الجغرافي كما هو الشأن في منظمة الدول الأمريكية وغيرها من المنظمات بل تربط الدول العربية التي تكون في مجموعها أمة واحدة هي الأمة العربية التي تشترك في وحدة الأصل و التاريخ واللغة والدين والتقاليد والأصول العامة لنظمها القانونية ومن هنا كان الأمل الذي تعلق بالجامعة العربية عند انشائها، وذلك بخصوص تصفية ميراث الاستعمار في العالم العربي والقضاء على روح الشعوبية التي غرسها داخل الحدود المصطنعة تمهيدا لإعادة توحيد العالم العربي، وجامعة الدول العربية، أحرى بتحقيق هذه الغاية من منظمات أوروبية وفرص نجاحها أكثر عندما تصدق ارادة الدول العربية وتتوحد.[2] لذلك سنتطرق في مبحثنا هذا إلى نشأة الجامعة العربية والمبادئ والأهداف التي أنشأت من أجلها كذلك إلى العضوية والأجهزة التي تتكون منها هذه المنظمة.

[1] سعدي محمد الخطيب: حقوق الإنسان في نطاق جامعة الدول العربية الطبعة الأولى ،منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان 2012، ص 09.

[2] رابح غليم: الموظف الدولي في نطاق جامعة الدول العربية، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2004، ص 121، 122.

المطلب الأول: نشأة الجامعة.

شعرت بريطانيا في الحرب العالمية الثانية بضرورة تنفيذ خطتها بجمع العرب تحت نظام حكم موحد لضمان السيطرة عليه وفي عام 1941 صرح "انتوني أيدن" وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم البريطاني أن "العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة إلى الأمام منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة، وإن كثيرا من المفكرين العرب يرغبون في تحقق الشعب العربي درجة من التقارب، أكبر من ما هو متحقق الآن ومن أجل تحقيق هذا التقترب يعولون على مساعدتنا، إن مثل هذا النداء الصادر من أصدقائنا لا يمكن أن يظل بلا استجابة، وغنه يبدو لي من الطبيعي ومن العدل أن تتقدم العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلاد العربية وإن حكومة صاحبة الجلالة من جانبها سوف تقدم معونتها الكاملة لأي خطة تتمتع بالتأييد التام". وصدرت تصريحات لاحقة من إيدن بتأييد إقامة كيان يجمع بين الدول العربية وإن تطلبت أن تأتي المبادرة في هذا الشأن من العرب أنفسهم.[1]

الفرع الأول: الظروف التاريخية.

وبالعودة إلى الظروف التاريخية التي سبقت إنشاء الجامعة العربية بدءا من أواخر العهد العثماني ووصولا إلى عهد الانتداب، نجد أنه كان العرب بقيادة الشريف حسين في مكة يتطلعون إلى إقامة دولة عربية موحدة في المشرق العربي، فتعهدت لهم بريطانيا بالمساعدة على قيام هذه الدولة على قسم من الأراضي التي تخضع لحكم العثمانيين، فصدقوها وتحالفوا معها وأعلنوا الثورة ضد الأتراك العثمانيين سنة 1916.

[1]. سهيل حسين الفتلاوي: "مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية المرجع السابق، ص 253.

ثم تبين للعرب أن بريطانيا كانت تخدعهم، لأنها كانت قد اتفقت مع فرنسا سرا على اقتسام أملاك العثمانيين بموجب اتفاقية سايس بيكو كما تعهدت في عام 1917 لليهود بموجب وعد بلفور بمساعدتهم.[1]

وقد ولدت مسألة توحيد العرب منذ قرن ونيف من الزمن وكانت الشغل الشاغل للعديد من الحركات السياسية العربية جيلا بعد جيل فقد ظهرت بعض الحركات القومية في نهاية القرن التاسع عشر. وقد عقد المؤتمر العربي الأول في باريس عام 1913 م وظهور أفكار قومية للمفكرين العرب، منهم (عبد الرحمن الكواكبي 1848-1902) و(نجيب عازوزي) و (ساطع الحصري) و غيرهم من مفكري الحركة القومية، وقد عم الشعور القومي جميع الأديان والمذاهب والطوائف في كافة أرجاء الوطن العربي وكان هدف هؤلاء هو التخلص من الاستعمار الأجنبي والحصول على الاستقلال وبناء الدولة العربية الواحدة، وتعد الوحدة العربية أملا وهدفا ومستقبلا وقضية بالنسبة للشعب العربي من الناحية المبدئية، وهي جزء من كرامة الشعب العربي وتحقيقا للهوية القومية.

وما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى استكمل مخطط تجزئة الوطن العربي ابعاده كافة، إذ تمت السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي ورسمت الحدود الفاصلة بين أجزائه، أنشئت الإدارة الخاصة لكل منها، وكان هناك حرص ملموسا على تفكيك الروابط التاريخية بين الكيانات العربية المستعمرة، وذلك من خلال ربط كل منها مباشرة وبشكل منفرد بالعاصمة الاستعمارية التي يتبعها، على الرغم من تبعية أكثر من مستعمرة عربية لوزارة، المستعمرات في الدولة الاستعمارية. وعلى الرغم من خضوع العرب للإستعمار الغربي بعد الحرب العالمية الأولى وتقسيم إلى أقاليم نفوذ مقسمة بحدود جغرافية مصطنعة وظهور لغات ولهجات متعددة. فإن العرب لم يتخلوا عن شعورهم

[1] سعدي محمد الخطيب: المرجع السابق، ص 10، 11.

القومي والحنين للعودة نحو تراثهم وأمتهم وأصالتهم القومية والتطلع نحو وحدة عربية شاملة تستطيع النهوض بالعرب والمسلمين.[1]

وبذلك أدركت الشعوب العربية مخاطر الانتداب الأجنبي فقامت الحركات التحررية المطالبة بالاستقلال، واستمرت في نضالها إلى أن تم زوال الانتداب.

- والجدير بالذكر سعت بريطانيا كما فعلت في الحرب العالمية الأولى فعل ذلك في الحرب العالمية الثانية بحيث سعت إلى التقرب من العرب ودغدغت أحلامهم في الوحدة فأعلنت بتاريخ 24 شباط 1943 على لسان وزير خارجيتها عن تشجيعها ومؤازرتها لفكرة الوحدة العربية، شرط أن تأتي المبادرة من العرب أنفسهم.
- ويبدو من خلال هذه الوقائع التاريخية أن فكرة إنشاء الجامعة العربية، هي في الأساس فكرة عربية، أما بريطانيا فقد قامت بدور المشجع والداعم لإنشاء هذه الجامعة، لكي تحافظ على نفوذها ومصالحها بعد زوال الانتداب.

الفرع الثاني: بروز فكرة إنشاء الجامعة والتحركات الجادة لإنشائها

فالمصدر الأساسي إذا لفكرة إنشاء الجامعة العربية هو العرب أنفسهم الذين عملوا على تحقيق هذه الفكرة، حيث باشر رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت "مصطفى النحاس" إتصالاته مع الأقطار العربية المستقلة، ومنها لبنان، للتفاهم حول موضوع "الوحدة العربية" ثم وجه دعوى رسمية لكل من السعودية، العراق، الأردن، لبنان، اليمن، سورية لإرسال وفود إلى مصر، فالستجابت هذه للدعوة وأرسلت وفود لها، للإجتماع بالوفد المصري بالاسكندرية، وقد تم هذا الإجتماع على شكل هيئة تحضيرية في الفترة ما بين 25 أيلول

[1]. سهيل حسين الفتلاوي: جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة المرجع السابق، ص 46، 47.

و07 تشرين الأول 1944 وانتهى هذا الإجتماع بإعداد صيغة عرفت باسم «بروتوكول الاسكندرية» و نالت موافقة جميع الوفود.[1] وكان ذلك في أعقاب تصريح "أيدان" بحيث جرت مشاورات بين حكومات الدول العربية أنداك، انتهت إلى الاتفاق على عقد مؤتمر تحضيري بالإسكندرية، دعيت إليه 07 دول عربية (سورية، شرق الأردن، العراق، المملكة العربية السعودية، لبنان، مصر، اليمن وممثلا عن فلسطين).

وقد تم عقد هذا المؤتمر بالإسكندرية سنة 1944 في شهر سبتمبر ولقد كانت أطروحات حول هذه الوحدة تتمثل في ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: يرى ضرورة تحقيق وحدة فورية للدول العربية تتم عن طريق إنشاء دولة عربية موحدة ذات سلطة مركزية.

الاتجاه الثاني: فيرى ضرورة إقامة دولة عربية اتحادية لها برلمان إتحادي، وهذا الاتجاه تزعمه الأمير عبد الله أمير شرق الاردن.

الاتجاه الثالث: وهو الذي تم الإتفاق عليه، ويتمثل في إقامة تنظيم من شأنه تنسيق سياسات الدول العربية وإرساء التعاون فيما بينها ولقد نادى بهذا الاتجاه كل من لبنان واليمن.

ولقد أسفر مؤتمر الإسكندرية عن اتفاق عرف باسم "بروتوكول الإسكندرية" كما سبق لنا ذكر ذلك وقد تم التوقيع عليه في 07 أكتوبر 1944، من جانب ممثلي الدول السبع التي حضرت المؤتمر، وقد تضمن المؤتمر الأسس التي يجب مراعاتها في إنشاء الجامعة العربية وأهمها:

1. قيام الجامعة على أساس التعاون الاختياري بين الدول.

[1] . سعدي محمد الخطيب: المرجع السابق، ص 10، 11، 12.

2. التأكيد على التعاون بين هذه الدول في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و غيرها.
3. عدم إلتجاء الدول العربية إلى القوة لفض المنازعات التي تنشأ بينها.
4. تشكيل مجلس للجامعة، يتم تمثيل الدول الأعضاء فيه على قدم المساواة.
5. تحويل مجلس الجامعة سلطة الاشتراك في حل المنازعات بين الدول الأعضاء.
6. عدم تعارض الاتفاقيات الخاصة التي تبرمها دولة عضو مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها مع نصوص أحكام ميثاق الجامعة أو روحها.
7. عدم جواز اتباع دولة عضو لسياسة خارجية تضر سياسة الجامعة أو بأي دولة من دولها.

وقد اشتمل البروتوكول أيضا على قرار خاص باحترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته في حدوده الحالية، كما أكدت الحقوق العربية في فلسطين كذلك أعربت الدول العربية الموقعة على هذا البروتوكول في أن تراعي انجلترا التزاماتها بوقف هجرة اليهود وبيع الأراضي لهم وأن تعمل على التطور بفلسطين نحو الاستقلال.

كذلك اتفق المؤتمرون بالإسكندرية على إنشاء لجنة خاصة تسند إليها مهمة إعداد ميثاق جامعة الدول العربية في ضوء البروتوكول المذكور.[1]

وفي 22 مارس 1945 انعقد المؤتمر العربي واشتركت فيه الدول العربية السبع التي أشرنا إليها وأقر هذا المؤتمر بالإجماع مشروع الميثاق الذي أعدته اللجنة الفرعية، ولم يشترك اليمن في أعمال هذا المؤتمر لكنه قام بالتوقيع عليه في صنعاء بتاريخ 05 ماي 1945، وبذلك انتهت الأعمال التحضيرية لإنشاء جامعة الدول العربية، وكان من اللازم

[1] . بن عامر تونسي: "قانون المجتمع الدولي المعاصر" الطبعة الخامسة ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر ، 2004، ص203 و 204.

بعد ذلك توافر شرط التصديق على ميثاقها طبقا للأوضاع الدستورية للبلاد العربية الموقعة على الميثاق حتى تخرج هذه المنظمة إلى حيز الوجود. وقد سبق أن رأينا أن التصديق يعد ركنا أساسيا في نشوء المنظمة الدولية.

كما نص على إيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة على أن يصبح الميثاق نافذا من قبل من صدق عليه بعد انقضاء 15 يوما من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق مع أربع دول وقد تحقق هذا الشرط في 01 ماي 1945.[1]

خلال إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945، كانت فكرة التنظيم الإقليمي التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن يشمل المواد، 52-53-54 غير واضحة سواء على المستوى العلمي أو المستوى المعملي، وكانت الجامعة أول التطبيقات لهذه الأحكام.[2]

وبعد أن كان مجموع الدول العربية المؤسسة للجامعة سبع دول بدأ هذا العدد بالارتفاع، بانضمام الدول العربية الأخرى إلى عضوية الجامعة التي أصبحت اليوم تضم جميع الدول العربية، و قد تضمنت ديباجة هذا الميثاق مما ينص على أن قيام الجامعة ذاتها، جاء «استجابة للرأي العام العربي في جميع الأقطار العربية».[3]

[1] . جمال عبد الناصر: "التنظيم الدولي" دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة الجزائر ا 1427هـ 2006 م، ص 242 - 243.
[2] رابح غليم: المرجع السابق ص 114، 115.
[3] سعدي محمد الخطيب المرجع السابق، ، ص 12.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الجامعة.

الفرع الأول: مبادئ جامعة الدول العربية.

مبادئ الجامعة هي الأسس التي تقوم عليها الجامعة والتي يمكن من خلالها تقييم مسيرتها ومدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق أهدافها، ولقد أشارت ديباجة ونصوص المواد (5، 6، 8) إلى المبادئ التي تقوم عليها الجامعة وهي:

1. **المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء:** يكاد يكون هذا المبدأ من المبادئ المتفق عليها في مواثيق غالبية المنضمات الدولية، وإبراز لأهمية هذا المبدأ، ورد النص عليه ديباجة الميثاق (... وحرصا على دعم الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها وتوجيهها ...) هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن العضوية في الجامعة مقصورة على الدول العربية المستقلة وعلى أساس التعاون الاختياري، من هنا تمتعت كل دولة من الدول الأعضاء في مجلس الجامعة ولجانها وفروعها بحقوق متساوية ولكل منها صوت واحد، ورئاسة مجلس الجامعة حق لكل دولة عضو تمارسه بالتناوب مع غيرها.[1]

وقد إقترح ممثل لبنان في أثناء الأعمال التحضيرية والمحادثات التمهيدية لانشاء الجامعة أن ينص بصراحة في النظام الاساسي للجامعة على مبدأ المساوات بين الدول الأعضاء فيها كما هو منصوص عليه في عصبة الأمم. والمعاهدات الدولية الاخرى، إلا أن بقية الوفود العربية في المحادثات والأعمال التحضيرية لانشاء الجامعة، عدوا هذا المبدأ من

[1] علي يوسف شكري: "المرجع السابق، ص 181، 182.

المبادئ الأولية والبديهية والمعترف بها والمستقر في الفقه والعمل الدولي، لذلك لم يجدوا سببا للنص عليه لهذا خلا الميثاق من نص مباشر يشير بشكل محدد إلى هذا المبدأ.

على الرغم من عدم النص على هذا المبدأ أضهر جليا في العديد من النصوص في الميثاق وفي بروتوكول الاسكندرية نص المادة3 من الميثاق على أن يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكون عدد ممثليها.

والمساواة المقررة في هذا الجانب هي المساواة القانونية، ذلك لأن الدول العربية تختلف من حيث عدد سكانها ومساحتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية وغيرها، وإن هذا الإختلاف لا يؤثر في حقوق والتزامات الدول العربية الأعضاء في الجامعة وقد يترتب على مبدا المساواة القانونية ما يأتي:

1) أن الدول الأعضاء في الجامعة يعدون أعضاء في هيئتها العاملة سواء أكان في مجلس الجامعة أو لجانها المتخصصة.
2) أن أصوات الأعضاء في الجامعة متساوية ولها لاأهمية نفسها، لا تعلو أهمية صوت واحد أو بعض الدول الأعضاء على بقية الدول الأخرى الأعضاء في الجامعة.
3) أن رئاسة مجلس الجامعة حق لكل دولة عضو فيه تتولاه بالتناوب.
4) لما كانت قرارات المجلس الجامعة تتخد بالإجماع فإن ذلك يعني أن الصوت الواحد في المجلس له أهمية بأن يعطل قرارات الجامعة، فلا تسود الأكثرية على الأقلية.[1]

[1] . سهيل حسين الفتلاوي: مبادئ المنضمات الدولية و الاقليمية المرجع السابق، ص 286،287..

2. **حظر استخدام القوة بين الدول الأعضاء:** نصت على هذا المبدأ المادتين الخامسة والسادسة من الميثاق، فقد نصت المادة الخامسة على أنه (لا يجوز الإلتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق بإستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما... ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما)، ونهت المادة السادسة من الميثاق على أنه (إن وقع إعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فالدولة المعتدى عليها أو المهددة بالإعتداء أن تطلب دعوة المجلس للإنعقاد فورا ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الإعتداء ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الإعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل في حساب الإجماع أي الدولة المعتدية، وإذا وقع الإعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الإتصال بالمجلس لممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة، وإذا تعذر على الممثل الإتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من أعضائه أن تطلب إنعقاده).[1]

إذا المادة الخامسة من الميثاق تحرم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر، وهذا التحريم مطلق لا استثناء فيه، وفتح الميناء أمام الدول العربية الأعضاء في الجامعة طريقتين لتسوية نزاعاتها وهي: التحكيم والوساطة لكن الاستثناءات التي وردت في المادة الخامسة على الحالات التي يلجأ فيها التحكيم تجعل الوساطة هي

[1] . علي يوسف شكري: المرجع السابق، ص 182.

السبيل الأمثل، والأقرب منالا، وهو أمر منتقد بسبب عدم إلزامية الوساطة في النهاية.[1]

ويلاحظ أن الميثاق منع اللجؤ لاستخدام القوة لتسوية المنازعات بين الدول العربية عدا المنازعات المتعلقة بـــ:

أ) استقلال الدولة

ب) سيادة الدولة

ت) سلامة أراضي الدولة

وهذا يعني أنه يجوز استخدام القوة في الحالات المذكورة، وكان ينبغي عدم استخدام القوة في الحالات جميعها بما فيها هذه الحالات، وذلك أن غالبية المنازعات بين الدول العربية تتعلق بالحدود، مما يجوز استخدام القوة على وفق ما جاء في ميثاق الجامعة.

وفي الأحوال جميعها فإن النص معيب من الناحية القانونية، ذلك لأن المنازعات تكون إما سياسية أو قانونية، ويمكن تسوية المنازعات السياسية بالوسائل الدبلوماسية، كالمفاوضات المباشرة والمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق والتحقيق، أما المنازعات القانونية فيمكن تسويتها عن طريق التحكيم الدولي إو إحالة النزاع إلى محكمة.

ولهذا فإن الدول العربية غالبا ما تلجأ إلى مجلس الأمن لتسوية نزاعها لما يملكه من اختصاصات ووسائل أكثر مما تملكه الجامعة لتسوية النزاع.[2]

[1] رابح غليم: المرجع السابق، ص 136، 137.
[2] . سهيل حسين الفتلاوي: مبادئ المنضمات الدولية و الاقليمية المرجع السابق ، ص 284.

3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء: الملاحظ أن هذا النص على هذا المبدأ جاء في أكثر من موضع في الميثاق مرة بصورة صريحة وأخرى بصورة ضمنية، ويبدو أن أيراد هذا المبدأ والتأكيد عليه هو وسيلة لترغيب الدول العربية عل الانضمام إلى الجامعة من خلال التأكيد على أن انضمامها للجامعة ليس من شانه المساس بسيادها أو استقلالها أو التدخل في شؤوها الداخلية، فقد جاء في ديباجة الميثاق(... وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول و سيادها) و نصت المادة الثانية من الميثاق على انه (تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى و تعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغير ذلك النظام فيها) والملاحظ أن صياغة هذا المبدأ في نص المادة الثامنة يوحي بان عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء الداخلية يقتصر على الدول الأعضاء ففط، والواقع إن هذا المبدأ يسري أيضا على المنظمة ذاها والتي هي ليست إلا كائنا يضم كل الدول الأعضاء.

والملاحظ أن النص على هذا المبدأ في ميثاق الجامعة كان اضعف مما كان قد استقر عليه الرأي في بروتوكول الإسكندرية حيث استبعد الميثاق ما كان يتضمنه البروتوكول من مبدأ عدم جواز انتهاج دولة عربية سياسة تخالف سياسة الجامعة أو أي سياسة عربية أخرى، كما استبعدها ما كانت تنص عليه المادة الثالثة من البروتوكول من الرغبة في أن توفق البلاد العربية في المستقبل إلى تدعيم الوحدة بخطوات أخرى وبخاصة إذا اسفرت الأوضاع العالمية عد الحرب القائمة عن نضام تربط بين الدول العربية بروابط امتن وأوثق.[1]

.

[1] علي يوسف الشكري المرجع السابق ، ص 182.

وطبقا لميثاق الجامعة فإن عدم التدخل في الشؤون الداخلية يتحدد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية الخاصة بنظام الحكم في الدولة، وكان ينبغي أن يكون النص عاما ليشمل جميع أنواع التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ويوجب على الدول العربية احترام مبدأ إستقلال الدولة العربية الأخرى وسيادتها وعدم التدخل في حرية اتخاذ القرارات التي تنسجم ورغبتها ويمنع الدول الأخرى من فرض إرادتها على دول أخرى.

إن احترام هذا المبدأ يعد الركيزة الأساسية في تعزيز مبدأ سيادة الدولة ومنع التدخل المسلح وكافة اشكال التدخل أو محاولات التهديد الأخرى التي تستهدف شخصية الدولة أو عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية تمثل انتهاكا للقانون الدولي، فلا يجوز لأي دولة استخدام التدابير العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع أخر من التدابير، أو تشجيع استخدامها لكي تكره دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوق السيادة أو للحصول منها على أي مزايا، ولا يجوز كذلك لأية دولة أن تنظم النشاطات الهدامة أو الارهابية أو مساعدة هذه النشاطات أو التحريض عليها أو تمويلها أو تشجيعها.

وإذا كان ميثاق الجامعة العربية لم ينص على أنواع التدخل جميعها واكتفى بعدم التدخل في شؤون نظام الحكم، فإن ذلك لا يعني أن للدول العربية أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الأخرى، لأن عدم التدخل من المبادئ الثابتة في القانون الدولي وفي ميثاق الأمم المتحدة.[1]

4. **الدفاع المشترك:** إعمالا لنص المادة السادسة من الميثاق وافق مجلس الجامعة في 13 فبراير1950 على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وكانت المادة

[1] سهيل حسين الفتلاوي: : مبادئ المنضمات الدولية و الاقليمية المرجع السابق ، ص 279، 280.

الثانية من هذه المعاهدة قد نصت على انه (تعتبر الدولة المتعاقدة على اعتداء مسلح يقع على أي دولة أو أكثر منها أو على قواها اعتداءا عليها جميعا، ولذالك فإنها عملا بحق الدفاع الشرعي المشترك الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بان تبادر إلى معونة الدول أو الدول المعتدي عليها وبان تأخذ على الفور متفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها)، واكتفت المادة السادسة من المعاهدة لاتخاذ التدابير اللازمة عند وقوع أي اعتداء بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الدفاع المشترك، وبذالك وجهت انتقادات لنص المادة السادسة من ميثاق الجامعة، والتي يشترط الإجماع لاتخاذ التدابير اللازمة عند وقوع العدوان.[1]

وتضيف معاهدة الدفاع المشترك في مادتها الرابعة في إلزام الدول الأعضاء، بأن تتعاون فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وتشترك بحسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح، وأكثر من هذا تتعهد كل الدول المتعاقدة بأن لا تعقد أي اتفاق دولي (أحلافا أو ما شابهها) تتناقض مع هذه المعاهدة وبأن لا تسلك في علاقاتها الدولية مسلكا يتنافى مع أغراض الاتفاقية.[2]

أما بالنسبة للعدوان الذي تتعرض له الدول العربية من قبل دول عربية أخرى فكان ينبغي عدم منح الدولة المعتدى عليها استخدام حق الدفاع الشرعي أو الجماعي، لأن منح هذا الحق سيؤدي إلى توسع النزاعات العسكرية بين الدول العربية، وإن حالة حق الدفاع الشرعي حالة تدل على ضعف النظام الدولي في اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الدولة المعتدية، وهي حالة تؤدي إلى توسع الحروب بدلا من تحديدها.

[1] . علي يوسف شكري: المرجع السابق، ص 183.
[2] رابح غليم: المرجع السابق، ص 183.

5.الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة: لم ينص ميثاق جامعة الدول العربية على مبدأ الإلتزام بمبادئ الأمم المتحدة والسبب في ذلك أن الجامعة أنشأت قبل إنشاء الأمم المتحدة، لهذا كان من الطبيعي أن يكتفي الميثاق بالتعاون مع المنظمات الدولية، وتسعى للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين كما ورد في المادة الثالة من الميثاق. وتداركت معاهدة الدفاع العربي المشترك المعقودة عام 1950 فنصت في ديباجتها على مبدأ الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة. كما أكدت ذلك المادة الحادية عشر من المعاهدة.

وتوثقت الصلات بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بإستمرار واشتراك الأمين العام للجامعة في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بناء على تكليف من الأمين العام للأمم المتحدة بدعوة الأمين العام للجامعة بالحضور، وامتد الاهتمام فشمل المشاورات و المعلومات و الوثائق و للتمثيل و وسائل الاتصال وقامت الجامعة بإنشاء مكتب اتصال برئاسة الأمين المساعد للجامعة للشؤون السياسية وعضوية سائر مديري الادارات التي تتكون منها الأمانة العامة للجامعة وهدف هذا المكتب هو تنظيم الاتصال بين الأمم المتحدة والجامعة والاشراف عليه. وهذا الاهتمام من جانب الجامعة بتوسيع نطاق التعاون بينها وبين الامم المتحدة يجسد بوضوح قناعة الجامعة العربية وهي تمارس الاختصاصات التي يمنحها لها ميثاقها بمبدأ التزامها بمبادئ الامم المتحدة.[1]

الفرع الثاني: أهداف جامعة الدول العربية.

أنشئت جامعة الدول العربية إذا من أجل ربط الصلات الوثيقة التي تجمع البلاد العربية وتوطيد العلاقات فيما بينها بهدف تحقيق خير البلاد العربية كلها وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمالها وأمانيها.

[1] سهيل حسين الفتلاوي: : مبادئ المنضمات الدولية و الاقليمية المرجع السابق ، ص 278.

ولجامعة الدول العربية ميثاق وهو الدستور التي تسير عليه وهو الذي حددت فيه الأهداف والمبادئ والأهداف التي تنشأ من أجلها أي منظمة دولية تعتبر سبب وجودها وبالنسبة لجامعة الدول العربية يمكن ذكر الأهداف التي نص عليها الميثاق كما يلي:

1. توثيق الصلات بين الدول العربية في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية:

وقد ورد النص على هذا الهدف في ديباجة ميثاق الجامعة العربية وفي المادة الثانية الفقرة الثانية من الميثاق، فالغرض من الجامعة العربية هو العمل على استقلال الدول العربية وسيادتها تكتل الدول داخل الجامعة يحول دون الأطماع الأجنبية.

وهذا الهدف هو ذو طبيعة سياسية في المقام الأول، ونص المادة الثانية «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها و صيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها.»

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية:

- الشئون الاقتصادية والمالية، ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك، والعملة، وأمور الزراعة والصناعة .
- شئون المواصلات، ويدخل فى ذلك السكك الحديدية، والطرق، والطيران، والملاحة، والبرق، والبريد .
- شئون الثقافة
- شئون الجنسية، والجوازات، والتأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

- الشئون الاجتماعية والشئون الصحية.[1]

وعلى الرغم من أن قيام جامعة الدول العربية بعقد العديد من الاتفاقيات الدولية بين الدول العربية حول خلق مؤسسات ومنظمات للتعاون من ذلك توحيد قوانين الجنسية وانتقال الأيدي العاملة، وانتقال الأموال والأشخاص وإنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من المؤسسات التي تعمل بين الدول العربية إلا أن أكثر هذه المؤسسات لم تتمكن من تحقيق أهدافها وأن الغالبية منها بقيت حبرا على ورق.

ومما نجده في تقوية الصلات السياسية بين الدول العربية التي لا تخلق منازعات أو تكتلات بينها هو مسألة توحيد القوانين بين الدول العربية ولا سيما القوانين الجنائية والمدنية، والتعليم والثقافة وغيرها من القوانين التي تأصل الشخصية العربية الموحدة.

ولابد من القول بأن فتح الحدود بين الدول العربية أو على الأقل تخفيف الاجراءات والقيود المتخدة ضد انتقال المواطنين بين الدول العربية مما يقوي الصلات العربية ويشد من أزرها.[2]

2. **تحقيق الوحدة العربية:** فعلى الرغم من عدم نص الميثاق صراحة على ذلك فإنه كان من المفروض أن تعمل جامعة الدول العربية على أن تلحق بالميثاق نصا واضحا يشير إلى الوحدة العربية أو على الأقل إلى الإتحاد الفدرالي العربي... و على الرغم من أن غاية الدول العربية الأساسية هي تحقيق الأمن للدول الأعضاء فإنه لوحظ أن الميثاق قدم الهدف الثانوي (الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية) على الهدف الرئيسي، إذ أنه جعل تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية هدفا

[1] رابح غليم: المرجع السابق، ص 131، 132.
[2]. سهيل حسين الفتلاوي: : مبادئ المنضمات الدولية و الاقليمية المرجع السابق ، ص 263.

رئيسيا اوليا، و لم يعط لهدف حفظ السلم و الأمن مكانة، إلا في معاهدة الدفاع المشترك.[1]

إن الهدف الأساسي من إنشاء الجامعة العربية هو تحقيق الوحدة العربية وهذا ما أكدته ديباجة الميثاق، وبروتوكول الاسكندرية والغرض من انشاء إتحاد فدرالي قوي قادر على قيادة الأمة العربية، وكان الصراع بين هذين الاتجاهين مرهون بالصراع بين المصالح الاستعمارية التي فرضت طوقا على الجامعة ومنعتها من أن تحقق أهدافها.

ويمكن القول أن جامعة الدول العربية شهدت مئات الاتفاقيات الدولية لتحقيق الروابط بين الدول العربية بشكل لم تشهده منظمة دولية أخرى.

غير أن هذه الاتفاقيات لم تر النور و لم تطبق على الرغم من أهميتها و قدرتها على خلق تكتل دولي ينافس التكتلات الدولية الأخرى.

ومما لا شك فيه أن غالبية دساتير الدول العربية تنص على أن دولها جزء من الأمة العربية، غير أن التطبيق العملي لم يتجه إلى العمل الفعلي الجاد في خلق وحدة عربية تقودها الجامعة. وعلى الرغم من أن الخلافات بين الدول العربية تعد خلافات هامشية وأن الشعور الشعبي العام يدعو إلى الوحدة إلا أن العائق أمام هذا الهدف هو مشكلة السلطة و مدى التمسك بها.[2]

3. **صيانة سيادة الدول الأعضاء:** بإعتبار قيام الجامعة على أساس التعاون الاختياري بين الدول الأعضاء، وبالتالي فإنه لا يجوز المساس بسيادة الدول بأي شكل من

[1] صلاح الدين حسن السيسي: المرجع السابق، ص 81.
[2] سهيل حسين الفتلاوي: مبادئ المنضمات الدولية و الاقليمية المرجع السابق ، ص 261، 262.

الأشكال، ولذا أقر ميثاق الجامعة عدم جواز إلزام دولة بقرار أو قرارات لم توافق عليها.[1]

وتقوم نظرية السيادة على مظهرين، الأول المظهر الداخلي، وهو سلطة الدولة على الأشخاص والإقليم، والآخر المظهر الخارجي، وهو سلطة الدولة في إدارة شؤونها الخارجية وإقامة العلاقات مع الدول الأخرى وتقوم السيادة على الأسس التالية:

1) **وحدة السيادة:** فالسيادة لا تتجزأ، وتمارس الدولة مظاهر السيادة الداخلية والخارجية، إذ تمارسه السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وإدارة شؤونها الدولية، ولا يجوز استثناء أي منها.
2) **مانعية السيادة:** فلا يجوز أن تكون في الدولة أكثر من سلطة واحدة تمارس السيادة.
3) **ثبوت السيادة:** أي أنها لا تقبل التصرف، فلا يجوز بيعها أو التنازل عنها للغير.
4) لا يسرى عليها التقادم المكسب أو التقادم المسقط.

وعلى الرغم من استقلال غالبية الدول العربية فلا تزال بعض الأقاليم ترزخ تحت الاستعمار الأجنبي ومنها فلسطين التي تعاني من استعمار استطاني بغيض كما لا تزال مدينتي سبته ومليلية في المغرب تحت الاستعمار الاسباني، وهناك العديد من المناطق العربية تخضع للإحتلال من قبل الدول المجاورة للوطن العربي، ولم يتم عرض هذه المناطق على الجامعة العربية.[2]

[1] صلاح الدين حسن السيسي: المرجع السابق، ص 81.
[2] سهيل حسين الفتلاوي: : مبادئ المنضمات الدولية و الاقليمية المرجع السابق ، ص 266، 267.

4. **صيانة إستقلال الدول الأعضاء:** ورد هذا الهدف في ديباجة الميثاق والمادة الثانية منه، والغرض منه تنسيق المواقف السياسية العربية أمام المشكلات الدولية، وتعاونها وتضامنها داخل الجامعة العربية وخارجها حتى يؤدي هذا التضامن إلى دعم استقلالها في مواجهة الأطماع الأجنبية.[1]

وللدولة حرية إقامة العلاقات الدولية مع أية دولة ترى ضرورة ذلك وأن تنظم لأي منظمة دولية، ولها حق الاختصاص على الأفراد والأموال الموجودة على إقليمها، وأن تتبنى النظام الدستوري الذي تراه ملائما لها، واختيار نظام الحكم وتحديد حقوق المواطنين والأجانب المقيمين فيها بمحض إرادتها.[2]

وتحديد النظام الاقتصادي، ويحق للدولة أن تسنخدم مواردها الطبيعية بحرية تامة، وتحديد النظام الاقتصادي. ويحق للدولة أن تستخدم مواردها الطبيعية بحرية تامة، وتحديد الاستثمارات الأجنبية في نطاق ولايتها واتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل تنظيم هذه النشاطات طبقا لقوانينها، ولها حق تأميم الممتلكات الأجنبية أو نزع الملكية على أن تعوض أصحابها بالتعويض المناسب، وعقد المعاهدات الدولية بمحض إرادتها، فلا يجوز لأية دولة أن تفرض معاهدة دولية على دولة أخرى دون رضاها، ولا يجوز استخدام الوسائل القسرية المادية أو المعنوية لإجبار دولة على أن تنفذ التزامات لا ترغب فيها.

5. **تنسيق السياسة الخارجية للدول الأعضاء:** نصت المادة الثانية على أن الغرض من الجامعة هو تنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها، أي التشاور في الموضوعات الدولية المهمة والتنسيق بما يحقق مصالحها السياسية ويحقق التعاون بينها، وهذا يعني أن على الجامعة العربية أن تحقق الوحدة السياسية في العلاقات

[1] رابح غليم: المرجع السابق، ص 132.
[2] . سهيل حسين الفتلاوي: : مبادئ المنضمات الدولية و الاقليمية المرجع السابق ، ص 265.

الدولية، أي أن تكون مواقف الدول العربية في المواقف الدولية موحدة بشكل يحقق الوحدة بينها.

وعلى الر غم من أن الجامعة تعمل بصورة موحدة في المؤتمرات والمنظمات الدولية سواء في الأمم المتحدة أو غيرها، فهي ليست بالقدر الذي عليه الاتحاد الأوروبي والوحدة الافريقية ومجموعة دول شرقي آسيا، ومن الممكن عقد معاهدة دولية بين الدول العربية لتوحيد مواقفها إزاء القضايا الدولية كما هو الحال في المجموعة الأوروبية، إذ يحضر ممثل واحد عن هذه المجموعة يعبر عن الدول الأوروبية جميعها. وفي حالة التصويت فإن هذا الممثل صوته عدد أصوات الدول الأوروبية جميعها.[1]

نصت المادة (3/3) من الميثاق «يدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد نشأ في المستقبل، لكفالة الأمن والسلام، لتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية». وفي هذا الاطار أبرمت الجامعة إتفاقا مع الأمم المتحدة ومع المنظمات المتخصصة التابعة لها.[2]

6. **توفيق التعاون مع الدول العربية غير الأعضاء في الجامعة:** والواقع إن هذا الهدف ينصب بصورة أساسية على تعزيز ورعاية مصالح الدول العربية التي لم تنل إستقلالها حيث العمل بنصوص الميثاق بإعتبار أن ميثاق الجامعة قصر العضوية فيها على الدول العربية المستقلة، وتدقيقا لهذه الغاية أفرد الميثاق ملحقا خاصا بفلسطين، وملحقا خاصا بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة.[3]

[1] . سهيل حسين الفتلاوي: مبادئ المنضمات الدولية و الاقليمية المرجع السابق ، ص 265، 266.
[2] رابح غليم: المرجع السابق، ص 134.
[3] . علي يوسف الشكري: المرجع السابق، ص 181.

المطلب الثالث: العضوية وأجهزة الجامعة.

الفرع الأول: العضوية في الجامعة العربية.

بخصوص نظام العضوية في الجامعة العربية نصت المادة الأولى من ميثاق الجامعة على ما يلي "تتألف الجامعة من الدول العربية المستقلة الموقعة على الميثاق ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنظم إلى الجامعة ، وذلك بتقديم طلب يودع لدى الأمانة العامة ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقده بعد تقديم الطلب"، ويتم صدور قرار إجماعي بالأغلبية من جانب مجلس الجامعة بقبول الدولة عضوا فيها... وهكذا تقتصر العضوية بالجامعة على الدول العربية المستقلة التي وقعت على الميثاق (22دولة) ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى عضوية الجامعة، فالعضوية في الجامعة تنقسم إلى عضوية أصلية والعضوية بالإنضمام[1] وهي التي تثبت للدولة التي لم توقع على الميثاق عند نشوء الجامعة وانضمت إليها بعد قيامها، وهذه الدول لم تكن مستقلة عند إنشاء جامعة الدول العربية، وحصلت على استقلالها بعد ذلك. أما العضوية الأصلية؛ تثبت العضوية الأصلية للدول العربية المستقلة التي وقعت على ميثاق الجامعة عند نشوئها وصادقت عليه وهي كل من العراق، مصر، سورية، لبنان، الأردن، السعودية واليمن وهذه الدول حضرت مؤتمر الاسكندرية عام 1944، ووقعت على بروتوكول الاسكندرية ومؤتمر القاهرة عام 1945 ووقعت على ميثاق جامعة الدول العربية وصادقت عليه وهناك بما يسمى بعضوية المراقب، أجازت المادة الرابعة من

[1] صلاح الدين حسين السيسي: المرجع السابق، ص82.

ميثاق جامعة الدول العربية الأقاليم العربية التي لم تتوافر فيها شروط الانضمام للجامعة أن تشترك في اللجان الاقتصادية والفنية التي تؤلفها الجامعة.[1]

ونستنتج من المادة (1) أن هناك ثلاثة شروط يجب أن تتوفر في الدول المرشحة للعضوية:

1) أن تكون دولة عربية (دون أن يرد في الميثاق أي تحديد أو تعريف للعروبة).
2) أن تكون دولة مستقلة قادرة على تحمل الالتزامات التي ينص عليها الميثاق وتنفيذها.
3) أن تقدم طلبا بالإنضمام إلى الأمانة العامة التي تعرضه على المجلس ولكن المشكلة التي برزت تتمحور حول مدى صلاحية المجلس في قبول طلب الانضمام أو رفضه.

لقد اكتفى بروتوكول الاسكندرية بالنص على أن «تؤلف الجامعة العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الإنضمام إليها...»، وهذا يعني رغبة الدول في الانضمام وأن مجلس الجامعة لم يكن له أي دور في إقرار القبول أو رفضه.

غير أن المادة الأولى كانت حصيلة عملية توفيق بين مشروعين:

المشروع العراقي: الذي طالب بجعل القبول رهن إرادة الدول التي تكتفي بتصريح تودعه الأمانة العامة، يعبّر عن رغبتها في الانضمام.

المشروع اللبناني: الذي طلب بجعل قبول الأعضاء الجدد رهن إرادة المجلس.

وقراءة دقيقة للمادة الأولى تؤكد لنا أن الميثاق جعل الانضمام حق لكل دولة عربية مستقلة، ولكنه أوجب عليها تقديم طلب يعرض على المجلس، دون أن يكون لهذا المجلس حق في الفصل في الطلب لجة القبول أو الرفض.

[1] . سهيل حسين الفتلاوي: : مبادئ المنضمات الدولية و الاقليمية المرجع السابق ، ص 288،289.

هناك عدة قرائن تثبت عدم تمتع المجلس بصلاحيات البتّ النهائي بمسألة القبول؛ فالنص لا يفرض على الدولة الراغبة في الانضمام إلاّ تقديم طلب يعرض على المجلس. والميثاق لا يشير في أي موضوع من أحكامه إلى وجوب إجراء أي تصويت أو اتخاذ أي فرار حول مسألة القبول.

والمادة الأولى كما صيغت و كما يمكن أن تفسر قانونا وفقها، لا تتضمن أي احتمال برفض الطلب؛ فالنص يجعل من القبول عملية شكلية تتم باجتماع المجلس واطلاعه على الطلب لأخذ العلم والترحيب بالعضو الجديد.

وهناك آراء عديدة لبعض المسؤولين في الجامعة تؤيد هذا الاتجاه، منها قول عبد الرحمن عزام (أول أمين عام للجامعة) بأن حق الاشتراك في الجامعة "حق طبيعي تقرر للجميع كما قرّرناه لأنفسنا...والواجب أن يشعر العرب جميعا...بأن لهم حق الانضمام ومن تلقاء أنفسهم...".

وجائت مواقف بعض الدول العربية و تصرفاتها تدعم هذا التيار، ففي لجنة تعديل الميثاق مثلا، طالب العراق بأن يكون قبول الطلب «اوتوماتيكيا»، وبأن تبدأ العضوية من تاريخ تقديم الطلب الى المجلس، بشرط ان تكون الدولة طالبة الانضمام قد حظيت من قبل باعتراف جميع الدول الاعضاء. ولدى بحث طلب الكويت في يوليو 1961، اكد مندوب المملكة المغربية ان حكومته تعتقد ان المادة الاولى من الميثاق «لا تحوج المجلس الى التصويت» واتبع بعض الدول اسلوباً ينمّ عن رغبته في عدم الوقوف (عن طريق التصويت السلبي) في وجه طلب للعضوية لا يقرّه. والاسلوب يتلخص في تغيّب مندوب الدولة المعارضة عن الجلسة التي يتقرّر فيها قبول الطلب.[1]

[1] . محمد المجدوب: المرجع السابق، ص 374و375.

ولما تقدمت الكويت عام 1961 بطلب الانضمام إلى الجامعة عارضه العراق بحجة أن الكويت جزء من العراق، لكن لم تلق معارضة العراق أي مساندة من بقية الدول العربية فالنسحب الوفد العراقي احتجاجا، ولكن تم قبول الكويت استنادا إلى أن العبرة في الاجماع هي لأصوات الدول الحاضرة، ولا عبرة لصوت الغائب.[1]

عوارض العضوية في جامعة الدول العربية: تلحق بعضوية الدول في جامعة الدول العربية العوارض التالية:

1. **الانسحاب من العضوية:**

1) القاعدة العامة (الانسحاب غير الفوري).

قرر الميثاق أن لكل دولة عضو أن تنسحب من الجامعة بشرط أن تبلغ المجلس قبل تنفيذه بسنة ، فالدولة لا تفقد عضويتها في الجامعة لمجرد إبلاغها المجلس بالانسحاب وإنما يترتب ذلك بعد سنة وحكمة ذلك:

- إعطاء الدولة فرصة للتفكير
- عدم حدوث هزة مفاجئة في هيكل الجامعة.

2) الاستثناء (الانسحاب الفوري).

في حالة بتعديل الميثاق و لم تقبل الدولة هذا التعديل إذ في هذه الحالة يجوز للدولة الانسحاب من الجامعة دون انتصار مدة السنة.

وترجع أسباب انسحاب الدولة العضو إلى:

- الانسحاب طبقا للمادة التي تقضي بأنه إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة

[1] رابح غليم: المرجع السابق، ص 140.

- الانسحاب بسبب تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، وهذا ما تنص عليه المادة 19 في نهايتها حيث تقرر أن للدولة التي تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة 18 أي لا يلزم في هذه الحالة على خلاف الحالة السابقة أن تقدم الدولة المنسحبة بإبلاغ عزمها على الانسحاب إلى مجلس جامعة الدول العربية قبل تنفيذه بسنة.[1]

2. الفصل من عضوية الجامعة:

تنص المادة 2/18 على أن تعتبر أية دولة لا تقوم بواجباتها هذا الميثاق منفصلة من الجامعة وذلك بقرار يصدر بإجماع الدول على الدولة المسار إليها، ويبدو من خلال هذه المادة أن هناك أساسين لتطبيق الفصل:

الأول: أن يكون هذا الفصل بسبب الاخلال بالتزامات التي تضمنها الميثاق.

الثاني: أن يصدر قرار الفصل بإجماع الدول الأعضاء في الجامعة وليس فقط الدول الحاضرة في الاجتماع.

ويلاحظ أن مؤتمر وزراء الخارجية والإقتصاد العرب في اجتماعه المنعقد ببغداد من 27 إلى 1979/03/31 قد اتخذ قرارات و توصيات خاصة بمقاطعة مصر سياسيا واقتصاديا بعد إبرامها إتفاقيات "كامب ديفيد" مع اسرائيل في 1979/03/26.

وقد قرر المؤتمر قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر ووقف المعونات الاقتصادية عنها كما اتخذ المؤتمر قرارا يقضي بتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل الجامعة من القاهرة إلى تونس.

[1] . جمال عبد الناصر مانع المرجع السابق، ص 244، 245.

ومما يأخذ على هذا المؤتمر أنه تبني تعليق عضوية مصر في حين أن الميثاق لا يتناول سوى الانسحاب أو الفصل، أما ما يتعلق بنقل المقر إلى تونس فالبرغم من الظروف السياسية، التي سادت في تلك الفترة وهي التي أوجبت إتخاذ هذا القرار إلا أنه من الناحية القانونية فهو مخالف لميثاق الجامعة حسب المادة 10 من الميثاق و التي تجعل من القاهرة كمقر دائم للجامعة.[1]

3. فقد السيادة:

يحصل إما بالانفصال أو الوحدة بين عدد من الدول أو إحتلال أراضي الدولة، أو إنهيار النظام السياسي في الدولة بسبب حدوث حرب أهلية أو تمرد.[2]

مثلا إتحاد مصر و سورية سنة 1958 وكذلك اتحاد اليمن الشمالي والجنوبي في دولة واحدة عام 1990، أما فقدان الدولة لسيادتها بالإكراه لم تؤثر على استمرار عضويتها مثل احتلال العراق للكويت 1990.[3]

الفرع الثاني: أجهزة جامعة الدول العربية.

1. مجلس جامعة الدول العربية: يتكون المجلس من سائر الدول الأعضاء ويكون لكل منها صوت واحد مهما كان عدد ممثليها، وعملا بالأحكام الواردة في الملحق الأول من ميثاق الجامعة العربية يدعو المجلس بصفة استثنائية مندوب فلسطين للإشتراك في أعماله وجرى العمل على أن يقوم المجلس بإخطار مندوب فلسطين الذي من حقه حضور إجتماعات المجلس والاشتراك في مناقشاته دون أن يكون له حق التصويت على القرارات التي يصدرها المجلس.

[1] بن عامر تونسي المرجع السابق، ص210 و 211.
[2] . سهيل حسين الفتلاوي: : مبادئ المنضمات الدولية و الاقليمية المرجع السابق ، ص296
[2] رابح غليم: المرجع السابق ، ص 141.

يعقد المجلس دورتين عاديتين في العام في كل من شهري مارس وسبتمبر وله أن يعقد دورة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة وتعقد هذه الدورات في المقر الدائم لجامعة الدول العربية في القاهرة، ولكن للمجلس أن يجتمع في أي مكان آخر يعينه، وتكون اجتماعات المجلس صحيحة إذا حضرها ثلثي الدول الأعضاء، وتكون رئاسة المجلس في كل دورة بالتناوب بين أعضاء الجامعة طبقا للترتيب الهجائي لأسماء هذه الدول.

وفي كل دورة انعقاد يبدأ المجلس بالموافقة على مشروع جدول أعماله الذي يكون قد أعده الأمين العام للجامعة، ويقوم بعد ذلك بتوزيع الموضوعات التي يحتوي عليها الجدول على اللجان الفرعية الخمس وهي لجنة الشؤون السياسية، لجنة الشؤون الاقتصادية ولجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية ولجنة الشؤون الادارية والمالية ولجنة الشؤون القانونية ويحضر الأمين العام أو من ينيبه جلسات مجلس الجامعة.[1] .

يصدر المجلس قراراته بتوافق الآراء ما أمكن ذلك، ويكون ذلك ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الأساسية، وهذا يعني أن القرار لا يلزم إلا الدول التي وافقت عليه ولا يكون ملزما لجميع أعضاء الجامعة إلا إذا صدر بتوافق الآراء وفي حالة تعذر تحقيق التوافق يتم إتباع الخطوات التالية:

- تأجيل اتخاذ القرار إلى الجلسة اللاحقة.

[1] . جمال عبد الناصر المرجع السابق، ص 250، 251

.

- في حالة الاستعجال، تعقد دورة استثنائية في غضون شهر واحد.
- في حالة عدم التوافق يتم التصويت ويعتبر القرار نافذا بنسبة ثلثي الدول الحاضرة وذلك فيما يخص القرارات الخاصة بمسائل الموضوعية.
- موافقة الأغلبية البسيطة الحاضرة والمشاركة في التصويت إذا لم يتعلق الأمر بالمسائل الموضوعية، وذلك مع مراعاة أحكام المادة 4/05 و المادة 16 من الميثاق.

ولكن إذا كان الاجماع هو القاعدة العامة فإن المادة 16 من الميثاق تنص على الاكتفاء بأغلبية الآراء وتكون القرارات نافذة وذلك في المسائل الآتية: شؤون الموظفين، إقرار ميزانية الجامعة، وضع نظام داخلي لكل من المجلس و اللجان والأمانة العامة، تقرير فض الإجتماع.[1]

يتمتع مجلس الجامعة باختصاص عام في كل ما يتعلق بأغراض الجامعة، وله أن يتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها تدعيم التعاون بين الدول العربية، وبصفة عامة يختص المجلس بما يلي:

1. القيام على تحقيق أغراض الجامعة والاشراف على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الدول الاعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية، والاجتماعية والقانونية وشؤون المواصلات.
2. تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية القائمة، والتي قد تنشأ في المستقبل لكفالة السلم والأمن الدوليين ، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول.
3. فض المنازعات التي قد تنشأ بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة عن طريق الوساطة والتحكيم ويتخذ تدخل الجامعة في النزاع إحدى صورتين، الأولى

[1] . جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق ص 251.

وتسمى التدخل السابق أو الوقائي ويأخد هذا التدخل صورة الوساطة بين الدولالتي يخشى من أن تقع الحرب بينها، أما الصورة الثانية فيطلق عليها التدخل اللاحق، ويلجأ المجلس إلى هذا التدخل عادة عند وقوع خلاف بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة لا يتعلق بإستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها.

4. إتخاد التدابير اللازمة لدفع ما قد يقع على إحدى دول الجامعة من عدوان ويصدر قرار المجلس في هذا الشأن بالاجماع.
5. تعيين الأمين العام للجامعة، ويصدر قرار الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة.
6. وضع النظام الداخلي للأمانة العامة وشؤون الموظفين.
7. الموافقة على ميزانية الجامعة، وتحديد نصيب كل دولة منها.
8. الموافقة على تعيين الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسين في الجامعة.
9. تحديد الحالات التي يجوز فيها إشتراك ممثلو الدول العربية الغير الأعضاء في الجامعة في اللجان التي تشكل طبقا للمادة الرابعة من الميثاق.[1]

2. **اللجان الدائمة:** نصت المادة 4 من الميثاق: « تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة، وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة». وقد تم تشكيل اللجان الدائمة التالية:

- اللجنة السياسية وتتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء.
- لجنة الشؤون الاقتصادية.
- لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية.

[1] . علي يوسف الشكري: المرجع السابق، ص 197، 198.

- لجنة المواصلات.
- اللجنة القانونية. (تختص بدراسة المسائل ذات الصفة القانونية، كتوحيد التشريعات الوطنية في شؤون الجنسية والجوازات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين)
- لجنة الإعلام.
- لجنة خبراء البترول.
- لجنة الأرصاد الجوية.
- اللجنة الصحية.
- لجنة الشؤون المالية والإدارية.
- لجنة حقوق الإنسان.

وتتكون هذه اللجانمن ممثلين عن الدول المشتركة في الجامعة، ويجوز أن يشترك في هذه اللجان ممثلين عن دول عربية أخرى غير الدول الأعضاء بناء على قرار مجلس الجامعة، ولقد قامت هذه اللجان بجهد ملموس في ميادين التعاون بين الدول العربية في الميادين المشار إليها في المادة الثانية والمتعلقة بالنشاط الاقتصادي والمالي والمواصلات والشؤون الثقافية وشؤون الجنسية وجوازات السفر والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين والشؤون الاجتماعية والصحية.[1]

ولقد أعدت هذه اللجان العديد من الاتفاقيات المتعلقة بأوجه النشاطات المذكورة كذلك فإنها قامت بإعداد مشروعات قرارات وتوصيات في هذه المجالات لعرضها على مجلس الجامعة لإقرارها.

وتصدر القرارات من هذه اللجان بأغلبية أصوات الدول الحاضرين ولا يكون اجتماعها صحيحا إلا إذا حضرت أغلبية الأعضاء.

[1] . بن عامر التونسي: المرجع السابق، ص 213 و 214.

3. **الأمانة العامة**: هي الجهاز التنفيذي لمجلس الجامعة العربية، ومؤتمرات القمة العربية، ويرأس الأمانة العامة أمين عام يعينه المجلس الجامعة بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

وتتألف الأمانة العامة من الهيئات الآتية:

1) الادارة العامة: تتولى أعمال السكرتارية والأعمال المالية والادارية
2) الادارة السياسية: تتولى دراسة الموضوعات وتحضير المشاريع والمراسلات السياسية.
3) هيئة الاعلام: وتقوم بأعمال الاعلام.
4) إدارة الشؤون الثقافية: وتتولى الامور الثقافية والتعليمية وتوحيد القوانين في الدول العربية.
5) هيئة الشؤون الاقتصادية: تقوم الموضوعات الاقتصادية وتحضير المشاريع والتقارير الخاصة بها.
6) إدارة الشؤون الاجتماعية والصحية: وتتولى الموضوعات الخاصة بالهجرة والعمل وحماية الطفولة.
7) إدارة الشؤون القانونية: وتقوم بالاعمال القانونية وتقديم التقارير والدراسات.

ويتمتع ممثلو الدول في الجامعة العربية بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية طبقا لاتفاقية الامتيازات والحصانات الدبلوماسية لعام 1953[1] من ميثاق جامعة الدول العربية «يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين ويكون الأمين العام في درجة سفير والأمناء المساعدون في درجة وزراء موظفين».

[1] . سهيل حسين الفتلاوي: مبادئ المنضمات الدولية و الاقليمية المرجع السابق ، ص300، 301.

وكما سبق الذكر أن الأمانة العامة تعتبر هي الجهاز الاداري للجامعة الذي يشرف ويراقب تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الجامعة.

ويقوم الأمين العام بترشيح الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين (مستشارا أو سكرتير أول) ويصدر قرار تعينهم من طرف مجلس الجامعة.

وكذلك يقوم الأمين العام بتعيين الموظفين الغير الرئيسيين (سكرتير ثاني و ثالث، ملحق إلى جانب الكتبة)، والأمين العام بإعتباره أكبر موظف في الجامعة وممثلها، والمتصرف بإسمها لا يمثل الدولة التي ينتمي إليها ولا أية دولة أخرى، ولا يتلقى تعليمات من أية دولة.[1]

[1] رابح غليم: المرجع السابق، ص 148، 149.

لم يعد حق الدولة بشن الحروب مطلقا، فخضعت للقانون في ظل المجتمع الدولي المعاصر، وكان طبيعيا أن يرتبط بهذا المبدأ أشد إرتباط مبدأ وجود فض النزاعات بالوسائل السلمية بعيدا عن القوة والتناهش وإنما تقوم على أساس التراضي والقبول بما يقرره الغير حسما للنزاع بعدما يضع الطرفان تحت بصرهما الغير وتقديره المعطيات الواقعية.والقانونية للنزاع، وهكذا استقرت الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية،مع استمرارالعنف والقوة والعدوان بين الدول من جانب آخر ومع التقدم التكنولوجي المذهل الذي يشهده العالم وزيادة فرص الدمار والنزاعات الدولية والإقليمية المعاصرة بدءا بالتهديدات المتصاعدة بالحروب النووية من جانب القوى العظمى ومرورا بالنزاعات الإقليمية في شكل من أشكال مستترة وسافرة أحيانا أخرى تزداد خطورة أوضاع العلاقات السياسية الدولية التي من المفروض أن تقوم على أساس من السلم والبناء القوي ونبذ الحروب وهو ما يحتم على علماء القانون والعلاقات الدولية المعاصرة من بذل جهودهم في حل هذه المنازعات بالوسائل

السلمية، ووضع الأسس المتحضرة للسلوك الدولي وأخلاقياته والعمل على حماية تلك الأسس لينعم الإنسان بالعالم الذي يحلم به وينشد العيش فيه وهو عالم السلام والطمأنينة .[1]

ويتفق الكثيرون على اعتبار مؤتمرات القمة العربية تجربة موفقة من تجارب العمل العربي المشترك تهدف إلى اتخاذ موقف جماعي لمواجهة مشكلة أو حل خلافي .

وتنبع أهمية اجتماعات القمة ،كظاهرة دولية ووسيلة لتسوية المنازعات سلميا والتصدي للعقبات والأزمات ،على ثلاثة اعتبارات :

الأول هو عدم كفاية أنماط التعامل الديبلوماسي التقليدية لحل الخلافات العربية، وذلك بسبب الطبيعة الشخصية التي تدمغ تلك الخلافات ،والتطورات السريعة التي يشهد بها العالم في شتى الميادين فالمبعوث الديبلوماسي العربي لا يملك صلاحية اتخاذ قرار بشأن قضية مهمة يفاوض من أجلها دون الرجوع إلى السلطة العليا في الدولة (وهي ممثلة في الملوك والرؤساء العرب) .ومقاليد الحكم في

[1] عبد العزيز العشاوي و علي أبوهاني ،فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، الطبعة الأولى دار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر، 1431ه-2010م،ص3

العالم الثالث ،وأحيانا في العالم المتقدم ،تتركز (في غياب المؤسسات القادرة على التأثير في السياسة الخارجية) في أيدي الحكام .

والإعتبار الثاني هو أن إجتماعات القمة توفر فرصة لتلاقي القادة العرب في إطار الجامعة ، فيهيئ ذلك المناخ الملائم لإيجاد حل سلمي للخلاف بوجود جميع الأطراف حول طاولة واحدة.ولن ينسى العرب مؤتمر القمة الذي عقد في الخرطوم،في أعقاب حرب العام 1967،وتمت فيه المصالحة التاريخية بين الأقطاب العرب الكبار،واتخذ فيه موقف موحد من العدو الإسرائيلي الطامع في إجراء مفاوضات مذلة مع العرب،وفرض الصلح عليهم،وانتزاع الإعتراف بشرعية وجوده منهم .[1]

الاعتبار الثالث: هو أن ميثاق الجامعة لم يتضمن قواعد وإجراءات محددة وخاصة بالتسوية السلمية، وهذا ما يجعل من مؤتمرات القمة عاملا يساعد على سد النقص في هذا المجال .

وربما يجب أن نبدأ بسؤال جدير بالمناقشة والبحث التفصيلي وهو ما إذا كان لدينا كعرب تصور أو رؤية بعيدة المدى ومن ثم استراتجية للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي ككل.

إن إستحالة التعايش السلمي بين جماعة قومية عربية تشعر بمسؤولياتها وتدافع عن حقوقها التاريخية و إسرائيل التي تتبنى الأيديولوجية الصهيونية بنفس الطريقة وعبر نفس التقاليد والممارسات التي شهدناها منذ نشأة الدولة.ليست هناك إمكانية للتعايش السلمي على المدى الطويل مع كيان تستغرقه هذه الإيديولوجية ومشبع بتقاليدها،وخاصة كما أسسها بن جوريون و الجناح اليميني من الصهيونية العالمية ،ناهيك عن صهيونية التيار اليميني الذي مثلته منظمة الأرجون وأشخاص مثل جابوتنسكي وماحيم بيجين وتلاميذهما [2].هذا ما سنتطرق إليه من توضيح لجدور الصراع العربي الإسرائيلي و تحليله .

[1] محمد المجذوب ،مرجع سابق، ص 388-389.
[2] محمد السيد سعيد، الصراع العربي الإسرائيلي تسوية دائمة أو مؤقتة ،الكشاف التحليلي لمجلة السياسة الدولية ،العدد 139 لسنة 2000 من شركتين الجمل و أتوك ص 79 و 80.

وبعد ذلك نتطرق إلى موقف الجامعة العربية من بعض الأزمات العربية الراهنة ذلك لأن أفكار الاصلاح في العالم العربي أو الشرق الأوسط التي ذاعت و تكاثرت عقب أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية،مجرد إفتراضات نظرية ينشغل بها المفكرون و الباحثون،و أصبحت –في نهاية 2005 و بداية 2006–واقعا حيا صاخبا،ينغمس فيها الناشطون السياسيون و المواطنون العاديون على إمتداد بلاد عربية عديدة. كما هو الشأن في البلدان التالية : مصر،العراق،سوريا،ليبيا ،فلسطين،السعودية،السودان وبلدان الخليج ..الخ .وفي حين يتمثل هذا الواقع أساسا في عمليات انتخابية متنوعة رئاسية وتشريعية وبلدية ...الخ فإنه يتمثل أيضا في صراعات وتقلصات سياسية

واجتماعية تتداخل مع عمليات عنف وقتل قاسية ومريرة وهي كلها تشير إلى حقيقة واحدة أصبحت واضحة وضوح الشمس، هي أن رياح التغيير قد هبت على العالم العربي –وأنها في الغالب–لن تهدأ إلا مع حدوث تغييرات مهمة وعميقة .[1]

وبالفعل أثارت الاضطرابات السياسية في العالم العربي اهتمام وسائل الإعلام العالمية ووصفت هذه الأحداث بعدة أوصاف :الثورات العربية ،الربيع العربي، الهبات الشعبية ، اليقظة العربية وهذا ما سنتناوله في المبحث الثاني من الفصل الثاني والذي نوضح فيه موقف جامعة الدول العربية من بعض الثورات العربية الراهنة .

[1]أسامة الغزالي حرب، رياح التغيير تهب على العالم العربي ،مجلة السياسة الدولية العدد 163 لسنة 2006.ص06.

المبحث الأول : النزاع العربي الإسرائيلي :

تبث أن العرب سكنوا فلسطين منذ أكثر من خمسة آلاف سنة وأن قبائل الكنعانيين قد وجدت في فلسطين حوالي 3000 ق.م وهي قبائل عربية ومن بطونها اليبوسيون الذين بنوا مدينة القدس

وأطلقوا عليها اسم(أورو-سالم) أي مدينة السلام .وكانت فلسطين بلادا عامرة ذات أهمية تجارية وعسكرية ،و لم تكن خالية من السكان حينما غزاها اليهود في القرن الثاني عشر قبل الميلاد(12ق.م)،بل كانت آهلة بسكانها العرب الشجعان الذين دافعوا عن وطنهم بشجاعة فائقة مما أخر احتلال يبوس(القدس) 140 عاما منذ دخول اليهود إلى فلسطين بقيادة يوشع بن نون سنة 1189 ق.م إلى أن احتلها الملك داوود سنة 1049 ق.م.[1]

-إن أساس الصراع العربي الإسرائيلي هو قضية الشعب الفلسطيني الذي طرد من أرضه من قبل الحركة الصهيونية.فقد جاء في برنامج العمل لهذه الأخيرة في مؤتمر بازل (بال) أن هدف الصهيونية هو" السعي لإقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين و بحماية القانون العام ،و يستعين المؤتمر بالوسائل التالية من أجل تحقيق هذه الغاية.

1-حث الفلاحين والمهندسين والمنتخبين اليهود على استيطان فلسطين بالوسائل الملائمة.

2-تنظيم جميع اليهود وتوحيدهم عبر المؤسسات المحلية والدولية الملائمة على حد سواء،طبقا لقوانين كل بلد.

3-تقوية وتدعيم المشاعر القومية اليهودية والوعي القومي.

4-القيام بخطوات تمهيدية من أجل الحصول على موافقة الحكومات حيث يكون ذلك ضروريا للتوصل إلى غاية اليهود الصهيونية .[2]

[1] عبد الله التل،خطر اليهودية العالمية على الإسلام و المسيحية، الطبعة الثالثة المكتب الإسلامي ،بيروت، لبنان، 1399هـ1979م ص13.

[2] أحمد وافي ،اتفاقيات كامب دافيد في ضوء القانون الدولي و الصراع العربي الإسرائيلي،المؤسسة الجزائرية للطباعة و المؤسسة الوطنية للكتاب،سنة 1990م،ص13.

المطلب الأول: جدور التزاع:

لو أردنا أن نقتفي آثار اليهود وصفاتهم التي ذكرها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم ،لما وجدناها تختلف في شئ عن صفاتهم الحاضرة ،بل سوف نرى أن التطابق بينهما قد وصل إلى ذروته ،حتى أن من يلاحظ أعمالهم على أرض الواقع ثم يعرضها على القرآن ،يشعر "من تمام التطابق" وكأن القرآن قد نزل الآن وليس قبل أربعة عشر قرنا.

فالماسونية،والصهيونية،والشيوعية،من أمضى وأفتك المعاول التي ابتكرها العقل اليهودي ،الذي لم يلبث أن استعان بأيد يهودية وغير يهودية تحمل هذه المبتكرات الخبيثة لتشن بها هجوما صاعقا على الأديان والقيم والأخلاق... بل على الخير بأوسع معانيه ،وها هو العالم يموج في بعضه ،والمعركة مستمرة بين جيوش الباطل وجيش الحق.[1]

الفرع الأول: العدوان اليهودي الأول(الهمجية الأولى)

يبدوا من دراسة القرآن الكريم أن الله سبحانه وتعالى أراد أن يمنح الشعب اليهودي فرصة يتخلص فيها من حكم فرعون مصر وأن يخرج من مصر ليعيش في بلاد أخرى بأمان ووئام مع الشعوب الأخرى،بيد أن طبيعة هذا الشعب وأخلاقه وعاداته المتأصلة في النفوس،أبت إلا أن تضيع الفرصة الثمينة التي أتاحتها له العناية الإلاهية .وبدلا من السعي وراء الإستقرار والعيش بسلام مع غيرهم من خلق الله،جعلوا من خروجهم من مصر وغزوهم أرض فلسطين بداية الهمجية التي سجلها تاريخهم وكتبها علماؤهم وفلاسفتهم ،و لم يسبقهم إلى تسجيل عناصر الوحشية والهمجية أحد في التاريخ الذي وصل إلى الإنسانية مدونا ومكتوبا .

ومنذ اللحظة الأولى التي قادهم فيها موسى عليه السلام للهرب من مصر إلى سيناء ثم فلسطين إعتبروا أن الشعب الآمن الذي يسكن فلسطين عدوا لدودا لهم ،فحملوا له في نفوسهم الحقد

[1] حسن علي مصطفى ،اليهود هم العدو فأحذرهم ، دار الشهاب باتنة للطباعة و النشر –الجزائر-1989م ص17.

و البغض و الكيد و النية الصادقة لإبادته ،كما صورت لهم نفوسهم الشريرة أن أرض كنعان وماحولها من البلاد من الفرات إلى النيل هي هبة لهم من إلاههم حسب وعوده التي قطعها لأجدادهم إبراهيم وإسحاق ويعقوب .

و كثيرا من أمثال هذا الهراء مثبوث في كتاب اليهود "المقدس" أي العهد القديم .من التوراة التي وضعها حاخامات اليهود بعد عشرة قرون من نزول الشريعة على موسى عليه السلام .والتوراة تسجل بصدق،طبيعة الشعب اليهودي وتبرز بوضوح حقيقة الديانة اليهودية ،المبنية على الغدر و الخسة والوحشية والحقد والفساد والتعصب والجشع والغرور والإنحلال .

بهذه الروح الهمجية دخل اليهود أرض فلسطين بقيادة يشوع بعد وفاة نبيهم موسى،واضعين نصب أعينهم إبادة السكان الأصليين بلا شفقة ولا رحمة،دون تمييز بين المحاربين وغير المحاربين من النساء والأطفال والشيوخ،واستبعاد من لم يمت بسيوف اليهود.[1]

الفرع الثاني:العدوان اليهودي الثاني(التخطيط):

و قبل أن أتحدث عن العدوان اليهودي الثاني أرى من المناسب أن نستعرض الأحداث التي مهدت لذلك العدوان،وهي الأحداث التي مرت على العرب و المسلمين بعد أن أخذت شمس الخلافة تغرب رويدا رويدا،وانتهت إلى تدمير الخلافة وتقسيم بلاد المسلمين بين الدول الإستعمارية.

1-سنة 1763 م تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية ،وهي التي أدت فيما بعد لاحتلال مصر قلب العالم الإسلامي لتأسيس طريق الإستعمار إلى الهند .

-1798 غزو نابليون لمصر.

3-1830 تخلي الخلافة عن الجزائر و احتلالها من قبل فرنسا .

4-المؤتمر الصهيوني الأول في بال بقيادة هرتسل.

[1] عبد الله التل ،المرجع نفسه، ص14،15،16.

5-1914 بدء الحرب العالمية الأولى بتخطيط من اليهودية العالمية والماسونية والصهيونية.

6-1916 معاهدة سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا لاقتسام بلاد المسلمين التي كانت تابعة للخلافة .

7-1917 صدر وعد بلفور ليمنح اليهود حق إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين ،قبل أن تطأ أقدام الإنجليز فلسطين .

8-1918 انهزمت تركيا وسقطت الخلافة الإسلامية ،واحتل الإنجليز فلسطين .

هذه هي بعض أهم الأحداث التاريخية التي مهدت إلى اغتصاب فلسطين أو ما أسميته بالعدوان الثاني الذي استمر من سنة 1918م إلى 1948.لقد كان سقوط الخلافة العامل الأول لإنجاح خطط اليهودية العالمية لإغتصاب فلسطين .[1]

ربما كانت الولاية العثمانية على فلسطين موضع نزاع يتعلق بالأطماع أو حتى بالرغبة في الاستقلال في أية فترة قبل الحرب العالمية الأولى ،ولكن تلك الولاية السياسية لم تكن موضع نزاع قانوني ، بل كان معترفا بها من قبل دول العالم ، بشكل قانوني ،وليس من باب الأمر الواقع وحده.

و في ضوء ذلك :فإن التغييرات والتعديلات التي طرأت على بعض القوانين العثمانية سواء فيما يتعلق بالدستور أو قانون التبعة العثماني 1869م،أو التعديلات على قوانين الحصانة و الإستملاك يمكن اعتبارها بصرف النظر عن الموقف السياسي منها-ممارسة طبيعية للسيادة على حدود

الإقليم ، الأمر المعترف به والمستقر كأحد مبادئ القانون الدولي حتى الآن.وقد واجهت هذه الولاية العثمانية تحديات كثيرة بعضها وربما كان أخطرها وأكثرها تأثيرا كان داخليا مثل الصراع بين السلطان عبد الحميد الثاني وجمعية الإتحاد والترقي ،وعلى حين أن هذا الصراع كان داخليا في ظاهره،إلا أن فلسطين كانت أحد مظاهره التي تفاقمت فيها عوامل الصراع و الضغط الداخلي و الخارجي على الولاية العثمانية .

[1] عبد الله التل،المرجع السابق،ص229و230.

وكان السلطان عبد الحميد الثاني قد تمسك في مواجهة العروض و الضغوط بشأن فلسطين بموقف ينسجم مع مبادئ القانون الدولي.

وما ورد في مذكرة عبد الحميد الثاني"...وقد حمدت المولى و أحمده أنني لم أقبل أن ألطخ الدولة العثمانية و العالم الإسلامي بهذا العار الناشئ على تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأرض المقدسة فلسطين"وقعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914 م وظهر تصريح بلفور.[1]

صحيح أن وعد بلفور قد صدر في 2 نوفمبر 1917 قبل احتلال فلسطين وانهيار

الخلافة ،إلا أن ذلك الوعد كان نظريا و لم يترجم إلى حقيقة وعمل إلا بعد أن اقتحم الجنرال اللنبي مدينة القدس من باب الخليل وقال عبارته المشهورة :"الآن انتهت الحروب الصليبية..."

وقد أقرت بعد ذلك عصبة الأمم المشروع اليهودي للإنتداب البريطاني على فلسطين في شهر يوليو سنة 1922 م مع أن الإنجليز قد باشروا تطبيقه منذ الإحتلال .

و شمرت الحكومة البريطانية عن ساعد الجد وشرعت تسخر قواها وسياستها ودهاءها ومكرها لتحقيق وعد بلفور.وان أول عمل إجرامي أقدمت عليه هو إيفادها الصهيوني الخطير هربرت صموئيل مندوبا ساميا على فلسطين في يوليو 1920م فتسلم الإدارة من الحكم العسكري وشرع ينفذ المخطط الصهيوني المجرم لإغتصاب فلسطين تسنده الحراب البريطانية وأموال يهود العالم وخاصة يهود الولايات المتحدة الأمريكية .[2]

الفرع الثالث: العدوان اليهودي الثالث (التقسيم و قيام الدولة المجرمة):

في سنوات الحرب الكونية الثانية 1939-1945م نجحت اليهودية العالمية وحكومتها المستورة في توجيه سياسة الحكومات الغربية و أحزاب الغرب كافة إلى تأييد قيام دولة يهودية في فلسطين

و نجح الإرهاب اليهودي في فلسطين ونشر ظله في كل مكان من أوربا وأمريكا.

[1] بشير شريف يوسف ،فلسطين بين القانون الدولي و الإتفاقيات الدولية، الطبعة الأولى دار البداية ناشرون و موزعون،عمان،الأردن، 2011م-1432هـ،ص15،16،17و18.
[2] عبد الله التل،المرجع السابق،ص 230،213،240،و241.

وفي سنوات الحرب حصل اليهود في فلسطين على السلاح ،تسلموه من الإنجليز بواسطة الرشوة والسرقة وبواسطة إستيراده من الخارج بموافقة السلطات البريطانية الحاكمة ،وزاد الطين بلة بتشكيل فيلق يهودي يخدم مع قوات الحلفاء تحت إشراف القيادة البريطانية .وعندما انتهت الحرب سرح الفيلق واحتفظ كل فرد من أفراده بسلاحه هدية من الجيش البريطاني الصديق رفيق السلاح .

في سنة 1946وصلت لجنة التحقيق الانجلوأمريكية إلى القدس في 6مارس، ومن هناك انتشر الأعضاء في البلاد العربية المجاورة لدراسة المشكلة ،وعادوا إلى لزمان في سويسرا في 28 مارس حيث وضعوا تقرير اللجنة الذي جاء محققا رغبات اليهود في إدخال مئة ألف يهودي إلى فلسطين فورا

و استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين كما أوصت اللجنة باستمرار الإنتداب ،وهدفها من وراء ذلك أن يظل الإنجليز حماة لليهود إلى أن يصبحوا أكثر جاهزية في البلاد لكي يؤسسون الدولة اليهودية .وأوصت كذلك برفع الحظر على بيع الأرض لليهود ليتسنى لهم إمتلاك الأرض في أية جهة من فلسطين وقد ظهر فيما بعد أن هذه اللجنة كانت صهيونية أكثر من اليهود.

في سنة 1946 ، مجلس الجامعة العربية ينعقد في بلودان "يونيو 1946" ويصدر ردا على توصيات لجنة التحقيق المشتركة ،ويرفع مذكرة إلى الحكومة البريطانية و أخرى إلى الحكومة الإمريكية مبينا أوجه الإعتراض على توصيات لجنة التحقيق .[1]

وفي فبراير 1947 م تظاهرت الحكومة البريطانية بالعجز التام عن إيجاد حل لمشكلة فلسطين و قررت إحالة القضية للأمم المتحدة،بعد أن جاءوا بمشروع التقسيم.

وقد وافقت الأمم المتحدة على مشروع التقسيم في 29 نوفمبر 1947،وعارضت الحكومات العربية لأنه يقيم دولة يهودية في قلب الوطن العربي الأمر الذي يهدد الأمة العربية كلها بدمار محقق.[2]

ويمكن إجمال عمليات الإحتلال والطرد التي قام بها الصهاينة قبل دخول الجيوش العربية لفلسطين وقبل رفع حالة الانتداب البريطاني بتاريخ 1948/05/14 في اللآتي:

[1] عبد الله التل،المرجع السابق،ص283،288و289.
[2] عبد الله التل،المرجع نفسه،ص 289،290،291و299.

أ-في الأراضي المخصصة للدولة العربية: القرى العربية: قزاز،سلمه،سريس،القسطل،بيارعدس،ومدينتا يافا وعكا ،هوجمت واحتلت خلال الفترة الواقعة بين ديسمنبر 1947 و منتصف ماي 1948.

ب-في الأراضي المخصصة للدولة اليهودية: طرد السكان العرب من مدن طبرية،وحيفا ،وصفد وبيسان ومئات من القرى العربية هوجمت وأجبر سكانها على الفرار و الطرد قبل 15 ماي 1948.

جـــ-ضمن المنطقة المخصصة "لقطاع القدس الدولي" وقعت مذبحة دير ياسين وهوجم حي القطمون العربي واحتل في أفريل 1948 م وخلال فترة الأشهر الستة أي قبل 15 ماي 1948 ثم طرد حوالي 400 ألف مواطن فلسطيني من ديارهم وأصبحوا لاجئين .[1]

وبعد أن نفذ الإنجليز سياسة الترجيح لكفة العصابات اليهودية بتسليمهم المدن العربية الكبرى،غيرت حكومة الولايات المتحدة موقفها وعادت تؤيد قيام الدولة المجرمة ،وحين أهلت الدقائق الأولى بعد منتصف ليلة 15 ماي 1948 كان العميل اليهودي ترومان يبرق إلى الدكتور وايزمان مهنئا ومعترفا بالدولة اليهودية التي سموها "اسرائيل".

بعد أن كثرت جرائم الانجليز واليهود ضد عرب فلسطين أو بعد أن أصبح واضحا أن عصابات اليهود لا تفرق بين المحاربين وغير المحاربين ،ولا تتقيد بأي شرف أو قانون حرب ،قررت الجامعة العربية أن تدخل الجيوش العربية فلسطين لإنقاد الشعب العربي من همجية اليهود.

دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين في 15 ماي 1948 وانتهت في أول يوم من الهدنة الأولى 11 يونيو 1948 وفيها كانت الكفة العربية هي الراجحة .

وقد تمت في شهر مارس 1949 تسليم الجنرال جلوب لليهود الجزء الجنوبي من النقب ،وقد منيت الدول العربية بخسارة الحرب لعدة عوامل من بينها عدم توحيد القيادة بصورة حقيقية ووقوع عدد من الحكومات تحت سيطرت الإنجليز إلى غير ذلك من العوامل ...[2]

[1] أحمد وافي،المرجع السابق،ص276،277.
[2] عبد الله التل،المرجع السابق،ص302،303،304و305

الفرع الرابع:العدوان الاسرائيلي بعد قيام دولة إسرائيل:

اندلع صراع مسلح في عام 1956م، عندما بدأت إسرائيل في 29 أكتوبر عمليات عسكرية ضد مصر، انضمت إليها في ما بعد فرنسا والمملكة المتحدة .وكانت مصر قد قامت ،في جو مشحون بالتوتر السياسي،بتأميم قناة السويس من ذلك العام وانتهت الأزمة بوقف اطلاق النار الذي دعت إليه الجمعية العامة .

البند الأول: حرب 1967:

وقد سحبت قوة الطوارئ في شهر ماي 1967 بناء على طلب من مصر،التي أخبرت الأمين العام بأنها لم تعد تقبل بمرابطة القوة في الأراضي المصرية و في غزة،و بدأت الأعمال العدائية في 5 حزيران /يونيه 1967 بين اسرائيل ومصر والأردن وسوريا ،وبحلول الوقت الذي قبلت فيه الأطراف وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن كانت إسرائيل قد احتلت سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وجزءا من مرتفعات الجولان السورية .

اتخذ مجلس الأمن القرار 237(1967م) الذي دعا فيه إسرائيل إلى ضمان سلامة ورفاه وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية،واتخذ مجلس الأمن بالإجماع بعد مفاوضات كثيرة في 22 نوفمبر 1967 القرار 242 الذي يرسي المبادئ لتسوية سلمية في الشرق الأوسط.

1-إنسحاب إسرائيل و قواتها من الأراضي التي احتلتها في التراع الأخير .

2-إنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب،و احترام سيادة كل دولة في المنطقة و يدعو كذلك إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللجئين وقبلت مصر والأردن بقرار 242 لكن إسرائيل قبلت بالقرار لكن مسألة الإنسحاب واللاجئين لا يمكن حلها إلا بالمفاوضات المباشرة مع الدول العربية .[1]

[1] بشير شريف يوسف،المرجع السابق،ص101و102.

وإبرام معاهدة سلام شاملة.و رفضت سوريا الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن،مؤكدة أن هذا القرار جعل مسألة المركزية و هي الإنسحاب خاضعة لتنازلات تفرض على الدول العربية،و انتقدت منظمة التحرير الفلسطينية بشدة القرار الذي قالت أنه يختزل قضية فلسطين إلى مشكلة اللاجئين.

البند الثاني: حرب 1973:

في شهر أكتوبر 1973،اندلعت الحرب مرة أخرى بين مصر وإسرائيل في منطقة قناة السويس وسيناء،وبين إسرائيل والجمهورية العربية السورية في مرتفعات الجولان، وفيما بلغ القتال مرحلة بالغة الخطورة .

طلب الإتحاد السفياتي والولايات المتحدة ، مشتركين ، عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن ،وفي 22 أكتوبر اتخذ مجلس الأمن القرار 338 (1973)الذي أعاد تأكيد مبادئ القرار 242 ودعا إلى مفاوضات تهدف إلى إحلال "سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط" .وثم تأكيد الدعوة إلى وقف إطلاق النار،فيما بعد بالقرار 339(1973م) المؤرخ في 23 أكتوبر ،وطلب من الأمين العام أن يوفد فورا مراقبين من الأمم المتحدة .

غير أنه نظرا لاستمرار القتال في المنطقة،وجه الرئيس المصري الراحل أنور السادات نداءا مباشرا إلى الإتحاد السفياتي والولايات المتحدة ناشدهما فيه التدخل بقوات لتنفيذ وقف إطلاق النار.

وبينما وافق الإتحاد السفياتي على الطلب رفضته الولايات المتحدة الأمريكية وبناء على طلب مصر انعقد مجلس الأمن في 24 أكتوبر حيث تم الإتفاق على قرار يدعو إلى إنشاء قوة جديدة لحفظ السلام،و في 1974 وقعت سوريا وإسرائيل على اتفاق فض الإشتباك بين القوات .وأدى هذا لإنشاء قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان .[1]

[1] بشير شريف يوسف،المرجع السابق، ص103،104و105

الفرع الخامس: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:

كانت إسرائيل تجعل في مقدمة أهدافها في سلسلة عملياتها العسكرية ضد قطاع غزة للقضاء على حركة المقاومة الإسلامية وتدمير قواعد إطلاق الصواريخ على إسرائيل.وأعلنت حكومة "إيهود أولمرت" التي أطلقت عملية الرصاص المصبوب ضد قطاع غزة في نهاية عام 2008م "أن العملية لن تتوقف حتى تحقق إنهاء الصواريخ من غزة على إسرائيل" ورغم أن تلك العملية التي استمرت 22 يوما كاملا من 27 ديسمبر 2008م إلى غاية جانفي 2009م واستخدمت فيها إسرائيل كل ترسانتها الحربية الفتاكة من سلاح الجو والبر والبحر،وحصدت أرواح أكثر من 1500 شهيد منهم 412 طفلا و111 إمرأة ، إضافة إلى آلاف الجرحى إلا أنها باءت بالفشل والإنكسار والعار،و لم تكتف المقاومة الفلسطينية بعدم رفع الراية البيضاء والاستسلام لشروط المعتدي الإسرائيلي.ولكنها حققت نصرا سياسيا ومعنويا وشعبيا ودخل صمود غزة في سجل البطولة والشرف ورفع شأن المقاومة فلسطينيا وعربيا وإسلاميا وانهارت حكومة أولمرت وشريكته تسيبي ليفني،وغرق المجرم إيهود أولمرت في مستنقع الفضيحة والإدانات القضائية.

و كذلك لم ينجح المجرم الصهيوني بنيامين نتانياهو في تحقيق أهداف عملية "عامود السحاب" التي شنها ضد قطاع غزة و استمرت من 14 نوفمبر إلى 21 نوفمبر 2012م وكان هدفها المعلن هو" تدمير قواعد إطلاق الصواريخ والقضاء على البنية العسكرية لحركة حملس" وسرعان ما تبدد "عامود السحاب" الصهيوني تحت ضربات حجارة السجيل التي أطلقتها حركة المقاومة الإسلامية حماس و حلفائها مجاهدي فصائل المقاومة الفلسطينية .[1]

ولعبت مصر تحت قيادة أول رئيس منتخب بحرية وشفافية وديموقراطية في تاريخ مصر دورا مشرفا في مساندة المقاومة الفلسطينية سياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا وإقتصاديا بفتح معبر رفح وإيصال المساعدات المادية وتسهيل دخول الوفود السياسية المتضامنة مع المقاومة وخصوصا زيارة رئيس الوزراء المصري هشام قنديل ووزير الخارجية التونسي من حركة النهضة الإسلامية رفيق عبد

[1] عبد الحميد عبدوس، و مازالت غزة رمزا للصمود و العزة، الجريدة الأسبوعية الجزائرية البصائر،الجزئر،الإثنين 23-29 رمضان 1435هـ/21-27 جويلية 2014 العدد 714،ص3.

السلام،و قد أعادت تلك الزيارة الرمزية و الشجاعة تحت موجات القصف الهمجي الاسرائيلي لكل رمز الحياة في غزة الأمل في عودة الروح على شعار التضامن القومي والإخاء العربي،وخرجت المقاومة الفلسطينية مرة أخرى رغم فداحة التضحيات مكللة بمجد الصمود وشرف المقاومة التي لا تنكسر ولا تتنازل عن كرامة شعبها و مصداقية مبادئها .

أما اليوم وفي ظل تمدد موجة الثورة المضادة وازدياد حجم الوهن العربي والتشردم

الإسلامي،فإن المجرم بنيامين نتنياهو هو الذي سعى إلى تحقيق ما عجز عن تحقيقه في سنة 2012م.[1]

اندلع العدوان الإسرائيلي مساء الإثنين 7 يوليو 2014 م بعد ساعات فقط من مغادرة وزير الاستخبارات المصرية ، محمد التهامي تل أبيب،ولا تبدو مصر متحمسة حاليا للتوسط لوقف إطلاق النار،لأنها تشارك إسرائيل أهدافها في تدفيع قطاع غزة ثمنا باهضا.ولأنها تعرف أنه سيكون لحماس مطالب تتعلق بتعامل مصر معها أيضا.و لذلك توجه طلبات التهدئة من الولايات المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة إلى حماس عبر قطر".

وإذا قلنا أن مصر تشارك في الحرب ضد غزة فإن بعض أنظمة الخليج تقف هي الأخرى داعمة لهذه الحرب أي حرب 7 يوليو 2014 على قطاع غزة[2]، لأنها تخدم توجهاتها السياسية القاضية بمحاربة ما يسمى بالإرهاب الديني طبعا جماعة الإخوان المسلمين في مقدم هذه الجماعات الإرهابية التي تحاربها هذه الأنظمة الاستبدادية العميلة،و حماس التي تقود المقاومة في غزة تنتمي إلى هذه الحركة الإصلاحية الكبيرة.لذا اختارت هذه الأنظمة أن تكون في صف العدو الصهيوني.ضد إخوانهم من أبناء فلسطين،لكن بسالة المقاومة الفلسطينية رغم كثافة القصف والعدوان السافر أجبرت هذا الكيان على المراجعة،ودفعت بالدول الداعمة له إلى البحث عن صيغة لإنهاء هذا العدوان،بعد أن انهالت صواريخ المقاومة على عمق مدن إسرائيل ،تل أبيب و القدس و حيفا و كريات ملاقي

[1] عبد الحميد عبدوس،المرجع السابق، ص3.
[2] عبد القادر قلاتي،غزة تعيد تشكيل وعينا بالقضية المركزية للامة،الجريدة الأسبوعية البصائر،الجزائر،الإثنين 16-22 رمضان 1435هـ/14-20جويلية 2014م،العدد 713،ص3.

وعسقلان وبئر السبع،وغيرها بشكل أصاب إسرائيل بالصدمة وشل الحركة في مطاراتها لأول مرة منذ حرب أكتوبر 1973كما عطلت المدارس وكافة المصالح ولجأ معظم الإسرائيليين للملاجئ .[1]

وقتل اكثر من 2100 فلسطيني وجرح 11 ألف وهجر نحو 400 ألف مواطن من بيوتهم،هي معطيات تؤكد أن حرب 2014 تختلف كليا عن حربي 2009-2008 و 2012م.فالمقاومة هذه المرة أعدت العدة كاملة للحرب،و حينما كانت حماس تمنع مختلف الفصائل الصغيرة من إطلاق صواريخها على الكيان الصهيوني تحت وطأة الإنفعال أو الشوق إلى الجهاد وغيرها من المسميات و تتهم حماسا بـــ"التقاعس"و"الجبن" في وقت كانت فيه الاغتيالات الصهيونية للمقاومين تتواصل دون هوادة.كانت تفعل ذلك عن دراية تامة بما تفعل.

وبالرغم من ذلك استطاعت المقاومة أن تقتل عشرات اليهود وتجرح 1621 آخر حسب جريدة" يديعوت أحرنوت" وربما كان عدد القتلى بالمئات لكن الحكومة الصهيونية خشيت الفضيحة وتدمير معنويات شعبها .[2]

المطلب الثاني: تحليل النزاع:

ويبدوا جليا من التوراة أن اليهود قد اعتبروا دينهم خاصا بهم،كما احتكروا الإله و أسموه تارة إله إسرائيل وتارة أخرى إله الجنود ولا ذكر لرب العالمين في كتب اليهود و ديانتهم.ولقد كيفوا توراتهم لتطابق طباعهم السيئة وأخلاقهم الذميمة فحشروا في كتابهم "المقدس" أسس الرذيلة والإنحلال لخلقي للإنسانية كافة،وأباحوا النهب والسلب والسرقة والكذب والغش والفجور ونسبوا لأنبيائهم ارتكاب المعاصي والرذائل،وأوجدوا الغاية تبرر الوسيلة وذلك بأن فرطوا بأعراضهم للغير في سبيل تأمين حياتهم .[3]

[1] عبد القادر قلاتي،المرجع السابق،ص3.
[2] حسين لقرع،انتصار يفتح الآفاق لمعركة التحرير،جريدة البصائر الأسبوعية،الجزائر،الإثنين 06-12 ذو القعدة 1435هـ/01-07سبتمبر 2014 العدد 719 ص3.
[3] عبد الله التل،المرجع السابق،ص18.

ولما كانت اسرائيل جزيرة في محيط من الأعداء من جانبها هي على الأقل سعت وتسعى لتعويض النقص والتفاوت بينها وبين أعدائها المحيطين للتعويض عن كل ذلك بالتفوق النوعي،والإستغلال الأقصى للطاقات وللمقدرات المتاحة لها،وزيادة الفعالية الفردية الإجتماعية،وأيضا عن طريق شن حرب نفسية علينا،من شأن هذه الحرب لتوفير الظروف المواتية من شأنها أن تزيد الفارق النوعي بيننا و بينهم،عن طريق توهين عزيمة الإنسان العربي ،وتمييع مقومات وجوده العقدي والفكري والنفسي،وشل ارادته القتالية، وتيئيسه من جدوى القتال مع اليهود، وجعل المناخ في المنطقة مهيأ لاستقبال رياح التغيير اليهودية وكأنها القدر الذي لا يرد، والنازلة التي لا تدفع،كل ذلك من أجل إخفاء حقيقتهم ومهما حاولوا إخفاء باعث العدوان الحقيقي بيننا وبينهم،واجتهدوا في الإخفاء ومهما موهوا،وبالغوا في التمويه،فإن فلتان الألسنة منبئة عما تخفي القلوب والصدور .

لم تكن الصهيونية هي الحركة الأولى أو الوحيدة في التاريخ اليهودي الطويل،فالحركات اليهودية قديمة جدا،وكثيرة منها حركات ظاهرة،وأكثرها حركات سرية،وقد يكون السبب الكامن وراء سريتها يتمثل في خبث مبادئها وعداوة أهدافها للأوساط التي تتواجد فيها،وعلى كل حال لم تكن الحركات اليهودية السابقة على الصهيونية حركات ذات مفعول كبير،فهي لم تحقق الهدف أو الأهداف التي قامت من أجلها ومن هذه الحركات :

1-حركة المكابيين : وهي ثورة قام بها اليهود ،تهدف إلى العودة بشكل منظم إلى أرض صهيون.

2-حركة باركوخيا: 117-138 حركة اليهودية كانت تهدف إلى تجميع اليهود من أرض الشتات في فلسطين ،وإلى بناء الهيكل من جديد .

3-حركة موزس الكريتي: وهي محاولة لتشكيل حركة تجمع يهود العالم لتقودهم للعودة إلى فلسطين ، لكنها كانت فاشلة ،وانتهت في مهدها الأول .[1]

[1] أحمد نوفل،الحرب النفسية بيننا و بين العدو الإسرائيلي ،الكتاب الثالث دار الشهاب للطباعة و النشر-باتنة-الجزائر،1988،ص11.

4-حركة دافيد روبين : 1501-1532 كانت أهدافها صورة عن أهداف الحركات السابقة،لكنها فشلت،و لم تلقى اهتماما من اليهود .

5-حركة منشة بن اسرائيل :1602-1657كانت تهدف إلى الحصول على بريطانيا كوطن قومي لليهود لكنها فشلت كغيرها.

6-حركة سيبتاي ليفي:1626-1676 وهذه الأخرى لم تكن ذات اهمية إذ أنها لم تحقق ما كانت تصبو إليه من تجميع اليهود،وإعادة بناء الهيكل ...وهذه الحركات كانت ظاهرة ومعروفة،وقد يكون ظهورها من الأسباب التي عجلت بنهايتها،وهذا شئ طبيعي جدا،لأن مجاهرتها بأهدافها،ومناهجها ،فرض عليها التنازل عن كثير من المعتقدات اليهودية التي كانت ستثير ثائرة الشعوب الأخرى في حالة الإبقاء عليها ضمن معتقداتها وتعاليمها .

وهذا التنازل حتى وإن كان بسيطا –كان وراء فشل الكثير من هذه الحركات،لعدم إقتناع اليهود بها،و لعدم رضاهم عنها لما قدمته من تنازلات مست بعقائدهم،وهذا الفشل الذي منيت به الحركات الصهيونية السابقة.أوشك أن يلف الصهيونية،ويحكم عليها بما كان قد حكم به على أخواتها السابقات لولا أن تداركتها رحمة وسائل الإعلام،وأسعفتها الظروف التي كانت سائدة بين عامة اليهود أنذاك.

والصهيونية،فكرة وهدف،كانت قد سبقت "ثيودر هرتزل" بسنوات عديدة فقد كانت هناك نداءات يهودية عام 1789 تطالب بدولة يتجمع فيها يهود العالم.

قد لا تصل المسألة إلى القول بأن الصراع حول الوجود لا الحدود،لأن هذه الصيغة مضطربة من الناحية الفلسفية،فالوجود العربي سوف يستمر حتى لو فرضت الصهيونية نفسها بالقوة،و قد استمر الوجود العربي بالرغم من كوارث أحدثت فيه زلازل حقيقية مثل خسارة الأندلس بنهاية القرن الخامس عشر الميلادي ومع ذلك فلا بد من الإعتراف بأنه لا توجد مصالحة ممكنة أو تسوية مقبولة [1]

[1] حسن علي مصطفى ،المرجع السابق،ص157و158.

بين الصهيونية بتقاليدها التاريخية الرئيسية وبين جماعة قومية عربية تتعامل مع ذاتها ومع حقوقها التاريخية بمسؤولية وشجاعة.

غير أن من الممكن إحداث مصالحة تاريخية بين هذه الجماعة القومية العربية والكيان المادي للمجتمع اليهودي في فلسطين،والأمر المميز هنا أنه من الممكن تصور إستمرار هذا المجتمع،أو الكيان بدون أيديولوجية صهيونية .[1]

1-الفرع الأول:المرتكزات الدعائية الصهيونية قبل إنشاء اسرائيل :

إستندت الدعاية الصهيونية قبل إنشاء كيانها في فلسطين إلى عدة مقولات أو مرتكزات جعلتها محور العملية الدعائية ،منها :

1-مقولة" الحق التاريخي أو أرض الميعاد" : تتضمن هذه المقولة إدعاء الصهاينة بأن لهم حقا في فلسطين،وأن حقهم قديم و إلاهي.و لقد استنبطوا هذا الإدعاء من الكتاب المقدس بطريقة خاصة بهم وقامت الدعاية الصهيونية بترسيخ موضوع الحق التاريخي في فلسطين بواسطة مقولة" أرض الميعاد" ومفادها أن الرب يهود قد وعد شعبه المختار بأرض فلسطين،فمن يستطيع إذن أن يخالف هذه الارادة الإلهية ؟

وبنت الصهيونية على مقولة أرض الميعاد مقولة أخرى هي "حق العودة" حيث صورت للرأي العام العالمي،خصوصا الرأي العام المسيحي المتدين، أن اليهود طردوا من فلسطين على يد الرومان وأن لهم الحق في العودة إليها .

أما العرب أو الفلسطنيون سكان البلاد الأصليون،فقد اعتبرتهم الدعاية الصهيونية غزاة جاءوا إلى البلاد من الخارج،و انهم دخلاء عليها،أو أنهم عرب رحل،أو بدو مثل بدو الصحراء في بئر السبع،الذين زعمت الدعاية الصهيونية أنهم يرتحلون في الصحراء شرقا وغربا ولا جذور لهم فيها.

[1] محمد السيد سعيد،الصراع العربي الإسرائيلي تسوية دائمة أم مؤقتة،مجلة السياسة الدولية من شركتين الجمل و أرتوك ،يناير 2000،العدد 139،ص69

فقبيل الحرب العالمية الأولى كان تعداد السكان في فلسطين 850 ألف نسمة 9/8 من العرب

2-مقولة "العداء للسامية".

3-مقولة"الجنس اليهودي المتميز".

4-مقولة الأمة اليهودية ينطلق الصهاينة من وحدة الدين والقومية،بمعنى أن اليهود في مختلف أنحاء العالم يشكلون قومية وأمة يهودية .

الفرع الثاني :المرتكزات الدعائية بعد قيام الدولة الصهيونية:

1-مقولة الأرض الخالية من السكان والصحراء القاحلة.

2-مقولة الجيل الجديد "السابرا" مفادها أن هناك جيلا جديدا قد تشكل في اسرائيل،وهذا الجيل ولد ونشأ في فلسطين ومن حقه العيش والاستيطان فيها .

3-مقولة إسرائيل الصغيرة،وتعتبر هذه المقولة من أكثر المقولات إستغلالا بعد تأسيس دولة إسرائيل،إذ يقوم الاعلام الإسرائيلي والصهيوني بعقد مقارنة بين المساحات الكبيرة التي يسكنها العرب.

4-مقولة إسرائيل المكافحة من أجل العيش والبقاء :يحاول فيها وضع إسرائيل في صورة الدولة المهددة باستمرار،ويصور وجودها في خطر دائم من قبل العرب عامة والفلسطينيين الإرهابيين خاصة بحسب تسميتها لهم.

ومن خلال هذه الإدعاءات تبرر إسرائيل اعتداءاتها المتكررة على العرب فعدوان حزيران،وضرب المفاعل النووي العراقي،واحتلال لبنان،تقع كلها ضمن ما يسمى بالحروب والأعمال الوقائية وهو دفاع مشروع من وجهة نظرهم.[1]

[1] أحمد نوفل،المرجع السابق،ص127.128.129،131.

من أجل البقاء تبرز نظرية الأمن الإسرائيلي فتقوم بمصادرة الأراضي العربية والاستلاء عليها،وتقوم بطرد السكان العرب،وتضم الجولان والضفة لذلك يترك الإسرائيلي في حالة تأهب،وتهيؤ دائمين لدرء الخطر الخارجي.

من خلال هذه المرتكزات والمقولات جميعا،يتبين لنا جوهر الدعاية الصهيونيةوهو جوهر عنصري فاشي،يعتمد على الكذب والتضليل،وخداع الرأي العام اليهودي ،والرأي العام العالمي على السواء.

ومنذ حوالي قرن من الزمان والفلسطينيون في حالة ذهول يتساءلون "عم يتنازلون؟" وعند نقاط انعطاف كثيرة في مراحل الصراع المرير بدا الفلسطينيون وكأنهم يحاولون الدفاع عن حقهم في الموت بعد أن فقدوا الحق في الحياة وفي خضم دوامات التدمير والتهجير،انبثق الأمل بالتحرير،ذلك الأمل الذي كان يتعاظم حينا حتى يظن أنه واقع غدا و يتلاشى أحيانا حتى يبدوا أنه لن يتحقق أبدا.وحاول الفلسطينيون مراكمة إنتصارات صغيرة عسكرية أو سياسية على أمل أن هذه التراكمات قد تحدث الفارق النوعي في مرحلة ما،ولكن كل إنجاز صغير كان يعقبه فشل مرير كبير.[1] حتى جاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

ما كان بنو إسرائيل "شعب الله" المختار يحسبون حسابهم.فظنوا أن عدوانهم لعبة وجولة،وأن النصر لهم،لأنهم أصحاب عدة و عتاد،وجيش جرار لا يغلب،فكيف بفئة قليلة من المجاهدين ترجى لها الغلبة و هي محاصرة لا عتاد لها ولا عدة،ولا مال لها ولا تقنية ،إنما جولة تدمر كل شئ ،وعاقبتها الاستسلام والهزيمة المؤكدة.

فوجدوا،وأنصارهم من المجتمع الدولي الذي حسبوا ما حسب بنو إسرائيل وظنوا ظن بنو إسرائيل،كما فوجئ من يتمنى القضاء على المقاومة من بعض قادة العرب،وغلبة هؤلاء من أحبابهم اليهود،بل فوجئ بعض الفلسطينيين أنفسهم،إنها نخوة المقاومة و عزتها،وشرفها،وحبها للشهادة و شغفها بتحرير وطنها .[2]

[1] بشير شريف يوسف،المرجع السابق،ص5.
[2] عمار طالبي،إنها لمفاجأة ما كانت تتوقع،جريدة البصائر الأسبوعية الجزائرية الإثنين08-14 شوال 1435هـ/04-10 أوت 2014م العدد 715 ص02.

لقد أدرك الفلسطينيون اليوم قوة المقاومة .وأنها السبيل إلى تحقيق الحرية وأن التلاعب في المفاوضات فات زمانه.و لم يعد يجدي نفعا،إلا ربح الوقت والمضي قدما في الاستيطان،ونهب الأراضي،لقد دخلت المقاومة عهدا جديدا،و اتخذت الطريق الصحيح،وآمن الفلسطينيون أجمعون بهذا الطريق وبالوحدة،فليهنئوا بهذا التغيير النوعي في المفاهيم وفي الغايات والوسائل،وفي النفوس والمعنويات،وما يكون لهم أن يستمروا في التنازل والخلاف وعبث المفاوضات القديمة التي طال أمدها وانعدم نفعها وظهر هزالها .[1]

المبحث الثاني: موقف الجامعة من بعض الأزمات العربية الراهنة:

إن جامعة الدول العربية –شأنها في ذلك شأن كل المنظمات الإقليمية والدولية–قد نشأت من أجل دعم الروابط،وتحقيق المصالح المشتركة بين أعضائها،إلا أنها اتسمت عن غيرها من المنظمات الإقليمية أو الدولية بطابعها القومي.

و لاشك في أن هذه التطورات بتلك الكثافة،في هذه اللحظة التاريخية الفارقة،تحمل أكثر من دلالة مهمة:

الأولى: التأثير الخارجي القوي على منطقة –هي بطبيعتها شديدة الحساسية لمثل تلك الضغوط–ربما بشكل يفوق غيرها إقبالا إضافة إلى الأسباب الجغرافية والتاريخية التي جعلت الشرق الأوسط (و العالم العربي في القلب منه) دائما محط إهتمام العالم كله،ثم ميدانا للتنافس الضاري بين القوتين العظيمتين فيما بعد الحرب العالمية الثانية،فإنه أصبح الآن موضع الإهتمام الاستراتيجي الأول،ليس فقط من جانب القوة العظمى في عالم اليوم (أي الولايات المتحدة)،وإنما من قوى أخرى،أيضا تشاركها المطالبة "بالإصلاح" في العالم العربي،والإصلاح الديموقراطي على وجه التحديد.

ومع التسليم بالضغوط الداخلية الهائلة نحو التغيير،التي تموج بها البلدان العربية بدرجات مختلفة من القوة والإلحاح،إلا أن عبقرية اللحظة الراهنة للتطور السياسي في المنطقة يتمثل في التلازم بين

[1] عمار طالبي ،المرجع نفسه،ص02.

الضغوط الداخلية(التي وجدت –باستمرار-بشكل أو بآخر) من أجل التطوير "الديموقراطي" ،وبين تلك الضغوط الخارجية القوية،خاصة الضغط الإمريكي،ولاشك في أن هذا الأخير-أي الضغط الأمريكي- يشير إلى أكثر من حقيقة،فهو يعكس تخليا أمريكيا تحت وطأة دروس 9/11 وبعدها عن فكرة الإستقرار لصالح فكرة الديموقراطية،وربما اكتشف الأمريكيون أن ذلك الإستقرار،الذي كثيرا ما دافعوا عنه.كان بالأساس،ركودا وجمودا كرس أوضاعا فاسدة،ونظما مستبدة وهذا الضغط الأمريكي ربما يعكس أيضا استعدادا لمواجهة المشاكل والإضطرابات التي قد تواجهها الولايات المتحدة على المدى القصير،أملا في أن تخف حدتها على المدى الطويل،مع الاستيتاب المنشود للديموقراطية وربما يصدق هذا –بشكل خاص على الاستعداد الامريكي الجديد-الذي بدت له أكثر من إشارة مؤخرا – لتقبل مشاركة قوى الاسلام السياسي في العملية السياسية كجزء من الاصلاح الديموقراطي،وذلك يعكس أيضا-بلاشك-إعراضا أمريكيا عن الإنصياع إلى التحذيرات التقليدية للنظم القائمة من مغبة إشراك "الإسلاميين" في السلطة أو استيلائهم عليها.

الدلالة الثانية التي تنطوي عليها رياح التغيير الديموقراطي الحالية في العالم العربي،هي عمق المطالب والمشاعر المتطلعة إلى الديموقراطية أكثر بكثير مما كان يبدو على السطح فمع طول سنوات القمع والإستبداد من ناحية،وفي ظروف الإحتلال والقهر الأجنبي من ناحية ثانية ،كان من المنطقي أن تسود التوقعات بعزوف المواطنين العرب عن التوجه إلى صناديق الإقتراع،و التدني الشديد لمشاركتهم السياسية .[1]

[1]أسامة الغزالي حرب،المرجع السابق،ص06.

منذ نهاية عام 2010م شهدت المنطقة العربية تغييرات سياسية نوعية بالغة الأهمية،انتقل تأثيرها من بلد لآخر،جاءت نتيجة تراكمات من الفشل لعدة عقود مضت،حيث أخفقت مشاريع الإصلاح،وتحقيق العدالة و الحرية والديموقراطية،وتحقيق التنمية الاجتماعية والقضاء على الفساد والاستبداد ،واستبعاد الشعوب عن المشاركة في السلطة كان له أكبر الأثر،والاستئثار بالثروات،واحتكار الأنظمة للسلطة كل ذلك أوجد المسافة الفاصلة بين الانظمة و شعوبها،وزاد الفجوة بينهما فتحولت إلى أزمة ثقة واضحة .[1]

فقامت الثورات العربية،والثورة يمكن أن تكون أسرع طريق نحو الإصلاح،ويمكن أن تكون طريقا أكيدا نحو الفتنة وتؤدي إلى الفوضى والحروب الأهلية أو إعادة إنتاج الأوضاع الراهنة.[2]

المطلب الأول: بعض الأزمات العربية الإقليمية و الثنائية الراهنة

مرت 70 عاما منذ تأسيس جامعة الدول العربية ،و جرت مياه كثيرة تحت الجسر،تباينت بين حروب أهلية واحتلال أجنبي وثورات سرعان ما انقضت عليها مؤسسات الثورة المضادة وعاد الحال إلى ماكان عليه قبل طموحات الربيع العربي وربما ما هو أسوأ.

أما عن أحوال الشعوب فحدث ولا حرج،أزمات إقتصادية،و تحديات إجتماعية وثقافية تضع الهوية العربية نفسها في دائرة الخطر.

كان هذا يحدث تحت سمع وبصر هياكل ولجان تابعة للجامعة العربية،لا يصدر منها أكثر من بيانات إدانة وشجب اعتادتها شعوب المنطقة أما التحرك الفعلي فلا يحدث إلا في حالات يراد فيها للجامعة من قبل قوى كبرى أن تقوم بدور وظيفي في أزمات بعينها.

[1] أسامة الغزالي حرب،المرجع السابق،6و7.
[2] إبراهيم الخليفة،الثورة طريق للإصلاح و طريق للفتنة،جريدة البصائر الأسبوعية،الجزائر،الإثنين 9-15ربيع الثاني 1432هـ/14-20مارس 2011 العدد 539ص19.

وحول ما تبقى من الجامعة بعد 70 عاما قال نائب المفوض العام للعلاقات الدولية في حركة التحرير الفلسطينية (فتح) عبد الله عبد الله إن معظم التكتلات الدولية في العالم تعتمد على التزام الدول المكونة لها بوعودها ودعا-رغم الوضع الحالي-إلى عدم التخلي عن الجامعة.[1]

الفرع الأول: الأزمة السورية:

لن يشعر الناس بحجم ومقدار الاستقامة أو الإنحراف السياسي الذي يعشونه إلا بمقدار إدراكهم لقوانين عالم السياسة ،وإذا أدركوا أن الشورى والحرية والعدالة لا يمكن أن تحقق إلا على أرضية ولاية الأمة أو ولاية صفوتها،وأن الانتقال إلى الحكم العائلي والإنقلابي هو بمثابة هدر لقيم الشورى والحرية و العدالة وتفعيل لفرص تحقيقها في كل ماله علاقة بالسياسة،فإنه يمكنهم إدراك حجم و مقدار الإستقامة أو الانحراف السياسي الذي يعيشونه.

وبمثل ما ينبغي إدراك القوانين الحاكمة لعالم السياسة ،فإنه ينبغي تجنب حجبها خلف معايير العقيدة والعبادة أو خلف مفاهيم المصلحة والفتنة .

إن الحديث عن عقيدة الحاكم وعبادته ليس حديثا عن السياسة،فالعقيدة والعبادة هما من الشؤون المشتركة بين كل المؤمنين،وأبسط الوظائف وأدناها تتطلب حسن السيرة والسلوك ،ومعايير العقيدة والعبادة لا تغير من قوانين عالم السياسة،ولا تقلب مكانة قيم الشورى والعدل والحرية،فهذه التحولات مرتبطة بولاية الأمة أو ولاية العائلة،فإما أن يكون أمر المسلمين شورى بينهم وإما أن يكون أمرهم بيد عائلاتهم وانقلابييهم .

حتى مفاهيم المصلحة والفتنة وما إليها ستخضع للقوانين الحاكمة لعالم السياسة،وفي الحكم العائلي والانقلابي ستتحول هذه المفاهيم إلى أغطية حاجبة للاستبداد وأدوات لتبريره وتجميل صورته والدفاع عنه.

[1] فاعلية ،جامعة الدول العربية وجدواها في الوقت الراهن /www.aljazeera.net

وأي جهد باتجاه مد قيم الشورى والحرية والعدالة نحو عالم السياسة سيكون جهدا ضد مصلحة الحكم العائلي والانقلابي وتوظيف ذرائع المصلحة والفتنة ضد هذا الامتداد.

لا جدوى أبدا من التغيير إذا لم تكن ثقافة ولاية الأمة قد شاعت بين أكبر عدد من الناس وأصبحت قوة ثقافية ضاغطة على مختلف الأطراف فالتغيير الواقعي إذا نجح دون تغيير الثقافة السياسية،فلن تأتي إلا بمتغلبين آخرين،وعن فشل فسيستمرالاستبداد أو تحدث الفوضى والحروب الأهلية،ومن هنا تأتي أولوية التغيير الثقافي على التغيير الواقعي،فكأن المطلوب هو التغيير الثقافي باتجاه إشاعة ثقافة ولاية الأمة التي بوجودها سيكون التغيير إيجابا وبانعدامها سيكون سلبيا ومتعدد المخاطر.[1]

انطلقت الاحتجاجات الشعبية "الثورة" في سوريا في 15 مارس 2011 وكانت في البداية عبارة عن احتجاجات شعبية ومظاهرات سلمية كغيرها من الثورات التي حدثت في البلدان العربية،بدأت بمدينة درعا لمواجهة القمع وكبت الحريات العامة،و خصوصا عندما تمادت القوات السورية باعتقال وتعذيب الأطفال وقتل الشباب والشيوخ،حينئذ،تحولت الاحتجاجات السلمية إلى ثورة مسلحة بقيادة الشباب السوريين،وبعض المنشقين عن الجيش السوري،الذين يطالبون بإجراء إصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية،وقد عمت الاحتجاجات والمظاهرات كافة المدن السورية.

البند الأول:دور المؤسسة العسكرية في "الثورة السورية"

تختلف الحالة السورية عن حالة تونس ومصر وانحيازية الجيش في البلدين لمطالب الشعب وحمايته،فبعد إنطلاق المظاهرات الشعبية في عدد من المدن السورية،استخدم الجيش النظامي وغير النظامي "الشبيحة" كافة أنواع الأسلحة لردع المتظاهرين مما أدى لعنفية و اشتداد الثورة و انتشارها في كافة المدن السورية،على الرغم من تشكيل "الجيش السوري الحر" بانشقاقات بعض القادة العسكريين،فهي عبارة عن مجموعات قليلة تنشق من فرقة عسكرية أو بعض الاشخاص الذين لا يملكون سلاحا ثقيلا للوقوف أمام قوات الجيش السوري النظامي.

[1] إبراهيم الخليفة"المرجع السابق"ص19.

لجأ النظام منذ البداية إلى "الفرقة الرابعة" وقوات الحرس الجمهوري الموالية للنظام[1] وباتساع نطاق الحراك الشعبي وتصاعد وتيرة الاحتجاجات الشعبية "الثورة" في سوريا لجأ النظام لادخال المزيد من قوات الجيش السوري إلى ساحة المواجهة في كافة المدن السورية .

ونظرا لتركيبة الجيش السوري والقبضة الأمنية القوية التي يفرضها النظام على الجيش ووحداته،فقد كان من الصعب أن يسلك الجيش سلوك الجيشين التونسي والمصري في الاستجابة للثورة الشعبية أو بالتظاهر لها على أنه مع الثورة كما حدث في مصر،ومازال الأمر مستمرا في تنفيذ أوامر قادة الجيش والنظام باستخدام العنف المفرط ضد المدنيين في سوريا.[2]

البند الثاني:موقف جامعة الدول العربية تجاه الاحتجاجات "الثورة" في سوريا:

اتخذت جامعة الدول العربية العديد من الإجراءات ضد نظام الحكم حيث قامت بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية،و أرسلت فريق للمراقبين العرب برئاسة "الدابي" للاطلاع على الوضع هناك،وأصدرت بعض القرارات التي تطلب من النظام عدم استخدام العنف والقمع،وللتمادي في استخدام القوة المفرطة في قمع المتظاهرين،وشكلت هذه الخطوات محاولات لمساعدة الأطراف السورية في حل الأزمة،رغم رفض النظام السوري لأي قرارات أو مبادرات لحل الأزمة عدا قبول مبادرة وبروتوكول المراقبين،وفي إطار متابعة المستجدات من قبل الأمين العام للجامعة "نبيل العربي" واتصالاته المكثفة مع القيادة السورية في احتواء الأزمة وإنهاء حالة العنف المسلح في سوري.[3]

في هذا الإطار صدر عن جامعة الدول العربية العديد من البيانات والمبادرات لحل الازمة السورية ومن أبرزها :

[1] العزي خالد ،سوريا الأسد: المجزرة المستمرة و الجيش الحر أضحى أمل الشعب،صحيفة الحوار المتمدن، مؤسسة الحوار المتمدن،18 يناير العدد 3611

[2] العزي خالد،المرجع السابق،

[3] الحالة السورية:/www.arableaguelunis.org

1)–بيان رقم 148 لمجلس الجامعة العربية "وزراء الخارجية العرب"

صعد هذا البيان بخصوص الاوضاع في سوريا بتاريخ 27 أغسطس 2011 م،أكد على ضرورة وضع حد لإراقة الدماء واحترام حق الشعب في الحياة الكريمة الآمنة،والتعبير عن تطلعات وطموحاته في عملية الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية،وثم الطلب من الأمين العام للجامعة القيام بمهمة عاجلة إلى دمشق لينقل المبادرة العربية لحل الأزمة السورية،وإبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتباعة التطورات [1].

2)بيان رقم 152 لمجلس جامعة الدول العربية"وزراء الخارجية العرب"

صدر هذا البيان بتاريخ 13 سبتمبر 2011 بخصوص مهمة الأمين العام للجامعة "نبيل العربي" في سوريا،ثم التأكيد فيه على ضرورة إجراء إصلاحات سياسية عاجلة،ووقف أعمال للعنف،وإجراء حوار وطني شامل يضمن مشاركة سياسية فاعلة لكافة القوى المعارضة مع الحكومة،وإيفاد وفد من الأمانة العامة للجامعة لمتباعة الاحداث في سوريا بعد وقف إطلاق النار وكافة أعمال العنف[2].

3) المبادرة العربية لحل الأزمة السورية:

جاءت المبادرة العربية في ثلاثة عشر بندا لاحتواء الأزمة في سوريا،والتركيز على ضرورة الوقف الفوري لأعمال العنف من طرف الحكومة السورية،وتعويض المتضررين،وإطلاق سراح المعتقلين والإسراع في برنامج الإصلاحات،وإلزامية فصل الجيش عن الحياة السياسية و المدنية،وإجراء حوار وطني شامل مع قوى المعارضة وأن تمارس جامعة الدول العربية بدعوة من الرئيس دورا ميسرا للحوار ومحفزا له وفق آلية يتم التوافق عليها،والاتفاق على تشكيل حكومة إئتلاف وطني برئيس حكومة مقبول وطنيا،والاتفاق على برنامج أمني محدد لتنفيذ الاتفاق ومن ثم تشكيل آلية

[1] بيان رقم 148-27 أغسطس http://www.laspontal.org/2011
[2] بيان رقم 152 13 سبتمبر http://www.laspontal.org

متابعة ووجود فريق عربي لمتابعة التنفيذ في سوريا [1].

4-اللجنة الوزارية العربية برئاسة دولة قطر:

منذ بداية الحركات الشعبية لعبت قطر دورا بارزا فيها فقد اتضح دورها في ليبيا خلال إقناع العالم العربي والغربي للتدخل العسكري لإنهاء الأزمة الليبية وقد نجحت وهي الآن تمارس نفس الدور في سوريا .

تشكلت هذه اللجنة بتاريخ 16 أكتوبر 2011 برئاسة رئيس الوزراء القطري ووزير الخارجية بتكليف من مجلس جامعة الدول العربية لمتابعة الأحداث في سوريا، وإجراء الاتصالات مع القيادة السورية وأطراف المعارضة في الداخل والخارج للبدء في عقد مؤتمر للحوار الوطني الشامل بمقر الجامعة العربية بهدف إنهاء الازمة السورية،والاتفاق على خطوات حقيقية لذلك .

بدأت اللجنة اجتماعاتها ومشاوراتها مع الأطراف المعنية في سوريا كما رحبت الحكومة السورية بهذه اللجنة،وتوصلت اللجنة في 30 أكتوبر 2011 مع الجانب السوري في الدوحة على ما يلي:

1-وقف كافة أعمال العنف وحماية المدنيين السوريين.

2-الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.

3-إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.

4-فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية ووسائل الإعلام العربية و الدولية.[2]

5) قرار رقم "7436" بشأن التطورات في سوريا:

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بتاريخ 2 نوفمبر 2011 لتقديم تقارير متواصلة من مدى التقدم في الحالة السورية.

[1] (المبادرة العربية لحل الأزمة في سوريا 6 سبتمبر http://www.laspontal.org/2011)

[2] http://www.larableague.orgline.org

6) مجلس جامعة الدول العربية يعلق عضوية سوريا في الجامعة بموجب قرار "7438"

بالإضافة إلى تعليق العضوية فرض عقوبات اقتصادية ومطالبة المجتمع الدولي بالتدخل تعليق العضوية كان في 12 نوفمبر 2011 [1].

7-بعثة المراقبين العرب برئاسة "الداني"

و قد قامت بعثة المراقبين العرب منذ البداية متابعة الوضع وتقييمه في سوريا بزيارة "حمص" كأول زيارة رسمية للمدن السورية،في محاولة الإطلاع على الأحداث وتطورها ،وقامت بانشاء بريد إلكتروني للتواصل في الأزمات وقامت بتخصيص أرقام هواتف لحل أي اشكالية تحدث للمدنيين في حال الابلاغ عنها .

و كان ينبني موقف الجامعة العربية على مسألة مبدئية (بالنسبة إلى بعض الدول العربية و أمانة الجامعة على الأقل)،وهي عدم إعطاء القوى الأجنبية فرصة للتدخل في سوريا،لأن تدخلاتها عادة ما لا تكون مترهة عن المطامع.

ويتأسس هذا الموقف كذلك على خلفية تضع في اعتبارها أن سوريا كدولة وليس كنظام هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي يعاني إلى حد اليوم من احتلال جزء من أراضيه بالقوة من طرف إسرائيل،وبالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية،يعني سياق تغيير النظام السوري اليوم خصوصا فرصة التعامل مع أشخاص قد يكون التحكم فيهم وتسييره بالاتجاه "المطلوب" أسهل من غيرهم،و الجامعة العربية تعي تماما أن الرهان على تغيير النظام في سوريا يتجاوز الإطار المحلي والمطلب الديموقراطي الشعبي (وهو مطلب لا خلاف على مشروعيته) إلى تغيير الأساس ربما الذي يقوم عليه النظام الإقليمي برمته.وتدرك الجامعة أيضا أن الولايات المتحدة وإسرائيل قادرتان على ركوب "موجة" المطالب الشعبية واستغلال الموقف بتقديم "المعونة" والدعم لمن يحتاجها.

[1] (http://www.Laspontal.org)

لذلك سعى الوزراء العرب إلى تجنب الأسوء،فتعاطوا مع النظام السوري بطريقة لا تغلق الباب أمامه ولا تفتحه أمام التدخل الخارجي كما يتصورون،وقد كانت معالجة الجامعة للأزمة السورية تدريجية.

ولكن سوريا تعاملت مع المبادرة العربية كأنها مؤامرة تمهد للتدخل الاجنبي كما في حالة ليبيا،وتعاملها هذا عملت على إفشال المبادرة فبدا وكأنها تتواطأ مع " المؤامرة" إذا صح وجودها وتقرب التدخل الاجنبي.

تأثر الموقف العربي تجاه الثورة السورية في الاشهر الاولى من انطلاقاتها بمجموعة من المحددات الخاصة بتوجهات كل دولة لذلك لم يلاحظ تنسيق في 15 تموز/أيلول 2011 حيث طالب الرئيس بشار الأسد بإيقاف الحل الأمني لمواجهة الإحتجاجات والبدء في إصلاحات سياسية شاملة.

ونتيجة للتعاطي السلبي مع جهود الأمانة العامة،بدأت مجموعة من المواقف العربية المتقدمة تظهر والتي كان لها أثر في تبني الجامعة لقرار تعليق العضوية.[1]

ثم قرر مجلس جامعة الدول العربية خلال الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية العرب بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 تجميد مشاركة جميع الوفود السورية في المجالس والهيئات التابعة للجامعة اعتبارا من 16 نوفمبر 2011،ودعا الدول العربية إلى سحب سفرائها من دمشق،وفرض عقوبات سياسية واقتصادية على الحكومة السورية،وقد اتخذ القرار بموافقة 18 دولة في حين اعترضت دولتان هما لبنان واليمن وامتنع العراق عن التصويت.

في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في الرباط يوم 2011/11/16 تقرر إرسال بعثة مراقبة إلى سورية،ومنحت حكومتها مهلة ثلاثة أيام لتوقيع بروتوكول خاص بحماية المدنيين ووقف العنف،والموافقة على إرسال بعثة المراقبين العرب المكونة من 30 إلى 50 مراقبا عسكريا وفنيا،قبل البدء في بحث فرض عقوبات إقتصادية .

[1] محمد الصواف ,هل الجامعة العربية قادرة على إنقاذ سوريا؟،وحدة تحليل السياسات 17 نوفمبر 2011 الموقعwww.dahainstitute.org

و لم يكن من الغريب أن تثير القرارات الأخيرة إشكالات قانونية.

ميثاق الجامعة لا يحتوي على إجراء محدد تحت مسمى(تعليق أو تجميد للعضوية) لكنه نص على الطرد أو الفصل في المادة 18 منه[1].

البند الثالث : إقليمية الأزمة السورية:

جاءت قرارات الجامعة العربية كأول موقف عربي جماعي رسمي يناقض روايات النظام السوري بأن سوريا تجابه مؤامرة دولية كبرى وأن عملياته ما هي إلا عمليات أمنية ضد مسلحين وليس لقمع ثورة شعبية،فمن الناحية العملية لاشك أن المبادرة العربية تدين النظام السوري وتصرفاته من حيث المبدأ ،ولا تصدق روايته للأحداث فتسعت رقعة الأزمة السورية لتشمل مواقف إقليمية متضاربة،فنجد موقف إيران الحليف القديم للنظام السوري مختلفا عن الموقف التركي فطهران متضايقة إلى أبعد حد مما يجري في سوريا ولا تزال تكرر أنه " ينبغي ترك الشأن السوري للسوريين" وأنها ترفض التدخل الأجنبي أما تركيا فقد هاجمت النظام السوري متهمة الأسد بأنه " عديم المصداقية" لعدم إلتزامه بتطبيق الإتفاقية التي أبرمها مع الجامعة العربية بشأن وقف العنف والقتل ضد المتظاهرين "وقد وجهت تحذيرا شديد اللهجة إلى النظام السوري وقال وزير خارجيتها "داوود أوغلو" في افتتاح المنتدى العربي التركي "إن النظام السوري سيدفع غاليا جدا ثمن ما فعل".

من جهته وضع حزب الله آلته العسكرية في أعلى درجات الاستنفار لمواجهة تهديد أي هجوم عسكري على سوريا أو إيران".

كل هذه المواقف كانت في بداية الأمر لكن بعد اشتداد المعارك تبين بوضوح التدخل السافر لحزب الله لاسميا على خط الأزمة السورية وليس وحده فحسب حتى لواء أبو الفضل العباس العراقي وكذا ثبت قتل عدة أفراد وقيادات عسكرية من الحرس الثوري الإيراني،فأصبح تحويل مسار الثورة إلى حرب طائفية بامتياز.

[1] محمد الصواف ،المرجع السابق،

وكان الرفض واستمرار المناورة تكتيكيا من قبل النظام وهو سيناريو واقعي إلى حد كبير نتيجة امتناع الحكومة السورية حتى الآن عن الاستجابة للمبادرة العربية أو تنفيذ قرارات الجامعة .

وللتمسك بروايتها بأن السياسة القمعية التي تنتهجها موجهة ضد المتمردين المسلحين الذين ينفذون عمليات مسلحة ضد الجيش وقوى الأمن،معتمدة على الغطاء الروسي ورفض قرارات الجامعة العربية لإذانة النظام السوري في مجلس الأمن بالإضافة لفك العزلة المفروضة عبر البوابة اللبنانية والعراقية،إضافة إلى الدعم الأيراني.[1]

الفرع الثاني :أزمة الخلافات بين الجزائر و المغرب

بالرغم من التدخلات العربية و الإفريقية لحصر الأزمة،إلا أن مشكلة الحدود أخذت تتزايد وتيرتها منذ عام1963،و خصوصا بعد إكتشاف الحديد في منطقة (تندوف) في الجزائر،على الرغم من اللقاء المصغر في القمة العربية بالقاهرة عام 1964 الذي عالج بعض أسباب النزاع،وتجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة،ولكن لم يوقف من الصدامات العسكرية التي نشأت بين الفينة والأخرى،ففي عام 1967 أدت إلى قيام المغرب بطرح النزاع على الأمم المتحدة،إلا أن مفاوضات "إيفران" في 15 يناير 1969 ثم مفاوضات 27 مايو 1970،وبعدها مفاوضات 15 يونيو 1972 والتي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية نصت على : اعتراف المغرب بجزائرية تندوف،والمشاركة في انتاج وتسويق حديد تندوف،ودعم الجزائر لمغربية الصحراء،وتلاحظ تصريحات جزائرية مؤيدة للحق المغربي في الصحراء منها تصريح الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين في مؤتمر القمة العربية بالرباط في أكتوبر 1974 عندما قال "بأن مشكلة الصحراء لا تهم سوى المغرب وموريطانيا،وأن الجزائر مع الدولتين وتؤيد تحرير كل شبر من الأرض ليس فقط في الصحراء الغربية بل أيضا في سبتة ومليلية وكل الجزر التي لا تزال تحت الإحتلال الاسباني .[2]

[1] محمد الصواف ،المرجع السابق.
[2] الخليفي مصطفى ،أزمة العلاقات المغربية الجزائرية و مشكلة الصحراء،مجلة الجزيرة-ملفات-2003،ص3

وبانعقاد القمة الثانية لاتحاد دول المغرب العربي فإن رئاسة الاتحاد قد انتقلت من أقدم زعيم في المنطقة إلى أحدث رئيس آنذاك وهو الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي بلور شـــرعية حكمه عربياً ودولياً وبالإضافة إلى هذا المكسب القومي فإن القمة وفرت الأجواء لعقد لقاءات ثنائية ساهمت في خلق مناخ ايجابي لتطويرالعلاقات الثنائية بين دول الاتحاد الفائزة أحيانا والمتأثرة بالقضايا الموروثة ومنها قضية الصحراء،[1] وقد عملت القمة على بناء المؤسسات وذلك بإقامة مقر دائم للاتحاد وانتخاب أمين عام على غرار مجلس التعاون الخليجي وقد اقر المؤتمر هذا المبدأ على أن يتم تنفيذه في قمـــة تونس،التي كانت مرشحة آنذاك لاستقبال المقر أما المسائل التنظيميـــة الأخرى منها زيادة عدد أعضاء المجلس الاستشاري من خمسين إلى مائة عضوا على أن يجتمع في المغرب لإقرار هذه المسألة,وفي ذلك الاجتماع تم الاتفاق بين الجزائر والمغرب على تطوير علاقاتهما بما ينعكس على الاتحاد وبشكل ايجابي وان كل ما يتعلق بالاتحاد متفق عليه وهناك رغبه في توحيد المواقف خاصة تجاه السوق الأوربية المشتركة وإيجاد سياسة خاصة بالعمل سوية،فضلا عن قضايا العمال ,كما جاء في البيان الختامي للمؤتمر المذكورة وتطوير التعاون مع الاتحادات العربيـــة المماثلـــة واقر المؤتمر إيفـــاد مبعوثين لعدة دول عربيـــة .وقد شهدت تونس لقاءات ثنائيـــة هامة لتطوير العلاقات بين الدول العربية وخاصة بين الجزائـــر والمغرب التي تعتبر هي حجر الأساس في بناء الاتحاد وأدت المشاورات التي جرت فـــي تونس إلى إيجاد صيغة تفاهم بشأن نزاع الصحراء على أن يكون وفق ذلك الشرعية الدولية المتمثلة في الاستفتاء،[2] وقد استقبلت الأمم المتحدة وفدا من البوليساريو من أجل تنظـــيم عمليـــة الاستفتاء كما أن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك أعلن "بأنه سيزور الصحراء أدت المشاورات التي شهدتها منطقة المغرب العربي والانفراج في العلاقات بين المغرب والجزائر إلى اقتناع قادة جبهة البوليساريو بأن لا مجال للعب على التناقضات بين المغرب والجزائر ويبدو من خلال المســـتجدات ونتائج المـــؤتمر السابع لجبهـــة البوليساريو أن العاهـــل المغربـــي الراحل الملك الحسن الثاني كان بصدد كســـب الرهانين معاً وربما يكسب رهانا ثالثاً يأتي نتيجة للرهانين وهو رهان التوصل إلى حل مسألة الصحراء الغربيـــة دون اللجوء إلى تنظيم

[1] جريدة الجمهورية الجزائرية ،العدد 7373 في 1989/11/25.
[2] جريدة الجمهورية الجزائرية،العدد الصادر بتاريخ 1989/01/23.

الاستفتاء فـــــي الساقية الحمراء ووادي الذهب واستبدال الاستفتاء بصيغة عملية يتم الاتفاق بشأنها مع جبهة البوليساريو وذلك عن طريق التفاوض دون تحديد الهدف التي تسعى إليه من وراء المفاوضات فبعض قياديه يتحدث عن الاستقلال والدولة المغاربية السادسة والبعض الآخر يتحدث عن المفاوضات من اجل الاتفاق على ترتيبات تنظيم الاستفتاء مع المغرب ولكن هل تخفي كل هذه الأطروحات حلاً يرضي قيادتي جبهة البوليساريو الذين شعروا بان الاستمرار في الحياة الحاليـــة في المخيمات وفي الشتات يمثل مع الزمن خطراً على مستقبل الجبهة وهو حل يكتفي بصيغة الحكم الذاتي أو صيغة ما ضمن الاتحاد المغربي الكبير الذي أصبح بصدد التكوين منذ عام 1989 ومنذ قيام الاتحاد كانت تحليلات المراقبين في ذلك الوقت تعطي رؤيا تفاؤلية بأن هذا الاتحاد سيكون بمثابة إغلاق لملف الأعمال العسكرية بين المغرب وجبهة البوليساريو،لاسيما وان المناخ العام صار مهيئاً لتسوية القضية.[1]

البند الأول :موقف الجزائر من مشكلة الصحراء الغربية

كانت قضية الصحراء الغربية دوما موضوع خلاف بين الجزائر والرباط،إلا ان السلطات الرسمية الجزائرية أوضحت أن الجزائر و انطلاقا من مبدأ مساندة الشعوب في كفاحها التحرري لا يمكنها استثناء قضية الصحراء الغربية من ذلك لمجرد السعي،لإرضاء الجارة المغرب وذكر المسؤولون الجزائريون أن الجزائر التي اعتمدت على الكفاح المسلح لاسترجاع سيادتها لم تتوان منذ الإستقلال سنة 1962 عن مساندة كل الحركات التحررية في العالم .

وهو ما قامت به أيضا تجاه جبهة البوليزاريو التي قررت منذ سنة 1973 حمل السلاح ضد الجيش الإسباني في البداية قبل أن تنتقل لمواجهة الجيوش المغربية و كلف موقف الجزائر المساند لجبهة البوليزاريو عداء المغرب لها.كما أن العلاقات الثنائية بين البلدين مرت عبر مراحل توتر عديدة خاصة حينما بذلت الجزائر جهودا حثيثة لحصول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية .

[1] جريدة الجمهورية الجزائرية ،العدد الصادر بتاريخ 1992/04/18.

وهو ما دفع المغرب للإنسحاب من هذه المنظمة الإفريقية و لم تخف الجزائر التي لم تتوقف عن استقبال عشرات الآلاف من اللاجئين الصحراويين في مخيمات تيندوف منذ نشوب النزاع المسلح بين المغرب وجبهة البوليزاريو لم تخف يوما دعمها للشعب الصحراوي في سبيل تقرير مصيره وساعد الإستفتاء الذي نظم مؤخرا في تيمور الشرقية الجزائر لتعزيز موقفها المتمثل في اعتبار مسألة الصحراء الغربية عبارة عن قضية إنهاء الإحتلال طبقا لنصوص مختلف قرارات مجلس الأمن يشار إلى أن الجزائر ومنذ الإعلان عن وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية تحظى على غرار موريتانيا بصفة مراقب في إطار خطط التسوية الأممية التي تنص على تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية وعلى هذا الأساس شاركت الجزائر في مفاوضات هيوستون وبعدها في مفاوضات لندن التي سعت لإيجاد حل لهذه الأزمة التي ظهرت سنة 1975 وكان الطرفين المعنيين أي المغرب وجبهة البوليزاريو وقعا على اتفاقيات هيوستون التي لم تتوقف الجزائر عن دعوة كلا الطرفين للإلتزام بها كما أن البعثات التي يوفدها الأمين العام للأمم المتحدة كانت تمر دائما على الجزائر التي تكرر لها في كل مرة نفس الخطاب و فحواه أن الجزائر لا تشكل طرفا في النزاع حول الصحراء الغربية وظل موقف الجزائر المتمثل في تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية ثابتا وعندما اقترح مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة وزير الخارجية الأمريكية السابق جيمس بيكر عن "الخيار الثالث" أبدت الجزائر معارضتها "لهذا الإستقلال الذاتي الموسع تحت السيادة المغربية" الذي عرض على الصحراويين و أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأخير إلى "خيار رابع" يتمثل في تقسيم التراب الصحراوي بين المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وهو الإقتراح الذي استنكرته المغرب التي قالت أنه عبارة عن "مؤامرة حاكتها الجزائر "في حين كررت الجزائر موقفها و صرحت أنه لا يمكن لها أن تحل محل أحد الطرفين المتنازعين و أنها لا ترمي إلى تحقيق أية مطامع "توسعية" على الأراضي الصحراوية و في خضم ذلك تلازمت العلاقات بين الجزائر والمغرب مع إيقاع تطور النزاع في الصحراء الغربية يذكر أنه وبالرغم من اتفاق البلدين سنة 1989 على وضع قضية الصحراء الغربية جانبا من أجل تفعيل بناء إتحاد المغرب العربي إلا أن العلاقات بين الجارتين عرفت مرحلة توتر في منتصف التسعينات.وذلك عندما قرر المغرب تجميد نشاطات إتحاد المغرب العربي.

البند الثاني :موقف المغرب من مشكلة الصحراء الغربية:

رفض المغرب بـــ"شكل قاطع" "أي دور أو تدخل كيفما كان شكله" للاتحاد الإفريقي في نزاع الصحراء الغربية،وذلك برفضه المناورة الجديدة التي قامت بها منظمة الاتحاد الإفريقي التي تبحث عن "تفاعل مع مجلس الأمن"،ووجه المغرب الاتهام رسميا إلى الاتحاد الإفريقي بالسعي بـــ"شكل واضح" من أجل "نسف جهود الأمم المتحدة" لإيجاد مخرج لنزاع الصحراء الغربية.

ففي "رسالة رسمية" إلى بان كي مون،الأمين العام للأمم المتحدة،وقعها باسم المغرب،صلاح الدين مزوار وزير الخارجية،شددت الرباط على أن "مسلسل المفاوضات السياسية" حول نزاع الصحراء الغربية،"يخضع بشكل حصري" لإشراف الأمم المتحدة،بعد "الإخفاقات المتتالية لمنظمة الوحدة الإفريقية" تاريخيا في تدبير هذا النزاع.وقد اتهمت السلطات المغربية الاتحاد الإفريقي بـــ"التجرد من الحياد" عبر "اتخاذ موقف لصالح الأطراف الأخرى" في نزاع الصحراء الغربية،عبر "إطلاق حملة شرسة ومستمرة" ضد الرباط،مع "تبني الاتحاد لمواقف البوليزاريو والجزائر" في أقدم نزاع في إفريقيا وأوضحت السلطات المغربية في رسالتها إلى الأمم المتحدة،أن "الاتحاد الإفريقي فقد كل مصداقيته" حيال نزاع الصحراء الغربية،بسبب "مواقف الاتحاد المتناقضة مع ركائز المسلسل الذي ترعاه الأمم المتحدة،للتفاوض حول حل سياسي مقبول من جميع الأطراف" انطلاقا من "الواقعية وروح التوافق"،وحذرت الخارجية المغربية من توجيه "مناورات الاتحاد الإفريقي لضربة قاضية للمسلسل السياسي" الذي تشرف عليه الأمم المتحدة،ويحظى بدعم "الأطراف والدول الإفريقية والمجموعة الدولية."

ومن جديد،عبرت الرباط عن "التزامها في مسلسل المفاوضات السياسية" تحت رعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى "تسوية سياسية متفاوض بشأنها،ومقبولة من كافة الأطراف" لأقدم نزاع في القارة الإفريقية.

ومن جهته، سبق للعاهل المغربي محمد السادس، أن راسل الأمم المتحدة في يونيو 2013، للتعبير عن "الموقف الثابت للمغرب" ضد "المحاولات المتكررة لتدخل الاتحاد الإفريقي" في نزاع الصحراء الغربية.

البند الثالث :موقف جامعة الدول العربية من مشكلة الصحراء الغربية

في خضم النقاشات الجارية بالامم المتحدة حول النزاع الصحراوي دخلت الجامعة العربية على "خط النزاع للمرة الاولى منذ اندلاعه 1975 بالدعوة لحق الصحراويين بتقرير مصيرهم وانتقاد ازدواجية المعايير".

وقال الامين العام للجامعة العربية انه "بناء على قرارات الأمم المتحدة وبناء على رأي استشاري أصدرته محكمة العدل الدولية بخصوص الموضوع،وبحكم أن كل شعب في العالم من حقه تقرير مصيره،يجب أن لا تكون هناك ازدواجية في المعايير أو في المعاملة مع الملفات،فالشعب الصحراوي من حقه أن يقرر مصيره أيضا".

واثار موقف الامين العام لجامعة الدول العربية قلقا في الاوساط السياسية المغربية،مما استدعى من الامانة العامة لجامعة الدول العربية ان اصدرت "توضيحا" اكدت فيه ما جاء على لسان امينها العام.[1]

المطلب الثاني:الأزمات العربية المحلية:

اعتمدت الثورات عبر التاريخ على النضال والإديولوجيات،ابتغاء التحديث والتجديد في الرؤية والسياسة والأسلوب والأداء.ليس من المعقول أن تربط بـــ"الفيس بوك" خروج الشباب والشيوخ للمطالبة بحقوقهم.هذا تصغير للنضال والتضحية وتقزيم للعقل الإنساني بحصره في عقل مبرمج ينفذ ما يرسل له عبر الأنترنت .

ولا نكون أغبياء بربط جهود سنين طويلة من النضال بوسيلة رقمية تزامنت مع نهوض العقل العربي ورفضه للذل والحقرة والتطلع للانتقال إلى مرحلة جديدة من الوعي والإدراك والنظام السياسي والإجتماعي.

[1] عادل الزبيري موقع العربية www.alarabiya.net

إن التغيرات تأتي بالنضال والعمل المهيكل ولا تأتي بالأفكار الطائشة،إننا مقدمون على مرحلة إن لم يدركها المفكرون وعلماء الإجتماع نصبح في إستعمار رقمي جديد.إن تداول فكرة "الشعب يريد إسقاط النظام" يعني تكريس المضاد وهو لا نظام" الفوضى" وأجزم أن هذه الشعارات ليست من العدم،والمثير في الأمر انسياق الشباب وراء دعوات العصيان في الوطن العربي من جهات مجهولة من دون إطار يشرف عليه ويتبنى أفكاره.منذ أن بدأت ثورة تونس ثم تمييعها بإطلاق "ثورة الياسمين"عليها واقنعوا الجميع على أن لا دور ولا مكان لرموز الحركة السياسية والثقافية والإجتماعية في الثورة وانجر الشباب بمصر بكل سداجة في الفكرة بدون أن يدركوا خطورتها . فالإخوة الليبيون من نضج وعيهم الفكري لطول المعاناة .

إن تحرك الكتلة الشعبية ناتج عن احتقان حقيقي ورغبة في التغيير،لم تكن أبدا الثورة في بعض البلاد العربية وليدة لحظة أو دعوة في "الفيس بوك"و"تويتر"،وإنما جاءت نتيجة نضال طويل من الحركة السياسية والإجتماعية و الوعي لدى الشعوب.[1]

الفرع الأول : أزمة مصر:

إنه شعب من معدن عريق أصيل،ثار ثورته في هذا القرن الواحد والعشرين وفتح صفحة جديدة في التاريخ،وهب لصنع ثقافة اخرى،ثقافة التقنية والعلم يكتبها جيل الشباب،بوعيه يصنع مستقبله،متحررا من التبعية،ومن أغلال التخلف،ومن أوضاع العصورالمظلمة،وقلب هذه الثورة الشباب،و همة الشعب المصري،و روحه الوثاب،إنه مصر على التحرر،و نفض غبار كل تسلط،وإستبداد،الداء العضال الذي ران على العالم الإسلامي،و محور دائه مصر التي ورثت حضارة الإسلام،واستقرت في شعبها مواريثه الأصيلة،إنها مركز إستراتجية الأمة .

[1] أ.طارق كلية العلوم جامعة بشار،ثوار الفيس بوك و أوهام دون كيشوت،جريدة البصائر الأسبوعية،الجزائر،الإثنين 9-15 ربيع الثاني 1432هـ/14-20مارس 2011 العدد 539 ص18

إن الذين يريدون إفشال هذه الثورة العارمة بأساليب ملتوية إلتفافية،لن يكتب لهم النجاح،فالوقت ليس وقتهم،التاريخ في مصر يتغير لأن أفكار الشباب تغيرت ونفوسهم أصبحت واعية يقظة،تدرك غاياتها،وتدرك وسائل تحقيقها،وذلك شرط تغيير ما هو خارج الأنفس من الواقع،فإن التعاون هو غيرما بنفسك تغير للتاريخ.[1]

وعلينا بفهم نقطة مهمة جدا،إنهيار الإستبداد في شخص مبارك المخلوع أو زين العابدين بن علي،أو عبد الله صالح ...أمر شكلي إما يجب أن نسعى إليه هو الإطاحة بالإستبداد في عقولنا،وفي عقول الآخرين،بحيث يبدأ الاستبداد حالما نتعصب للرأي،وننظر إلى الآخرين على أنهم على خطأ ولا نطيق مخالفتهم لرأينا.[2]

وقد تسارعت الأحداث بشكل رهيب وازدادت حدة الإحتجاجات المطالبة برحيل النظام الفاسد والمستبد على حد وصف المحتجين،إلا أن ما يرجحه الكثير من العارفين بالشأن المصري والمتابعين عن قرب لما يحدث،يرجحون أن يكون الدعم الذي تلقاه مبارك من بعض دول الخليج العربي كالسعودية والكويت والأردن وإسرائيل والموقف الغامض والمتأرجح من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي هو ما دفع مبارك إلى التماطل بالرحيل قصد ربح الوقت عساه يجد حلا لهذا المأزق الذي وضع نفسه فيه.[3]

ونظرا لسوء معاملة الشرطة للشعب و استخدام أدوات القمع البوليسية و"حادثة الجمل" في ميدان التحرير وعدم قدرة النظام على تفادي الازمة والتعامل معها،أدت الاحداث المتسارعة إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عند الحكم في 11 فبراير 2011 في السادسة من مساء الجمعة

[1] عمار طالبي،إنها ثورة شعبية فريدة،جريدة البصائر الأسبوعية ،الجزائر،الإثنين 10-16ربيع الأول 1432/14-20فيفري 2011 ،العدد 535، ص1

[2] عفاف عنبية،الربيع العربي انتكاسة او حركة تصحيحية، جريدة البصائر الاسبوعية،الجزائر،الإثنين 09-15 شوال 1433هـ/27أوت 02سبتمبر 2012 ،العدد 615 ،ص06

[3] نوفل عيدوس،أنظمة متسلطة و معارضة غائبة،جريدة البصائر الأسبوعية ،الجزائر،الإثنين 3-9 ربيع الأول 1432هـ/7-13فيفري 2011 العدد 534 ص02

وفي نفس اليوم اعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير "عن تخلي الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد".[1]

البند الأول:دور المؤسسة العسكرية في مساندة الإحتجاجات "الثورة"

يعتبر الجيش المصري وتكوينه ذو ارتباط مباشر بالسياسة وهو يختلف في ذلك عن نظيره التونسي،الجيس المصري متصل بالسياسة منذ ثورة عام 1952م،كون جميع الرؤساء الذين حكموا مصر من ذلك الوقت قدموا من المؤسسة العسكرية،وكان واضحا للعيان منذ إندلاع الثورة في 25 يناير 2011،وعقب استدعاء الجيش لملء الفراغ الذي خلفه إنسحاب الشرطة،أن الجيش وضع مسافة بينه وبين القيادة السياسية،وحرص على أن يتدخل لحظة إحتدام الأزمة لاقناع الرئيس مبارك بالتنحي لوقف تدهور الأوضاع،وبشكل عام كان موقفه متوازنا في بداية الثورة وخاصة أثناء تنحي "مبارك"والشعب المصري يرسم صورة مشرفة للجيش المصري في خوضه حروب كثيرة للدفاع عنه وعن الأمة العربية لدى كانت ردة الفعل الجماهرية تجاه الجيش لإدارة شؤون البلاد اعتبره الثوار شيئا عظيما قبل الانتخابات التي ستقام في ما بعد.[2]

البند الثاني : موقف جامعة الدول العربية تجاه الاحتجاجات "الثورة" في مصر

جاء موقف جامعة الدول العربية من الإحتجاجات "الثورة" في مصر في مؤتمر صحفي للأمين العام للجامعة "عمرو موسى" سابقا تحدث فيه عن الوضع في مصر داعيا إلى تحرك سريع لاحتواء الوضع المتفجر في مصر،عبر إصلاح سريع،يستجيب بصورة جادة لمطالب الشعب بما يحفظ استقرار البلاد،مؤكدا أن هناك حالة غضب كبيرة في الشارع،وأن التغيير السياسي المطلوب ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مطالب الناس كي يسود الرضا والأمل بينهم،مشددا على أنه من الآن فصاعدا،يتعين أن تتغير السياسة في التعامل مع الوضع كي يتطور نحو الأفضل،محذرا من أن تستغل قوى سلبية الوضع الراهن،وأنه يتعين الأخذ في الإعتبار ليس فقط حالة الغضب التي تسود الشارع المصري في ظل[3]

[1] www.aljazeera.net
[2] عبد الفتاح بشير "الادوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية" مجلة السياسة الدولية العدد 184 أبريل 2011.
[3] مؤتمر صحفي للأمين العام"عمرو موسى"(www.Aljazeera.net)

المظاهرات الصاخبة وإنما أيضا معالجة أسباب هذا الغضب مشددا على أن شباب مصر واع،وأنه ينبغي التعامل معه وفق هذا التوصيف .[1]

ونجد أنه في دورة اعمال جامعة الدول العربية رقم "135" تم التباحث على مستوى المندوبين الدائمين حول الأوضاع والمستجدات المتعلقة بثورة تونس ومصر،وقد صدر تصريح صحفي لنائب الأمين العام للجامعة أحمد بن حلي،حيث قال أن البند الجديد "يتعلق بتطوات الوضع في العالم العربي،ومتابعة مسيرة النهضة الشاملة للمجتمعات العربية وتصاعد الاحتجاجات في عدد من الدول العربية،ونتائج الثورات بمصر و تونس "،وأضاف "أن هذا البند يتناول مدى الحاجة لتسريع عملية الإصلاح و التحديث و التطوير في المجتمع العربي والاستجابة لمطالب الشعوب العربية بالحرية والديموقراطية وحرية التعبير وذلك في إطار مواكبة مستجدات الوضع العربي الراهن .[2]

البند الثالث : التغيرات الاحقة:

إن ما تغير في المشهد السياسي العربي،منذ مطلع العام (2011) هو أن صوت الجماهير أصبح في منابر توجيه الرأي العام في المجتمع،ومن الغريب أن الإسلاميين الذين تعرضوا إلى المنع و القمع والمطاردة في كل من "تونس و مصر" أيام حكم زين العابدين بن علي وحسني مبارك،كانو من أشد التشكيلات السياسية تحمسا لإجراء الانتخابات والإحتكام إلى الإرادة الشعبية عبر صناديق الانتخابات لبناء النظام السياسي الجديد،في حين ظلت الاحزاب العلمانية الليبرالية واليسارية تتخوف من الإنتخابات وظلت تفتعل الجدل العقيم والمبررات الباطلة لتأخيرها وتعطيل إجرائها،والخوف كذلك من الإسلاميين من قبل الانظمة الديكتاتورية والخوف من الشعب الذي ينحاز طبيعيا في ظروف الحرية والديموقراطية إلى التمسك بأصالته والاعتزاز بهويته والثقة في ثراء رصيده الحضاري.

[1] مؤتمر صحفي للأمين العام للجامعة "عمرو موسى"« www.aljazeera.net »
[2] تصريح صحفي لنائب الأمين العام "أحمد بن حلي"

وبمجرد فتح مكاتب الإقتراع أبوابها،حتى تحولت الفوضى إلى عرس ديموقراطي وتوجه ملايين المصريين والمصريات من كل الأعمار لأداء واجبهم الإنتخابي وتقرير مصيرهم بوعي ونظام يدعوان إلى الإعجاب والإطمئنان على مدى نضج ووعي الشعوب العربية التي كانت قد اعتبرت من طرف المتشددين والتغريبيين بأنها غير ناضجة للديموقراطية وأنها تخطئ في اختيار من يمثلها .

لذلك جاءت الإنتخابات البرلمانية بفوز الاسلاميين والاخوان المسلمين على رأسهم ثم سرعان ما حل البرلمان بكيفيات قانونية وسياسية بدرجة أولى.[1]

ثم جاءت الانتخابات الرئاسية بعدها لتأكد فوز الاخوان المسلمين "إثر فوز ممثلهم" الرئيس المعزول محمد مرسي"،و منذ فوزه تكالبت عليه وسائل الإعلام الداخلية والخارجية وحتى العربية منها،حتى قامت الثورة المضادة المدعمة من طرف هذا الإعلام المفتعل من جهات أجنبية وأجندة خارجية وداخلية حتى انقلب النظام العسكري على الرئيس المنتخب وعلى رأسهم الفريق" عبد الفتاح السيسي".

ما فتئ النظام العسكري الجديد، المنقلب على الشرعية في مصر.يباغت الرأي العام في مصر و في العالم ، بمفاجآته غير السارة،فبعد موجة الإغتيالات والاعتقالات والمداهمات والتضييق على الحريات .

فأصبح الانقلاب يسوق جموع المواطنين خاصة من قادة وأعضاء الإخوان المسلمين إلى السجون وأقفاص المحاكمات،ولا ذنب لهم سوى أنهم نجحوا في كسب رهان الإنتخابات .

وبعد سلسلة من المعاناة هذه يخرج النظام العسكري في مصر بما هو أدهى وأمر،وبإتخاذه القرار السياسي بحل الإخوان المسلمين،ومصادرة ممتلكاتهم،ومنع تنظيماتهم،وتشميع مؤسساتهم،و لم كل هذا؟ إلا أنهم وثقوا في الديموقراطية،فاحتكموا إليها كفيصل "عدل" بين المتخاصمين ؟

ورضوا بالصندوق والإنتخاب كفصل في الحكم وفي الخطاب ؟

[1] عبد الحميد عبدوس،الإسلاميون في مصر من عنفوان الميدان إلى شرعية البرلمان،جريدة البصائر الأسبوعية،الجزائر،الإثنين 10-16 محرم 1433/05-11ديسمبر 2011 العدد 577 ،ص03.

وكل منهج لفلسفة الحكم والسياسات ذلك إذن هو مصير الإخوان المسلمين كتنظيم سياسي خرج إلى العلن وآمن بخضرة الأمن،وغفل عما تتضمنه الديموقراطية في البلاد العربية من مظاهر العنف،ولا نعذر الجاهل بجهله.والقانون لا يحمي المغفلين.فقد عايش الإخوان المسلمين من التجارب المأساوية ما لا يشفع له في تلك الثقة المطلقة في دواليب السياسة المصرية.ودهاليز المنابر العسكرية،وصالونات القصور العربية ودواوين المجامع الإسلامية .

تقول العرب: إن آخر الدواء الكي.فما بال حكام مصر اليوم،يديرون ظهورهم للاحكام العربية،وللمواثيق الدولية،فيبدأون بالبتر لظهور أي عرض من الأعراض لا يروق لهم ؟ وما لهم لم يجربوا مختلف انواع الأدوية التي توحد ولا تعدد،وتصون ولا تبدد وتحمي ولا تهدد وتوعي ولا تشدد؟

وكالعادة موقف الجامعة العربية من الانقلاب يقف على مفترق الطرق بحسب آراء الدول المكونة للجامعة فمنهم من رفض الانقلاب ومنهم من التزم الحياد ومنهم من كان من مدعمي الإنقلاب والمخططين له.[1]

الفرع الثاني : أزمة ليبيا:

يطغى الطابع القبلي على النظام السياسي والعسكري الليبي بخلاف تونس ومصر ويقوم نظام الحكم في الجماهرية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى على ما يسمى النظام الجمهوري الذي دشنه الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي في البلاد اعتبارا من مارس عام 1977م،فبعد أن استولى القذافي ومجموعة من الضباط على السلطة في الأول من سبتمبر عام 1969م طبق رؤيته السياسية الجماهرية،التي تعتمد على نظام سياسي يقوم على لامركزية كاملة على كل المستويات لتصبح عملية اتخاذ القرار في يد المواطنين أنفسهم من خلال الديموقراطية المباشرة،وقد شرح القذافي هذه الرؤية فيما

[1] عبد الرزاق قسوم،حكم القرآن في الإخوان و السلطان و الشيطان،جريدة البصائر الأسبوعية ،الجزائر،الإثنين 24 ذو القعدة 01ذو الحجة 1434هـ/30 سبتمبر 06 اكتوبر 2013 ،672 ص1و2

عرف بـــ"الكتاب الأخضر" الذي ألفه عام 1976م وسماه" النظرية العالمية الثالثة" التي يعتبرها تجاوزا للماركسية والرأسمالية،حيث تستند إلى حكم الجماهير الشعبية المباشر.[1]

ووفقا لهذه النظرية فإن الشعب الليبي من المفترض أنه يحكم وفقا لنظام لا مركزي يكرس مشاركة المواطنين في السلطة،إلا أن الواقع العملي كان مختلفا بشكل كبير في إطار حكم استبدادي فردي،تجمع جميع خيوطه في يد الرئيس،في ظل عدم وجود دستور للبلاد.

البند الأول:الحراك الشعبي و الثورة في ليبيا:

اندلعت شرارة الثورة الشعبية الليبية يوم الخميس 17 فبراير عام2011م على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الشعبية التي اندلعت في الوطن العربي في مطلع عام 2011م مما دفع الشباب الليبي إلى المطالبة بإصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية،حيث كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات وإحتجاجات سلمية.و ضمن الأحداث المتتالية بدأت الاحتجاجات الشعبية تأخذ طابعا مسلحا،مما أدى إلى التصادم العسكري العنيف بين الثوار والكتائب التابعة لمعمر القذافي،مستخدمين كافة انواع الأسلحة،مما حول الثورة السلمية إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة،وبسبب سوء الأوضاع في الاراضي الليبية،وصل الأمر للتدخل الدولي بشرعية عربية وفق قرارات الجامعة العربية و مجلس الأمن "7298" ،"1973".

فانضم حلف الناتو للثورة المسلحة بعد طلب المعارضة الليبية و جامعة الدول العربية من حلف الناتو بالتدخل في الازمة الليبية وهو أمر يسير بالنظر إلى خبرات الحلف السلبية في ازمات سابقة،ومنها حملات الحلف في البلقان التي كانت تتطلب موافقة،كل من أعضائه على حدى،مما أدى إلى تخبط تلك العمليات بالإضافة إلى المادة الخامسة من ميثاق الحلف التي شهدت إختبارا حقيقيا في أفغانستان لتعكس الفجوة بين الأقوال الأفعال.[2]

[1] صحيفة الشرق الاوسط ،نظام الحكم جماهيري للمؤتمرات الشعبية و السلطة الفعلية للقيادة المركزية ،لندن،العدد 11774/ 22 فبراير 2011.

[2] Strem metz « is libya the end of NATO Global times »avril 16,2011 http://www.tnn.com/articl/politics/86683

وفي يوم 21 أغسطس 2011م،تدفقت القوى المعارضة على العاصمة طرابلس،حيث تمت السيطرة عليها دون مقاومة،و خرج القذافي منها،حتى يوم 20 أكتوبر،عندما قامت قوات للناتو بقصف موكب القذافي و هو بطريقه لمدينة" سرت" وثم اعتقاله من قبل الثوار الليبيين ومن ثم قتله،وأعلن المجلس الوطني الإنتقالي بعد مقتل القذافي انتصار الثورة الليبية و تسلمه إدارة شؤون البلاد.

البند الثاني :دور المؤسسة العسكرية في مساندة الحراك الشعبي "الثورة"

وضع الجيش في ليبيا مختلفا عن حالة تونس ومصر،فبعد إنطلاق المظاهرات الشعبية في عدد من المدن الليبية،فتح قادة الجيش (غير النظامي)مخازن التسليح للشعب في المقابل كانت قوات القذافي تمارس القتل والتعذيب بحق الثوار،مما ادى للاشتباك المسلح و العنيف بين الثوار وكتائب القذافي.وبخصوص الجيش النظامي الليبي،تبدو صورته غير واضحة المعالم في ظل ندرة المعلومات المتوافرة عنه .

وتؤكد بعض التقارير على تواضع هذا الجيش من حيث مستوى التسليح والأداء،ولكن إلى جانب تواضع هذا الجيش النظامي كانت هناك كتائب شبه نظامية مواليه للقذافي،ومع بداية تصاعد المواجهات ضد النظام،حدثت انقسامات في صفوف الجيش،وخاضت الكتائب الموالية للقذافي حربا استمرت عدة أشهر ضد الثوار،الذين دعمتهم قوات حلف الناتو،وقد انتهى الأمر بالإطاحة بالنظام،وعلى خلفية ذلك فقد أصبحت عملية تأسيس جيش وطني في مقدمة أولويات مرحلة ما بعد العقيد.[1]

البند الثالث : موقف الجامعة تجاه الحراك الشعبي" الثورة" في ليبيا

عقد إجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري للتباحث حول آخر المستجدات السياسية في ليبيا،و قد صدر قرار رقم"7298" بتاريخ 2مارس 2011م بشأن الأوضاع في ليبيا،يتناول القرار التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات الشعبية السلمية في مدن ليبيا والدعوة

[1]ابراهيم حسنين ،الثورات و الانتفاضات و تحولات الواقع السياسي العربي،صحيفة الاهرام .1اغسطس 2011

مجددا لوقف إطلاق النار وأعمال العنف ضد المدنيين،ومطالبة السلطات الليبية برفع الحظر عن وسائل الإعلام،وتسهيل مرور ومغادرة الأجانب والرفض القاطع لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا،والإلتزام الكامل بالمحافظة على الوحدة الوطنية للشعب الليبي .

ودعوة جميع الدول والمنظمات الدولية وكافة المؤسسات المعنية لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي،و التأكيد على تقديم الدعم الكامل للكل من تونس و مصر وكافة الدول العربية،وضرورة إستمرارية التشاور لإتخاذ إجراءات كفيلة لوقف العنف،بما في ذلك الإلتجاء لفرض حظر جوي وللتنسيق بين جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي بهذا الشأن،و أخيرا للنظر في مدى جدية و إلتزام ليبيا بأحكام ميثاق جامعة الدول العربية طبقا للمواد المتعلقة بالعضوية وإلتزاماتها .[1]

ولقد استمرت اعمال العنف و ازداد القتل في صفوف المدنيين،واستمر القصف العشوائي للمدن،إلى أن بدأ الثوار باستخدام الأسلحة والمعدات الخفيفة،وقد صدر قرار جامعة الدول العربية يصف ما آلت إليه الاحداث والتغيرات في ليبيا من الخطورة الواضحة،ويأخذ في الإعتبار تعيين الأمين العام للامم المتحدة "بان كي مون"مبعوثا رفيع المستوى لمتابعة المشاكل الإنسانية في ليبيا،وأكد أيضا على قرار "7298" بتاريخ 2 مارس 2011والبيان الصادر عن مجلس الجامعة رقم "136" بتاريخ 22 فبراير 2011م ويؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني

وقد جاء في القرار رقم "7360" الصادر بتاريخ 12 مارس 2011م ما يلي:

1)-الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا،وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فورا.

2)-التعاون والتوصل مع المجلس الانتقالي الليبي وتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي .

[1] قرار رقم 7298 2مارس 2011 ،المرجع السابق"

لم يتوقف الجدل بشأن مسؤولية الجامعة العربية عند التدخل الغربي المتمثل في حلف الناتو،ولا تزال الجامعة تتهم بأنها كانت السبب المباشر للتدخل الاجنبي في هذه الدولة وتعتبر أنها سنة سابقة في التاريخ العربي المعاصر يمكن أن تستغل كبوابة للدور الخارجي في إسقاط النظم العربية.

وقد طرح هذا السؤال على الدكتور نبيل العربي الأمين العام للجامعة قبل أن يتولى هذا المنصب في وقت إندلا ع الثورة وكان آنذلك يتولى حقيبة الخارجية،فقال أن الجامعة لم تقم باستدعاء حلف الناتو للتدخل في ليبيا ولكنها رأت أن نظام القذافي آنذاك أخذ في الرد على الثوار بعنف مفرط مستخدما الطائرات واوشك أن يجهظ الثورة في مهدها بن غازي،في ذلك الوقت طلبت الجامعة

من مجلس الأمن بضرورة الإسراع إلى فرض منطقة حظر جوي على ليبيا ولكن المجلس طور الأمر إلى التدخل العسكري وكان التصويت داخل مجلس الجامعة العربية الذي عقد اجتماعا طارئا في هذه الفترة لمناقشة الوضع في ليبيا، لم يكن سهلا بل كان شديد الصعوبة .

و يمكن تفسير موقف الجامعة من الثورة في ليبيا استنادا إلى عدة اعتبارات أهمها: حرص الجامعة على إتخاذ موقف إيجابي بالإنحياز المبكر إلى جانب الثوار،تداركا منها لموقفها السلبي إزاء ما حدث في تونس و مصر،بالإضافة إلى إدراكها أن المعطيات الدولية تشير إلى وجود توافق دولي بخصوص التدخل الخارجي بفض النزاع،ومما سهل موقف الجامعة بهذا الخصوص،علاقات ليبيا السيئة مع بعض الدول العربية لا سيما دول الخليج وعلى الرغم من ذلك فقد شهد الاجتماع الطارئ إنقساما حادا حول تحديد القرار،حيث تزعمت دول الخليج تيار الموافقة فيما رفضت الجزائر وسوريا والسودان واليمن وخرج هذا الجمع بفرض الحظر الجوي على ليبيا.

كما قرر وزراء الخارجية العرب تقديم المساعدات العاجلة للشعب الليبي عونا لهم على الصمود في وجه الاعتداءات التي يتعرضون لها،و فتح قنوات إتصال مع المجلس الوطني الإنتقالي الليبي .

ولا شك أن الموقف الذي اتخذته الجامعة بشأن الحظر،يوافق المتظاهرون والثوار في ليبيا و لم يكن موقفهم مخالفا لباقي جمهور العرب في مختلف الدول .

وبعد أن سقط النظام الليبي بقيادة معمر القذافي جاء المجلس الوطني الإنتقالي الليبي لتسيير البلاد مؤقتا حتى انتخب المؤتمر الوطني العام بطرابلس،لكن ما فتئ أن يستتب الأمن والعمل على بناء مؤسسات الدولة،حتى اعلن المجلس الانتقالي هو بدوره مسيرا للبلاد متخذا مقره بمدينة طبرق،وقد

حكمت المحكمة العليا الليبية ببطلانه،لكن هذا الأخير مازال و لحد الآن يقصف بالطائرات المدن الغير التابعة له و الموجودة تحت تنظيم محكم من قبل الثوارخاصة في بن غازي ومن قبل كذلك لواء فجر ليبيا الجناح العسكري التابع للمؤتمر الوطني العام رفقة الجيش الوطني الليبي المكون من طرف هذا الأخير تحت مسمى هيئة الأركان،ولا زال طريق الحوار مفتوحا مستمرا بين الطرفين كان مؤخرا في مدينة الصخيرات المغربية وحيث كان التماطل من طرف المجلس الانتقالي باديا للعيان بعد أن قصفت قوات الجيش التابعة له بقيادة اللواء خليفة حفتر،الوفد المفاوض للمؤتمر الوطني بمطار طرابلس واستهدفت الطائرة التي كانت بصدد نقلهم إلى مدينة الصخيرات بالمغرب ونجو من هذا الحادث .[1]

[1] الحزب الطيب الطاهر "هل أخطأت الجامعة في ليبيا" جريدة الاهرام اليومي www.digital.ahram.org

الخاتمة :

إن فكرة وحدة الشعوب العربية كانت شعورية فقط وقد تبلورت في العصر الحديث بإنشاء هذه الفكرة والسعي لتحقيقها فكانت على شكل جامعة الدول العربية من أجل تحقيق آمال الشعوب العربية و احتواء الوضع الراهن والارتقاء بهذه الامة واستعادة أمجادها السيادية والأمنية وإحراز المكانة اللائقة بها في هذا العالم الذي أصبحت سياساته مصلحية بالدرجة الاولى،غير أن آمال الشعوب العربية كانت في الواقع أكبر من إمكانيات الجامعة،بالإضافة إلى تقزيم التحرر الشعبوي في هذه المنطقة التي أصبحت بادية للعيان من خلال هذه الثورات العربية التي تطالب ببناء مؤسسات وطنية ونظام عادل في ظل مسار ديموقراطي حقيقي وهذا مما يقلق الدول الغربية وأمريكا وبدرجة أكبر الوجود الاسرائيلي في المنطقة،و غير ذلك من الأعداء المتربصين بالعرب وثرواتهم،فالوحدة العربية تعد أمرا ضروريا في هذا العصر،لكن الجامعة العربية لم تقدم لشعوبها شيئا غير الفشل في كل الأزمات،وأكدت أنها تحولت إلى هيكل ميت وإلى جامعة أنظمة يلتقي فيها حكام العرب شكليا فقط وليس من أجل حل الأزمات و النزاعات،واتضح ذلك من خلال دورها السلبي إبان هذه الثورات العربية أو بما يعرف بالربيع العربي و الترخيص للتدخل الأجنبي عسكريا في البلاد العربية .

كذلك ظلت الجامعة نقمة على القضية الفلسطينية و لم تقدم لها شيئا رغم أنها أصدرت مئات القرارات بخصوصها،و قد اتضحت مواقفها خلال الحروب الأخيرة على قطاع غزة من قبل الكيان الصهيوني،و يبدوا أن الجامعة لازالت عالقة في كيفية حل الأزمات بنفسها من دون اللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن كما هو الحال في الأزمة السورية .

وبدلا من إعطاء حلول للدول التي قامت فيها الثورات العربية أغرقتها في الدماء والنزاعات من خلال تأييدها لطرف على طرف وتأييد بعض الدول العربية للانقلابات والقضاء على الشرعية فيها،وانتهاج أسلوب التخويف من أجل استمرار الأنظمة المستبدة في هذا الوطن العربي.

ومن خلال هذا الضعف والهوان للجامعة لابد من تقديم بعض التوصيات والمقترحات حتى تسترجع الجامعة العربية مكانتها التي تريدها شعوبهم .

-لابد من إعادة النظر في ميثاقها وتحديثه أو إعادته لأن الظروف التي نشأ فيها غير الظروف الحالية .

-إنشاء مجلس عسكري عربي من أجل حل المسائل العالقة والتدخل عسكريا في حل الأزمت العربية كما هو الحال في سوريا و ليبيا،من دون اللجوء إلى مجلس الأمن أو إلى الحلف الأطلسي .

-لابد من تغيير دولة المقر وجعلها متداولة على جميع الدول العربية وذلك لاعتبارات سياسية قد تأثر على مواقف الجامعة .

-عدم توفير الغطاء السياسي من أجل التدخلات الخارجية في بلدان المنطقة العربية التي تشهد أزمات.

-ترسيخ العدل والدفع إلى تحقيق ديموقراطية حقيقية في الدول العربية.

-تحقيق التعاون في كل المجالات بين الدول الأعضاء وإنشاء هيئة خاصة لذلك وتشترك فيها جميع الدول العربية .

- التمثيل بموقف موحد لجميع الدول العربية أمام الهيئات والمنظمات الخارجية .

-إنشاء حقيقي لمحكمة العدل العربية وتكون أحكامها ملزمة لجميع الدول العربية.

-إنشاء وإعطاء دور فعلي لمجلس الأمن العربي في تطبيق أحكام هذه المحكمة.

-وقبل هذا كله لابد من ترسيخ العدل والديموقراطية في الدول العربية ونزع الظلم والاستبداد منها،وحل كل المسائل الخلافية بين الدول العربية عن طريق مجلس شورى يضم أفراد نخبوية من هذه الدول.

هذه بعض الاقتراحات و التوصيات إن طبقت نتفاءل بأمتنا العربية خيرا.

قائمة المصادر و المراجع:

كتاب الله عز و جل القرآن الكريم

الكتب:

*أحمد نوفل،الحرب النفسية بيننا وبين العدو الإسرائيلي،الكتاب الثالث،دار الشهاب للطباعة والنشر ،باتنة ،الجزائر،1988.

*أحمد وافي،اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي،المؤسسة الجزائرية للطباعة والمؤسسة الوطنية للكتاب،سنة 1990.

*بشير يوسف فلسطين بين القانون الدولي والإتفاقيات الدولية،الطبعة الأولى،دار البداية ناشرون وموزعون،عمان،الأردن،2011م-1432هـ.

*بن عامر تونسي،قانون المجتمع الدولي المعاصر،الطبعة الخامسة،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،2004.

*جمال عبد الناصر مانع،التنظيم الدولي،دار العلوم للنشر و التوزيع بعنابة،الجزائر،1427هـ/2006م.

*حسن علي مصطفى ،اليهود هم العدو فاحدرهم،دار الشهاب باتنة للطباعة و النشر-الجزائر-1989.

*رابح غليم،الموظف الدولي في نطاق جامعة الدول العربية،دار هومة للطباعة والنشر،بوزريعة،الجزائر،سنة 2004.

*سعدي محمد الخطيب ،حقوق الأنسان في نطاق جامعة الدول العربية،الطبعة الأولى،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،لبنان،لسنة 2012.

*سهيل حسين الفتلاوي ،جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة ،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر و التوزيع عمان ،الأردن،سنة 1432هـ/2011م.

*سهيل حسين الفتلاوي،مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية،الطبعة الأولى،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،1431هـ/2010م.

*صلاح الدين حسن السيسي ،النظم و المنظمات الإقليمية و الدولية،الطبعة الاولى ،دار الفكر العربي،مدينة النصر ،القاهرة،مصر،سنة 1428هـ-2008.

*عبد العزيز العشاوي وعلي أبو هاني،فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية،الطبعة الأولى،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر،1431هـ/2010م.

*عبد الله التل،خطر اليهودية العالمية على الاسلام و المسيحية،الطبعة الثالثة،المكتب الاسلامي،بيروت،لبنان،1399هـ/1979.

*علي يوسف الشكري،المنظمات الدولية و الإقليمية و المتخصصة،الطبعة الثانية،إتراك للنشر والتوزيع،مصر الجديدة،2004.

*محمد المجدوب "التنظيم الدولي"الطبعة الثامنة،منشورات الحلبي الحقوقية-بيروت-لبنان،لسنة 2006،.

البحوث و المقالات :

*الخليفي مصطفى،أزمة العلاقات المغربية الجزائرية و مشكلة الصحراء،مجلة الجزيرة،ملفات،2003.

*أسامة الغزالي حرب،رياح التغيير تهب على العالم العربي،مجلة السياسة الدولية العدد 163 سنة 2006.

*عبد الفتاح بشير،الأدوار المتغيرة في مرحلة الثورات العربية،مجلة السياسة الدولية،العدد 184 أبريل 2011.

*محمد السيد سعيد،الصراع العربي الإسرائيلي ،تسوية دائمة أو مؤقتة ،مجلة السياسة الدولية من شركتين الجمل و اتوك، العدد 139 سنة 2000.

الجرائد و الصحف:

*جريدة الجمهورية الجزائرية العدد1989/11/25/7373.

*جريدة الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 1989/01/23.

*جريدة الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 1992/04/18

*صحيفة الشرق الأوسط –نظام الحكم جماهيري 57

*عبد الحميد عيدوس/و مازالت غزة رمز للصمود و العزة،الجريدة الأسبوعية الجزائرية،البصائر،الإثنين 23-29 رمضان 1435هـ/21-27جويلية 2014 العدد 714.

*عبد القادر قلاتي ،غزة تعيد تشكيل وعيها بالقضية المركزية للأمة ،الجريدة الأسبوعية البصائر، الجزائر،الإثنين 16-22 رمضان 1435هـ/14-20 جويلية 2014 العدد713.

*حسين لقرع ،إنتصار يفتح الآفاق لمعركة التحرير،جريدة البصائر الأسبوعية ،الجزائر،الإثنين،06-12ذو القعدة 1435هـ/01-07 سبتمبر 2014 العدد 719.

*عمار طالبي ،إنها لمفاجأة ما كانت تتوقع،جريدة البصائر الأسبوعية الجزائر،الإثنين 08-14شوال 1435هـ/04-10أوت 2014م.

*إبراهيم الخليفة،الثورة طريق للإصلاح و طريق للفتنة،جريدة البصائر الأسبوعية،الجزائر،الإثنين 9-15 ربيع الثاني 1432هـ/14-20مارس 2014 العدد 539.

*العزي خالد،سوريا الأسد،المجزرة المستورة و الجيش الحر أضحى أمل الشعب،صحيفة الحوار المتمدن ،مؤسسة الحوار المتمدن،بدون بلد ،18 يناير العدد 3611

*عبد الحميد عبدوس،إسلاميون في مصر،من عنفوان الميدان إلى شرعية البرلمان ،جريدة البصائر الأسبوعية،الجزائر،الإثنين 10-16 محرم 1433/05-11 ديسمبر 2011 العدد577 ص03.

*طارق كلية العلوم ،جامعة بشار،ثوار الفيس بوك و اوهام دون كيشوت،جريدة البصائر الأسبوعية ،الجزائر،الإثنين 9-15 ربيع الثاني 1432هـ/14-20مارس 2011 العدد 539.

*عمار طالبي ،إنها ثورة شعبية فريدة ،جريدة البصائرالأسبوعية،الجزائر،الإثنين 9-15 شوال 1433هـ/27أوت-02 سبتمبر 2012،العدد 615.

*نوفل عبدوس ،أنظمة متسلطة و معارضة غائبة،جريدة البصائر الأسبوعية،الجزائر،الإثنين 3-9 ربيع الاول 1432هـ،7-13 فيفري 2011 العدد 534.

*عفاف عنبية،الربيع العربي انتكاسة أو حركة تصحيحية ،جريدة البصائر الاسبوعية،الجزائر،الإثنين،09-15 شوال 1433هـ/27أوت 02سبتمبر 2012 العدد 615.

*عبد الرزاق قسوم،حكم القرآن في الإخوان و السلطان و الشيطان،جريدة البصائر الأسبوعية ،الاثنين 24 ذو القعدة 01 ذو الحجة 1434هـ/30 سبتمبر 06 أكتوبر 2013 ،672.

*صحيفة الشرق الأوسط،نظام الحكم جماهيري للمؤتمرات الشعبية و السلطة الفعلية للقيادة المركزية،لندن،العدد 22/11774فبراير 2011.

*ابراهيم حسنين،الثورات و الانتفاضات و تحولات الواقع السياسي العربي،صحيفة الأهرام،1اغسطس 2011.

الوثائق والقرارات والمعاهدات:

1-ميثاق جامعة الدول العربية 22مارس 1945م.

2-ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

3-قرار مجلس الأمن رقم 237(1967م).

4-قرار مجلس الأمن رقم 242(22نوفمبر 1967م).

5-قرار مجلس الأمن رقم 338(1973م).

6-قرار مجلس الأمن رقم 339(23 أكتوبر 1973م).

7- قرار لمجلس جامعة الدول العربية رقم 7439(2نوفمبر 2011م).

8-قرار لمجلس جامعة الدول العربية رقم 7438(12نوفمبر 2011م).

9-قرار لمجلس جامعة الدول العربية رقم 7298(2مارس 2011م).

10-قرار لمجلس جامعة الدول العربية رقم 7360(2مارس 2011م).

11-إتفاقيات كامب ديفيد (26 مارس 1979م).

12-إتفاقيات الإمتيازات والحصانات الديبلوماسية لعام 1953م.

البيانات الختامية لمجلس جامعة الدول العربية :

1-بيان رقم 148(27 أغسطس 2011م).

2-بيان رقم 152(13 سبتمبر 2011م).

3-بيان رقم 136(22 مارس 2011م).

المواقع الالكترونية:

*فاعلية جامعة الدول العربية و جدواها في الوقت الراهن

www.aljazeera.net

*الحالة السورية www.arableaguetunis.org

*بيان رقم 148-27اغسطس http://www.Laspontalong/2011

*بيان رقم 152-13سبتمبر/http://www.laspontal.org

*المبادرة العربية لحل الأزمة في سورية 6 سبتمبر نفس الموقع

*http://www.larableague.ongline.org

يناير http://www.arableagueveomline2012

*محمد الصواف ،هل الجامعة العربية قادرة على إنقاذ سوريا ؟وحدة تحليل السياسات 17نوفمبر
www.dahainstitute.org/2011

*عادل الزبيري موقع العربية www.alarabiya.net

*http://wwwspsnasd.info/content

-stremmetz is libya the end of nato global times avril 16/2011

-http://www.tnn.com/articl/publitics/86683

*قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7298 ،2مارس www.laspontal.org/2011

*الحزب الطيب الطاهر ،هل أخطأت الجامعة في ليبيا ،جريدة الاهرام
www.digital.ahram.org،

قائمة المختصرات :

1-ق.م ⟵ قبل الميلاد

2-م ⟵ ميلادي

3-هـ ⟵ هجرية

4-ص ⟵ الصفحة

5-إلخ ⟵ إلى آخره

الفهـــــــــــرس:

الموضوع **الصفحة**

مقدمة.....03

الفصل الأول:الإطار التأصيلي لجامعة الدول العربية

–المبحث الأول : التغيرات الدولية إبان إنشاء الجامعة.....08

المطلب الأول: البيئة الخارجية إبان إنشاء الجامعة.....09

الفرع الأول:على المستوى العربي.....09

الفرع الثاني :على المستوى الإقليمي.....09

الفرع الثالث :على المستوى الدولي.....10

الفرع الرابع:نتائج الحرب ع.إ التي كانت سببا في إنشاء الجامعة.....11

المطلب الثاني: البيئة الداخلية إبان إنشاء الجامعة.....15

الفرع الأول: مشروع الهلال الخصيب.....15

الفرع الثاني:مشروع سورية الكبرى.....16

الفرع الثالث:الدعوة إلى إتحاد و الوحدة العربية.....18

II–المبحث الثاني:الإطار المؤسساتي للجامعة.....20

المطلب الأول: نشأة الجامعة.....21

الفرع الأول:الظروف التاريخية التي سبقت نشأتها.....21

الفرع الثاني:بروز فكرة إنشاء الجامعة و التحركات الجادة لإنشائها 23

المطلب الثاني:مبادئ و اهداف الجامعة.....27

الفرع الاول:مبادئ جامعة الدول العربية.....27

الفرع الثاني:أهداف جامعة الدول العربية.....34

المطلب الثالث: العضوية و اجهزة الجامعة.....41

الفرع الأول:العضوية في الجامعة العربية.....41

الفرع الثاني:أجهزة جامعة الدول العربية.....46

الفصل الثاني: دور الجامعة في حل النزاعات العربية

المبحث الأول: النواع العربي الإسرائيلي:.....57

المطلب الأول:جدور النزاع.....58

الفرع الاول:العدوان اليهودي الأول(الهمجية الأولى).....58

الفرع الثاني:العدوان اليهودي الثاني(التخطيط).....59

الفرع الثالث:العدوان اليهودي الثالث(التقسيم و قيام الدولة المجرمة).....61

الفرع الرابع:العدوان الإسرائيلي بعد قيام دولة إسرائيل.....64

البند الأول:حرب 1967.....64

البند الثاني:حرب 1973.....65

الفرع الخامس:العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.....66

المطلب الثاني:تحليل النزاع.....68

الفرع الأول:المرتكزات الدعائية الصهيونية قبل إنشاء اسرائيل 71

الفرع الثاني:المرتكزات الدعائية الصهيونية بعد قيام الدولة الصهيونية.....72

المبحث الثاني:موقف الجامعة من بعض الأزمات العربية الراهنة.....74

المطلب الاول:بعض الازمات العربية الاقليمية و الثنائية الراهنة.....76

الفرع الاول:الازمة السورية.....77

البند الأول:دور المؤسسة العسكرية في "الثورة السورية".....78

البند الثاني:موقف جامعة الدول العربية تجاه الاحتجاجات "الثورة"في سوريا.....79

البند الثالث :إقليمية الأزمة السورية.....84

الفرع الثاني: أزمة الخلافات بين الجزائر و المغرب.....85

البند الاول: موقف الجزائر من مشكلة الصحراء الغربية.....87

البند الثاني:موقف المغرب من مشكلة الصحراء الغربية.....89

البند الثالث:موقف الجامعة العربية من مشكلة الصحراء الغربية.....90

المطلب الثاني:الأزمات العربية المحلية:.....90

الفرع الأول:أزمة مصر.....91

البند الأول:دور المؤسسة العسكرية في مساندة الإحتجاجات "الثورة".....93

البند الثاني:موقف جامعة الدول العربية تجاه الاحتجاجات "الثورة" في مصر.....93

البند الثالث:التغيرات اللاحقة.....94

الفرع الثاني:أزمة ليبيا.....96

البند الأول:الحراك الشعبي و الثورة في ليبيا.....97

البند الثاني:دور المؤسسة العسكرية في مساندة الحراك الشعبي"الثورة".....98

البند الثالث:موقف الجامعة تجاه الحراك الشعبي "الثورة"في ليبيا.....98

الخاتمة 103

قائمة المصادر و المراجع.....105

قائمة المختصرات.....111

الفهرس.....112

الملخص:

إن المنظمات الدولية و الإقليمية أنشأت من أجل تحقيق أغراض معينة كما هو الحال بجامعة الدول العربية التي أنشأت من أجل تحقيق السلم و الأمن العربي إلا أن هذا المبتغي لم يتحقق لحد الآن ،و ما زالت أراضي عربية محتلة و على رأسها الأراضي الفلسطينية مما دفع بالصراع منذ أمد بعيد مع الكيان الصهيوني كذلك من بين الأهداف التي أنشأت من أجلها جامعة الدول العربية فض النزاعات و الخلافات للدول العربية سواءا كانت الثنائية أو الإقليمية منها،كذلك من بين الأهداف المرجوة من قبل الشعوب العربية هو تحقيق العدالة و تحسين المستوى المعيشي و رفع الظلم و الإستبداد .

و نظرا لعدم تحقق هذا الأخير منذ نشأت الجامعة كان الدافع إلى حدوث ثورات و إحتجاجات عربية أو بما يعرف بالربيع العربي و للأسف كان موقف الجامعة العربية منها سلبي و ذلك بإعطاء الضوء الأخضر للتدخل الأجنبي و الدفع بالإقتتال بين الإخوة و الإعانة على مسخ و مسح الديموقراطية في العالم العربي من خلال الدعم العلني للإنقلابات على الشرعية هذا ما يدفعنا إلى الحكم على الجامعة بالفشل.

الكلمات المفتاحية: جامعة الدول العربية،الصراع العربي الإسرائيلي ،حل النزاعات العربية ،الربيع العربي

Résumé :

Les organisations internationales et régionales créées dans le but de parvenir à certaines fins comme dans le cas de l'Université des Etats arabes qui ont établi afin de parvenir à la paix et la sécurité arabe que seul le souhaite, cela n'a pas été réalisé jusqu'ici, et ce qui reste des territoires arabes occupés et en particulier dans les territoires palestiniens, ce qui incite conflit depuis de long avec l'entité sioniste ainsi que entre les objectifs fixés pour laquelle la résolution de la Ligue arabe des conflits et les différences des pays arabes, que les accords bilatéraux ou régionaux, ainsi qu'entre souhaité par les peuples objectifs arabes est de parvenir à la justice et d'améliorer le niveau de vie et de lever l'injustice et de la tyrannie.

En raison de l'absence de vérification de celle-ci puisque l'université est originaire, était conduit à un révolutions et protestations arabes ou ce qui est connu comme le printemps arabe et, malheureusement, il a été la position de la Ligue arabe, y compris négatif et en donnant le feu vert à l'intervention étrangère et le paiement des luttes intestines entre les frères et la subvention sur le monstre et une enquête de la démocratie en le monde arabe à travers le soutien public à coups légitimité Cela a incité les politiciens à une panne de courant à l'université.

Mots-clés : Ligue des États arabes, le conflit israélo-arabe, arabe solution des conflits, le printemps arabe.

Summary

The international and regional organizations are established in order to achieve certain purposes as in the case of the University of the Arab states that have been established in order to achieve peace and Arab security but this desired has not been achieved yet, because some Arab territories are occupied and especially the Palestinian ones, prompting conflict since long time with the Zionist entity as well as from the goals that the Arab league is established for is to settle conflicts and differences of Arab countries, whether they are bilateral or regional ones. Furthermore ? among its goals for the arab people is to achieve justice and improve the living standards and lift the injustice and tyranny.

Becausethe previous goals haven’t been achieved since the foundation of the university , this led to many revolution , and arab protest , of what is known as the Arab spring and infortumately.

The Arab university reaction was nagative by living the green lighnt for foreign intervention , wiging infignting and internal conflicts between brother’s and democtatic distortion in the arab world by supporting coups on legitimany , all the previous action’s make us say that the university fails in its soles .

Keywords : League of Arab States, the Arab-Israeli conflict, Arab conflicts resolution, the Arab Spring